كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بقلعة السراغنة
شعبة الدراسات القانونية
الأسدس الأول

محاضرات مادة المدخل إلى العلاقات الدولية

إعداد الأستاذ: لحسن الحسناوي

الموسم الجامعي 2022/2021

تـــقديم عـــام

تنطوي دراسة العلاقات الدولية في أبعادها النظرية والتفاعلية على قدر كبير من الأهمية في عالم اليوم، مع تشابك هذه العلاقات وتطورها على مستوى الفاعلين والقضايا والأولويات ووسائل الاتصال.... غير أن الأمر لا يخلو من صعوبات وتعقيدات، خصوصا فيما يتعلق بتناول هذه العلاقات كتفاعل اجتماعي بأبعاده السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية.... المختلفة من جهة، أو بالتعاطي معها بوصفها حقلا معرفيا أي كموضوع للدراسة والتحليل من جهة أخرى.

فعلى مستوى تناول هذه العلاقات كظاهرة اجتماعية بما يحيل إليه الأمر من تواصل وتفاعل إنسانيين، تطرح العديد من الإشكالات والتساؤلات حول ما إذا كانت ترتبط بالعلاقات التي سادت فترات قديمة بين مختلف القبائل والمدن والإمبراطوريات الكبرى؛ في أبعادها التجارية والثقافية.... أم أن الأمر يقتصر فقط على تلك العلاقات الخارجية الرسمية التي واكبت ظهور الدولة في صورتها الحديثة وما تلاه من بروز فاعلين دوليين جدد.

ولا شك أن العلاقات الدولية (International Relations) هي علاقات صراع وتعاون أو أنها تفسر ضمن معادلة السلم والحرب؛ إذ يصعب إيجاد تفاعلات اجتماعية على المستوى الدولي بعيدة عن معادلة الصراع-التعاون؛ أو بالأحرى الاعتماد المتبادل بين الفاعلين الدوليين والفاعلين من غير الدول من جهة أولى، وتناقض المقاربات والرؤى من جهة أخرى.

وقبل دراسة التفاعلات والترابطات والاندماج من جهة أولى، والتجاذبات والصراع من جهة ثانية بين مختلف الفاعلين الدوليين؛ سنحاول في هذه الحصة من خلال هذا التقديم العام التطرق للعلاقات الدولية كعلم حديث (أولا)، وتحديد معنى العلاقات الدولية اعتمادا على المعنيين الاشتقاقي والاصطلاحي (ثانيا)، وموضوع العلاقات الدولية (ثالثا)، والفروق الموجودة بين علم العلاقات الدولية وعلم السياسة (رابعا) ومستويات تحليل العلاقات الدولية (خامسا).

أولا): العلاقات الدولية علم حديث النشأة

إن دراسة العلاقات الدولية دراسة علمية تجريبية تنتمي إلى الدراسات الاجتماعية بحكم طبيعة هذه العلاقات، لأن العلاقات الدولية هي علاقات بين الوحدات البشرية. وهي تنتمي إلى الدراسات السياسية بالذات، ذلك بأن الوحدات البشرية أطراف العلاقات الدولية هي وحدات سياسية، والتي هي في عالمنا الحديث "الدولة القومية"

وقد "ظهر علم العلاقات الدولية أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وذلك بعد الحرب العالمية الأولى، وشهد فيما بعد تطورا سريعا وبالأخص بعد الحرب العالمية الثانية. وعرف هذا العلم انتشارا واسعا في البلدان الأنغلوسكسونية بسبب مرونة نظامها الجامعي، وكذلك بسبب سعة المسؤوليات الدولية التي كانت تتولاها هذه البلدان. وقد ساعدت عوامل عدة على توسّع هذا العلم، وفي مقدمتها الوسائل المشجعة التي وضعت في خدمة الباحثين، وتأسيس المعاهد المتخصصة، وكثرة الأدبيات التي رافقت تدريس العلاقات الدولية.

ثم انتقلت إلى فرنسا تحت اسم الدراسات الدولية، أما في الجامعات الألمانية فكانت تدرس تحت مسمى السياسات الخارجية، وقد أصبح معترفا بعلم العلاقات الدولية بشكل رسمي بعد إقراره من منظمة اليونسكو في عام 1952.

وبدأ التنبه إلى ضرورة دراسة العلاقات الدولية بشكل يتخطى دراسة القانون الدولي أو التنظيم الدولي في الكتابات التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين. ومع أن بعض الكتاب حاولوا وضع نظرية في العلاقات الدولية ترتكز على القانون والتنظيم الدوليين وتستند إلى المواد القانونية والخبرة الإدارية الدولية، إلا أن عددا آخر من الباحثين سعى لتفسير القوى والوقائع في العلاقات الدولية بشكل أكثر دينامية وشمولية.

ثانيا): تحديد معنى العلاقات الدولية أو تعريف العلاقات الدولية

تعرف العلاقات الدولية اعتمادا على المعنى الاشتقاقي والمعنى الاصطلاحي للمفهوم.

المعنى الاشتقاقي للعلاقات الدولية:

يعني مفهوم العلاقات: العلاقات والروابط بين طرفين أو مجموعة من الأطراف، سواء كان هؤلاء الأطراف أفرادا أو جماعات أو دول، وهذه العلاقات يمكن أن تكون تعاونية أو صراعية.

أما الدولية، فتعني العلاقات ما بين الأمم، والجمع بين المفهومين يشير أن العلاقات الدولية هي العلاقات ما بين الأمم، (حيث أن كثيرا من المفكرين الذين يتناولون ظهور العلاقات الدولية يربطونها بظهور الدولة-الأمة نهاية القرن 15، لكن في صيغتها المتداولة تعني العلاقات ما بين الدول.

والفقيه بيل (Bull) يرى أن العلاقات الدولية ليست بالعلاقات ما بين دولتية أو بالتفاعلات مع الوحدات الأخرى. فعلى العكس من ذلك، تتمحور العلاقات الدولية حول بلورة مقترحات ذات طبيعة عامة بشأن النسق السياسي الشمولي الذي يتضمن الدول والأقاليم، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية،

والمجموعات العابرة للحدود والمجموعات الوطنية الفرعية، والأفراد، والمجموعات الواسعة الانتشار التي تمثل النوع البشري.

المعنى الاصطلاحي للعلاقات الدولية:

يشير مصطلح العلاقات الدولية إلى معنيين اثنين:

- المعنى الأول يتمثل في التعبير عن فرع أكاديمي، أو فرع علمي اجتماعي يتم تدريسه في نطاق أنظمة التعليم العالي، أي في الكليات والمعاهد والمدارس العليا من جهة أولى، وجهود الباحثين العلمية في شكل كتب وأبحاث ودراسات ومقالات ...إلخ من جهة ثانية.
- والمعنى الثاني يتلخص في محتوى هذا الفرع العلمي، أي مجموع العلاقات بين مختلف أشخاص وأعضاء المجتمع الدولي.

وانطلاقا من المعنيين الاشتقاقي والاصطلاحي، يصعب تعريف العلاقات الدولية، وترتبط هذه الصعوبات بأشخاص العلاقات الدولية (الدول، أشخاص مابين-دولتية عابرة للحدود الوطنية) من جهة أولى؛ ومعوقات مرتبطة بأبعاد العلاقات الدولية من جهة ثانية، فهل العلاقات الدولية علاقات صراعية أم علاقات تعاونية في الأساس؟

وهل العلاقات الدولي في أساسها علاقات سياسية أم جيوستراتيجية، أم علاقات أمنية؟ أو على العكس من ذلك هي علاقات في أساسها اقتصادية ومالية وتجارية وثقافية واجتماعية وتقنية؟

إن كلمة دولية قد توحي بعلاقات بين الدول، ولهذا فإن كلمة عالمية في نظر الكتاب الأمريكيين أفضل، لأنها تضم إلى جانب الدول الجماعات والشركات؛ لذلك يقترح بعض المنظرين الدراسات الدولية أو العالمية في كلمات أوسع والعلاقات الدولية ما هي إلا جزء من الدراسات الدولية.

وأمام هذه السجلات النظرية التي تكاد لا تنتهي، يمكن التفرقة بين ثلاث مقاربات أساسية لتعريف العلاقات الدولية:

يرى أنصار الاتجاه الواقعي في دراسة العلاقات (هانس مرغانتو Hans Morgenthau، ورايمون آرون)، أن العلاقات الدولي هي روابط في أساسها سياسية ذات طبيعة تنازعية بين الدول.

أما أنصار الاتجاه العابر للحدود (جوزيف ناي، روبرت كوهن) وأنصار نظرية الاندماج (كارل دوتش) فيرون أن العلاقات الدولية تمر عبر القنوات غير الرسمية، وتساهم فيها أساسا الشركات المتعددة

الجنسيات والمنظمات غير الحكومية، ومجموعات الضغط، والأحزاب السياسية، ورجال الأعمال، والبنوك الخاصة، والرأي العام الوطني. " إنها الروابط والتدفقات الاجتماعية التي تتجاوز الحدود، وتنفلت من سلطة الدولة الموحدة حيث يشارك فيها فاعلون يرتبطون بمجتمعات دولتية متمايزين.

وبخصوص أنصار المقاربة السلوكية (مورتين كابلن، وبيرتون، وماكلاند) فيرون أن العلاقات الدولية هي قوانين موضوعية توجه سلوك الفاعلين الدوليين، وهي نتاج الخبرة والمعطيات الكمية والرقمية.

وبإيجاز شديد، فإن العلاقات الدولية تلخص حسب السوسيولوجي الفرنسي رايمون آرون- في جدلية الحرب والسلم [الجندي والسياسي (الدبلوماسي)]، بمعنى أن هذه العلاقات لا تخرج عن كونها المجال المفضل لخوض الحروب وتدبير الأزمات والنزعات الدولية والإقليمية من جهة أولى، أو تعزيز سبل التعاون والتضامن والسلم والاعتماد المتبادل من جهة ثانية.

وعموما؛ يعنى علم العلاقات الدولية بالكشف عن الحقائق المتعلقة بمختلف القضايا الدولية في أبعادها السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية... كسبيل للتقصي وتفسير الأحداث والوقائع.

وهو علم يهتم إجمالا بدراسة العديد من الظواهر والتفاعلات الدولية؛ كما هو الشأن بالنسبة لقضايا الحروب والصراعات ومظاهر التعاون في مختلف المجالات، وسبل تسوية المنازعات الدولية... وقد زاد من أهمية وجدوى هذه الدراسات؛ التطور المذهل الذي شهدته العلاقات الدولية من حيث تشابكها وتنوع مجالاتها وقضاياها، وبروز أطراف جديدة فيها إلى جانب الدول.

ثالثا): موضوع العلاقات الدولية

بخصوص تناول موضوع (Subject) العلاقات الدولية يمكن التطرق لفكرتين أساسيتين هما: قابلية كافة مجالات الحياة الاجتماعية للاندماج في العلاقات الدولية، والسلطة هي الموضوع المفضل لعلم العلاقات الدولية.

- **قابلية كافة مجالات الحياة الاجتماعية للاندماج في العلاقات الدولية**

تعود أصول العلاقات الدولية كنسق تفاعلي اجتماعي وسياسي إلى عصور قديمة مع بروز أولى الخلايا الاجتماعية للدول، كسبيل لتأمين محيطها وضمان بقائها وتلبية حاجياتها المختلفة.. فقد أقامت الحضارات القديمة (حضارات ما بين النهرين، والحضارة الفرعونية، والحضارة الإغريقية، والحضارة الرومانية، والحضارة الإسلامية..) علاقات مع محيطها الخارجي في مجالات مختلفة سواء تعلق الأمر

بفترات الحرب (اعتماد قاعدة الإعلان عن الحرب وعدم استهداف بعض الأماكن الدينية..) أو السلم (نسج علاقات تجارية، تبادل الوفود الدبلوماسية، واعتماد آلية التحكيم في تسوية الصراعات والمنازعات..).

وبنهاية القرن التاسع عشر لم تعد الانشغالات الأمنية هي الأساس للعلاقات الدولية، وبرزت فكرة محورية مفادها أن التضامن بين الأفراد الدول (هو القاعدة)، في وضع بنيات العلاقات الدولية وتحويلها بفضل تواجد المؤسسات الجماعية الدائمة (المنظمات الدولية)، وذلك عبر إتباع أهداف تعاونية، وتوحّدية داخل المجموعات الدولية.

أما العوامل التي تؤثر في العلاقات الدولية، فهي كثيرة منها:

- العوامل الجغرافية كما يرى مونتسكيو في كتابه روح القوانين، ومدرسة فرديرك راتزل حول الجغرافية السياسية، والدراسات الجيوبوليتيكا فيما بعد؛
- العوامل الديمغرافية (إذ قد يكون هذا العامل نعمة أو نقمة على الدول)؛
- العوامل الاقتصادية: فمثلا الشركات المتعددة الجنسية ساهمت في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد العالمي، خصوصا بعد تحول الصراع في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة من الصراع الايديولوجي إلى التنافس الاقتصادي بين التكتلات الاقتصادية؛ فمبيعات بعض الشركات المتعددة الجنسيات وأرصدتها يتعدى إلى حد كبير الناتج الوطني الإجمالي لكثير من الدول؛
- العوامل التكنولوجية-العسكرية (كامتلاك أسلحة الدّمار الشامل)، وتبعا لذلك أصبحت العلاقات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة محكومة بالتكنولوجيا أكثر من الايديولوجيا.

❖ **السلطة هي الموضوع المفضل لعلم العلاقات الدولية**

ساهمت العلاقات الدولية في دراسة ظواهر السلطة في المجتمع الدولي؛ حيث أن الموضوع هو نفسه في علم السياسة واختلف فقط المجال الجغرافي. وظلت الدول متحكمة وممارسة للسلطة السياسية.

رابعا): الفروق بين علم العلاقات الدولية وعلم السياسة

لا شك أن "علم العلاقات الدولية وعلم السياسة يتناولان وجهين لواقع واحد هو المجتمع السياسي، فبينما يتناول علم السياسة المجتمع السياسي في ذاته، يتناول علم العلاقات الدولية علاقات ما بين المجتمعات السياسية"، أي المجتمع السياسي الدولي.

- **أساس علم السياسة وأساس علم العلاقات الدولية**

انقسم الفقه بشأن الأساس الذي يقوم عليه علم السياسة إلى اتجاهين أساسيين:

- يرى الاتجاه الأول أن الدولة هي الركيزة الأساسية، بمعنى أن علم السياسة هو علم الدولة؛
- بينما يرى الاتجاه الثاني أن السلطة هي أساس علم السياسة؛

فما أساس علم العلاقات الدولية؟

برز اتجاهان أساسيان بهدف تحديد أساس علم العلاقات الدولية:

- الاتجاه الأول يرى أن السلطة السياسية تشكل أساسا للعلاقات الدولية، مع التسليم بأن علم العلاقات الدولية ليس إلا علم السياسة (هانس مورغانتو، وكينيت والتز، ودفيد استون)؛

- الاتجاه الثاني فيقر بوجود اختلاف جذري بين طبيعة البيئة الداخلية (بيئة احتكار القوة من قبل الدولة) والبيئة الخارجية (بيئة تعدد مراكز اقتسام القوة)، لذلك فعلم السياسة هو علم السلطة، بينما علم العلاقات الدولية هو علم تعدد السلطات، مما يستدعي البدء في علم العلاقات الدولية من مفهوم آخر غير مفهوم القوة. وتبعا لذلك يرى رايمون آرون أن المفهوم الرئيسي للعلاقات الدولية هو وحدة السياسة الخارجية بوجهيها البديلين، أي: الاستراتيجية والدبلوماسية.

كما يرفض أوليه ويفر (Ole Waver) أحد المهندسين في مدرسة كوبنهارغن للعلاقات الدولية، التفرقة بين العلاقات الدولية وعلم السياسة. لكن ستانلي هوفمان (Stanley Hoffman) يفرق بين العلمين بقوله علم السياسة هو علم السلطة، أي علم دراسة ظاهرة السلطة في المجتمع الوطني، وتعرف العلاقات الدولية بأنه علم غياب السلطة، أي علم ظاهرة انعدام السلطة.

خامسا): مستويات تحليل العلاقات الدولية

يمكن التطرق في إطار مستويات تحليل العلاقات الدولية لمنطلق الأنظمة والفاعلين (1)، ومنطق التحليل العلائقي والمؤسساتي (2).

1) الأنظمة والفاعلون:

كما هو شأن العلوم الاقتصادية، يوجد مستويان أساسيان لتحليل العلاقات الدولية وهما: التحليل الكلي (الماكرو) والتحليل الجزئي (الميكرو)

إن تفضيل شرح العلاقات الدولية من منطلق الشمولية أو الكلية، يؤكد وجود نظام دولي قابل للتحليل الكلي، كوسيلة رمزية تستعير مجموعة من المناهج والتقنيات من فروع علمية أخرى.

ويمكن أيضا تحليل العلاقات الدولية من منطلق الفاعلين المكونين لها، أي استعمال التحليل الجزئي لدراسة الفاعلين الدوليين، لأن كل فاعل يتميز ببنية خاصة، ويؤدي وظائف نوعية، ويعتمد على سلوكيات يمكن أن تخضع "للثبات" ويبدو أن المستويين معا متكاملين فيما بينهما.

2) التحليل العلائقي والتحليل المؤسساتي

أ) التحليل العلائقي

طغى التحليل العلائقي الذي يؤطر العلاقات القائمة بين الدول لمدة طويلة على العلاقات الدولية؛ لأنه هذه الأخيرة كانت تتم بين الدول ومن أجل أن تضمن أمنها بالدرجة الأولى،

ويسمح التحليل العلائقي بتحديد ومعرفة العلاقات بين الوحدات ذات السيادة، وقد اعتمدت هذه العلاقات في أساسها على علاقات حسن الجوار أو النزاع المسلح.

ب) التحليل المؤسساتي:

إن تكثيف وتنوع العلاقات الدولي وظهور فاعلين جدد في العلاقات الدول (كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات) أدى إلى أهمية وجود التحليل المؤسساتي للعلاقات الدولية، وقد هيمنت مقاربة التحليل المؤسساتي على كليات العلاقات الدولية.

وما دمنا بصدد مستويات التحليل فإن بول فيوتي (Paul Viotti) ومارك كوبي (Mark V. Kauppi) يؤكدون في كتابهم المشترك "نظرية العلاقات الدولية" بوجود أربع مستويات للتحقق من الفرضيات، وهي:

المستوى الأول: هو المستوى الفردي، وهو مجال علم النفس، ويضم الطبيعة البشرية والنفسية؛ الزعماء وأنساق المعتقدات؛ وشخصية الزعماء، الإدراك والتصورات.

المستوى الثاني: هو مستوى المجموعة، وهو مجال علم النفس الاجتماعي، ويحتوي هذا المستوى الحكومات البيروقراطية والجماعات التي تبلور السياسات ومجموعات المصلحة (أو المنفعة) والمنظمات غير الحكومية.

المستوى الثالث: هو المستوى الوطني، ويضم المستوى الحكومي (بنية وطبيعة النظام السياسي، ومسار صنع القرار)، والمستوى المجتمعي (بنية النظام الاقتصادي، والرأي العام، والقومية والإثنية، والثقافة السياسية، والإيديولوجيا).

المستوى الرابع: هو المستوى العالمي أو الكوني، ويضم الطبيعة الفوضوية للسياسات الدولية، ووجود تعددية في توزيع القوة وتعددية في الأقطاب، وتوزيع القوة عبر الدول، والأنماط الاقتصادية، ومستوى التكنولوجيا ومدى توزيعها، وأنماط المحاور العسكرية، وأنماط التجارة الدولية والتدفقات المالية، والمنظمات الدولة.

ومن خلال كل ما سبق سنعمل على معالجة هذه المادة وفق التقسيم التالي:

- **القسم الأول: المقتربات النظرية في العلاقات الدولية**
- **القسم الثاني: الفاعلون في العلاقات الدولية**
- **القسم الثالث: العلاقات الدولية وتطور النظام الدولي بين جدلية الصراع والتعاون**

القسم الأول: المقتربات النظرية في العلاقات الدولية

سنعالج هذا القسم من خلال الجواب على الأسئلة التالية:

- ما هي النظرية؟ ولماذا نحتاج إلى النظرية؟
- وما هي المقتربات النظرية التي عملت على تفسير التفاعلات الدولية؟
- وما هي أهم الأفكار التي جاءت بها هذه النظريات؟
- وما هي حدود هذه النظريات؟

ستتم معالجة هذا القسم من خلال تقسيمه إلى فصلين:

الفصل الأول: المقتربات النظرية الكلاسيكية

الفصل الثاني: المقولات الحديثة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة

ما هي النظرية؟ ولماذا نحتاج إليها؟

قبل تقسيم هذا القسم إلى فصلين للتطرق للنظريات التقليدية والحديثة في تفسير التفاعلات الدولية، لا بد من توضح أولا ماذا نعني بالنظرية؟ ولماذا نحتاج إليها؟ خلال هذه الحصة:

وبذلك سنركز على الإجابة على سؤال لماذا نحتاج إلى النظرية؟ أكثر من ما هي النظرية؟

تؤدي النظرية مجموعة كبيرة من الوظائف المتساندة، ولكن يتفق علماء الاجتماع في معظمهم على أن التبسيط يعد أهمها على الإطلاق، فالواقع يتميز بالتعقيد والتشابك الكثيف للظواهر والعلاقات والحوادث، بينما تتميز النظرية بالتبسيط والتوضيح والتفصيل.

وتشدد أغلبية العلماء على أهمية التبسيط إلى حد ادعاء بعضهم أن "علم الاجتماع في مجمله يجسد محاولة لفهم الحالات الاجتماعية المعقدة". وبغية تحصيل مستوى معقول من هذا الفهم، تهدف النظرية إلى حل التعقيد الذي تتسم به الظواهر الاجتماعية من خلال السعي إلى اكتشاف «ماذا يسبب ماذا، وكيف ولماذا» ومعرفته.

قدّم علماء الاجتماع تعريفات عدة ومتنوعة لمصطلح النظرية، مثل اعتبارها بناء رمزيا، أو مجموعة من البيانات أو الجمل، أو مجموعة من البيانات بشأن العلاقة بين مفهومين أو أكثر، أو بيانات وافتراضات وظيفية تعالج العلاقة بين المتغيرات لكي تفسر ظاهرة واحدة أو مجموعة من الظواهر.

ويوظف مصطلح النظرية في اختصاص العلاقات الدولية بشكل فضفاض وغير تأملي في كثير من الأحيان، وذلك بسبب اهتمام علماء الاختصاص (ولا سيما الجيل الأول) بالوظائف التي تؤديها النظرية أكثر من اهتمامهم بتعريفها؛ إذ أشار مورغنتاو في وقت مبكر إلى أن النظرية العلمية تحكم بالوظيفة التي تؤديها؛ فهي عبارة عن عملية السيطرة على ما يقع تحت الملاحظة (أي الظاهرة محل الدراسة): «النظرية العلمية»، وفق ما يقول، «هي محاولة لتنظيم المعنى وإضفائه على الظواهر التي تبقى في غيابها غامضة وغير واضحة».

ويوضح هذا التعريف الأسبقية التي يمنحها مورغنتاو للظواهر المدروسة على حساب البناء المنطقي الداخلي للنظرية؛ فجل ما يهم في التحقيق العلمي هو تركيز الانتباه على الظواهر (موضوع التحقيق) لا على النظرية (أداة التحقيق): ليست النظرية شيئا مستقلا عن المعنى الذي تمنحها إياه الظواهر التي تتناولها.

أما ستانلي هوفمان اعتبر مفهوم النظرية كدراسة نسقية للظواهر الملاحظة، وهي موجّهة لاستخلاص المبادئ المتغيرة، وتفسير السلوكات، ومعرفة الأنماط المميزة للعلاقات بين الوحدات.

لقد أدى الطابع المتعدد الاختصاص الذي ميز علم العلاقات الدولية إلى حدوث انقسام حاد حول تعريف النظرية، باعتماد تعريفات مختلفة، لكن هذه الاختلافات، على الرغم من أهميتها، لم تمنع بناء حد أدنى من الإجماع بين المنظرين في ما يتعلق بالعناصر التأسيسية التي يلتزم توافرها في أي نظرية، ولعل أهم هذه العناصر وأكثرها شيوعا في أدبيات نظرية العلاقات هو *ارتباطية المتغيرات*.

تنشئ النظرية علاقة (فعلية أو محتملة) بين متغيرين (أ) و(ب)، حيث يؤدي حدوث تغيير في أحدهما إلى حدوث تغيير مواز في الآخر. وأصبح هذا التصور تقليدا شائعا في تعريف النظرية لدى كثير من المنظرين المرموقين في الاختصاص، منهم بروس بيونو ديميسكيتا، الذي يعرف النظرية بأنها «إقرارات في شأن العلاقات المتوقعة بين المتغيرات. تشكل التوقعات من خلال ربط متغيرات كأسباب أو المساهمة الاحتمالية للمتغيرات الأخرى، نتائج في سلسلة من الحجج المترابطة منطقيا»

وبشكل عام، تمثل النظرية مجموعة من الارتباطات السببية التي تؤسس لعلاقات اعتمادية بين المتغيرات المحددة بقوانين تجريبية.

والنظريات كافة تحتوي على العناصر الآتية: المفاهيم، المتغيرات، الفرضيات والقوانين.

أولا): المفاهيم

إن المفاهيم عبارة عن بناء اصطلاحي يحمل تعريفا تجريبيا لظاهرة أو ارتباط سببي فعلي مفترض. وتشكل المفاهيم وعاء للأفكار والاعتقادات والتصورات والمنظورات التي يحملها الباحثون في ما يتعلق بالعالم الواقعي. ويعتبر المفهوم تعميما منطقيا يُولد ويُخترع بشكل اجتماعي (ليس معطًى). فهو عبارة عن تعريف نصوغه لبعض الظواهر الملاحظة (كالنزاع والحرب) والعلاقات (كالتحالف والتعاون) بحيث تحتوي على تصور تقريبي لماهيتها وطبيعتها والأبعاد المشكلة لها.

وتبنى كل نظرية على مجموعة من المفاهيم التي تميزها من النظرية الأخرى؛ فمثلا، تعتبر مصطلحات القوة والبقاء، والمصلحة، والفوضى مفاهيم تميز النظرية الواقعية من النظريات الأخرى مثل الليبرالية (المبنية على المأسسة)، الماركسية (الطبقة)، والبنائية (الهوية)، والنسوية (الجندر).

ثانيا): المتغيرات

تتكون النظرية من ثوابت ومتغيرات؛ تمثل الثوابت خاصية أو حادثا أو ظاهرة أو فكرة أو غير ذلك، وتحمل قيمة واحدة فقط، في حين أن المتغيرات هي الأخرى أحد هذه الأشياء أو جميعها، لكنها تحمل أكثر من قيمة واحدة (قيمتين أو أكثر).

تعد "القوة" قيمة متغيرة لأنها تحمل أبعادا متعددة: قوة مادية (عسكرية واقتصادية...إلخ)، وقوة فكرية (إبداعية وثقافية ومعنوية...إلخ). ويعد "الأمن" متغير أيضا لأنه يحمل قيما متنوعة: أمن الإنسان، وأمن المجتمع، وأمن الدولة، إضافة إلى أمن النسق الدولي. هذا يعني أن كل خاصية أو حادثة أو فكرة، يمكن أن تأخذ قيما كثيرة –من أحجام وألوان وأشكال ومستويات مختلفة ومتعددة- تعتبر متغيرات.

تحتوي النظرية على متغيرين: متغير تابع (Dependent Variable) ومتغير مستقل (Inependent Variable).

الأول (ويسمى أيضا متغير النتيجة)، هو الشيء أو الظاهرة التي نسعى لتفسيرها، أي هو موضوع البحث والتحقيق. والثاني (ويسمى أيضا المتغير التفسيري)، هو الشيء أو الخاصية التي نعتقد أنها ستزودنا بتفسير المتغير التابع كله، أو جزء منه.

تتوقف قيمة المتغير التابع على قيمة المتغير المستقل، حيث يؤدي التغيير في هذا الأخير إلى إحداث تغيير موازي في الأول؛ فعلى سبيل المثال، يكون "النسق الدولي" (المتغير التابع) مستقرا كلما كان «عدد القوى العظمى»صغيرا (المتغير المستقل)، ويكون مضطربا كلما كان عددها كبيرا. هكذا تتغير قيمة المتغير التابع (النسق الدولي) من مستقر إلى مضطرب، قياسا بالتغيير في قيمة المتغير المستقل (عدد القوى العظمى).

ويجب أن تستوفي العلاقة بين المتغيرات ثلاثة شروط:

- **أولها أن تكون العلاقة ثابتة؛**
- **ثانيها أن يسبق احد المتغيرين المتغير الآخر زمنيا، أو يكون متزامنا معه في الأقل؛**

❖ **ثالثها أن تكون العلاقة لا متماثلة، كأن يؤدي حدوث المتغير الأول (المستقل) إلى حدوث المتغير الآخر (التابع)، بينما العكس ليس صحيحا.**

تنطلق النظريات ومعظم البحث العلمي من المتغير التابع (أي من الظواهر التي تحتاج إلى تفسير) بحثا عن المتغير المستقل (التفسير). وربما يرتبط متغير تابع معين بمتغيرات مستقلة محتملة؛ فالظواهر في معظمها لا تحتمل تفسيرا واحدا فقط، وإنما تفسيرات كثيرة متباينة وحتى متناقضة.

فعلى سبيل المثال، عندما نريد معرفة لماذا يحدث سباق التسلح (المتغير التابع)، نبحث في أسباب كثيرة محتملة يمكن أن تؤدي إلى حدوثه، ما ينتج تفسيرات عدة محتملة، ومن تلك الأسباب سلسلة الفعل وردة الفعل والمعضلة الأمنية وسوء الإدراك، والمجمع الصناعي –العسكري، والعلاقات المدنية-العسكرية، والسياسة البيروقراطية، ونظم الاعتقاد، ومؤسسات البحث والتطوير التقني، وعرض الأسلحة الجديدة والتهديد باستعمال القوة- هذه كلها متغيرات مستقلة محتملة.

ثالثا): الفرضيات والقوانين

إن الارتباط بين المتغير التابع والمتغير المستقل (أو بين الظاهرة وتفسيرها) هو ارتباط بين السبب والنتيجة. ويكمن مصدر العلاقة المحتملة وأصلها بين السبب والنتيجة الفرضية (Hypothesis)، وهي عبارة عن تخمين مبني على توقع وجود ارتباط أو علاقة محتملة (غير مؤكدة) بين ظاهرتين أو أكثر.

ويعرف العلماء الفرضيات تجريبيا: بأنها بيانات قابلة للاختبار مشتقة من النظريات، وهي تشكل في ذاتها قاعدة لرفض هذه النظريات أو قبولها اعتمادا على الاختبار التجريبي. ويعرفها آخرون بأنها قانون احتمالي غير مثبت تجريبيا.

ويمكن تعريف الفرضية "بأنها النتائج التجريبية المشتقة من الارتباطات النظرية المنطقية بين المتغيرات"

تقوم العلاقة بين المتغيرين (أ) و(ب) على خاصية الارتباط القائم بينهما.

ويأخذ هذا الارتباط واحدا من شكلين، إما شكل محتمل وإما شكل فعلي.

فإذا كان محتملا فإننا نسمي العلاقة التي تتضمنه فرضية، وإذا كان فعليا نسميها قانونا.

فإذا أخذنا على سبيل المثال، فكرة وجود ارتباط احتمالي بين سباق التسلح وحدوث الحرب، فإننا نكون بصدد بناء الفرضية الآتية: كلما كان هناك سباق تسلح، ارتفع احتمال اندلاع الحرب.

أما إذا كان الارتباط بين سباق التسلح وحدوث الحرب فعليا، فإننا نكون بصدد قانون: إذا دخلت دولتان في سباق تسلح فإن الحر ستندلع بينهما.

والفارق بين الارتباط الاحتمالي والارتباط الفعلي يكمن في أن الأول يستند إلى مجرد افتراض وجود علاقة بين المتغيرين (أ) سباق التسلح و(ب) حدوث الحرب، في حين أن الثاني يستند إلى حكم شبه قطعي قائم على اختبار إمبيريقي (تجريبي) لهذه العلاقة.

ولهذا السبب، توصف الفرضية بأنها قانون تحت التجريب. وكما كتب مونتي بالمر:«إذا كانت الفرضية إقرارا غير محقق بوجود علاقة بين متغيرين أو أكثر، فإن القانون هو إقرار بوجود علاقة بين متغيرين محققة إمبيريقيا»

إضافة إلى الارتباط الفعلي، يبنى القانون على منطق السببية، بمعنى أن يكون الارتباط بين المتغيرين (أ) و(ب) قائما على علاقة تأثير متبادل موجودة بينهما، بحيث يكون أحدهما (أو كلاهما) سببا في حدوث تغير في الآخر، ما يجعلنا نعتبر أحدهما سببا والآخر نتيجة. وبمعنى أوضح، يحتاج أي تفسير متماسك للسببية إلى تحديد كيفية ممارسة التأثيرات.

ويتيح منطق السببية للقانون مبدأ التكرار الذي يعني أن الأسباب نفسها ستؤدي إلى النتائج نفسها.

- **هناك سمات مشتركة لمنطق السببية التي توافق عليها أغلبية علماء الاجتماع:**

- ❑ أولا) وكما أشرنا سابقا إذا كان (أ) يسبب (ب)، إذا يتوقّع أن ينتج التغير في (أ) التغير في (ب)؛
- ❑ ثانيا) يجب أن يسبق السبب التأثير دائما بمرور الزمن؛
- ❑ ثالثا) إن الوقت الذي يستغرقه التغيير في (أ) لإنتاج التغيير في (ب) يمكن أن يتفاوت، فيراوح بين التغيير الآني عمليا والتغيير على مدى سنوات وعقود وقرون، أو ربما ألفيات؛
- ❑ رابعا) يمكن لطبيعة و/أو قوة تأثير (أ) في (ب) أن تتغير اعتمادا على السياق، فربما يؤثر (أ) في (ب) في سياق معين دون آخر.
- ❑ خامسا) يجب أن يكون السبب والتأثير فيه نوع من الاتصال المكاني، أو يجب أن يتصلا من خلال سلسلة من الحوادث المتوسطة.

وظائف النظرية

تسعى جميع النظريات لتأدية أربع وظائف عامة: الوصف والتفسير والتنبؤ والتوجيه العلمي.

ويمكن اعتبار الوصف والتفسير متكاملين إلى حد بعيد، حيث يعتبر الأول شرط لإنجاز الثاني. ويأتي الوصف دائما في المرحلة الأولى لتحقيق العلمي، إذ من الصعب تطوير تفسيرات معينة قبل أن نعرف

شيئا عن العالم الواقعي والعنصر الضروري الذي يجب تفسيره. وكما يقول غاري كينغ ومعاونوه: «إننا لا نستطيع بناء التفسيرات السببية ذات المغزى من دون وصف جيد، والوصف، تباعا، يفقد معظم أهميته ما لم يرتبط ببعض العلاقات السببية». هكذا يمكن الجزم بان العلاقة بين الوصف والتفسير تفاعلية: تقودنا تفسيراتنا أحيانا إلى البحث عن أوصاف لأجزاء العالم المختلفة، وفي المقابل، ربما تؤدي أوصافنا إلى تفسيرات سببية جديدة.

على الرغم من أهمية الوصف، يبقى التفسير الهدف الرئيس لمعظم النظريات؛ فالنظرية كما يقول ديفيد ديسلر "لا تكتفي بوصف أو تحديد مكان الارتباط بين الظواهر الجديرة بالملاحظة؛ بل تفسرها. وبينما يسعى الوصف للإجابة عن سؤال ماذا، يهدف التفسير إلى الإجابة عن السؤالين كيف ولماذا؟.

يعتبر التفسير مستوى ابتدائيا للتنبؤ أيضا؛ فالعلم، وفق ما يؤكد جون لويس غاديس، يجب أن يتوقع، وهذا يعني أنه يجب أن يمدنا بوسائل في توقع كيفية حدوث الأشياء في المستقبل

كان إمكان التنبؤ في العلاقات الدولية دوما محل جدال بين علماء الاختصاص؛ إذ آمن كثير منهم بعدم جدوى التنبؤ في العلوم الاجتماعية أو السياسية، لكونها معقدة، وتتسم بالقيمية والتغيير، على عكس الظواهر الطبيعية.

هنا صرح مورتن كابلان، مع مطلع ستينيات القرن الماضي وبكثير من التشاؤم، «بأن علينا ألا نأمل بأن تتمكن نظرية السياسة الدولية من بلوغ القوة التفسيرية أو التنبؤية للعلم "الصلب" [...] لا يمكن أبدا أن تملك تفسيراتنا أو نظرياتنا سلطة النظرية في الفيزياء، أو قوتها التفسيرية أو التنبؤية».

بشكل عام تهدف النظرية إلى فهم وتفسير التعقيد الذي تتسم به الظواهر الاجتماعية، من خلال دراسة العلاقات بين المتغيرات التابعة والمستقلة، بناء على مجموعة من المفاهيم، والفرضيات، التي يتحقق منها من خلال التجريب، لتتحول بعد ذلك إلى قوانين.

الفصل الأول: المقتربات النظرية الكلاسيكية

سنتناول هذا الفصل من خلال تقسيمه إلى خمس مباحث

- **المبحث الأول: أطروحة النظام أو النظرية المثالية أو المنهج المثالي**
- **المبحث الثاني: النظرية الواقعية أو المنهج الواقعي**
- **المبحث الثالث: النظرية الليبرالية أو الواقعية الليبرالية**
- **المبحث الرابع: المنهج العلمي**
- **المبحث الخامس: النظرية الماركسية**

المبحث الأول: أطروحة النظام أو النظرية المثالية

ظهرت النظرية المثالية التي انتشرت في أعقاب الحرب العالمية الأولى نتيجة ازدياد الشعور الشعبي بأن الحرب قد طالت حياة الجميع، وأن من مسبباتها الأساسية سياسات بعض الدول والاتفاقيات الدولية والتحالفات السرية، لذلك سنتناول هذه النظرية من خلال التطرق لجذورها الفكرية والفلسفية (المطلب الأول)، وأفكارها الأساسية (المطلب الثاني)، ومحدوديتها في القدرة على تفسير حركية العلاقات الدولية (المطلب الثالث)

المطلب الأول:الجذور الفكرية والفلسفية للنظرية المثالية

المثالية هي أحد الاتجاهات الفكرية في تحليل العلاقات الدولية، ونشأت من مصادر فكرية وفلسفية عديدة كانت سائدة في القرون الماضية في أوروبا. وكانت المثالية فردية من حيث اعتبار الضمير الإنساني الحكم الأعلى في القضايا الأخلاقية.

وهي كانت عقلانية من حيث إنها اعتبرت أن المصير الإنساني متطابق مع صوت العقل، إذ انطلقت من منطلقات فلسفية تفاؤلية حول الطبيعة البشرية، لذا فقد شكلت اقترابا أخلاقيا قانونيا اتجاه عالم أفضل خال من النزاعات.

المطلب الثاني:أهم الأفكار الأساسية للنظرية المثالية أو أطروحة النظام

حاول أصحاب المقترب المثاليون صياغة إطار نظري لدراسة العلاقات الدولية يغلب عليه الطابع الأخلاقي والقانوني يعكس فكرة الاحتكام إلى قواعد القانون الدولي طبقا لما تفرضه المعاهدات والأعراف والارتباطات الجديدة التي فرضها الانضمام للمنظمات الدولية.

لذا تم تكييف العلاقات الدولية تكييفا قانونيا، في نفس الوقت انطلقوا في دراستهم للعلاقات الدولية انطلاقا مثاليا لما هو مفترض أن تكون أو تبنى عليه العلاقات بين الدول.

وتنهج تلك المدرسة إلى حد كبير نهجا قانونيا إلى درجة جعلت البعض يصفها بـ"المدرسة القانونية"، بحيث تؤمن المدرسة المثالية بقدرة الجوانب القانونية على خلق الاستقرار والسلام في المجتمع الدولي، وضبط مختلف التجاوزات التي قد تؤدي إلى الفوضى والنزاعات، فهي تدعو إلى ضرورة وجود مؤسسات دولية (حكومة عالمية) تعمل وفق مبادئ القانون وتكبح رغبات الدول التي تتجاوز مبادئ السلام.

كما يعتقد دعاة أطروحة النظام أن وجود مصالح مشتركة ومتبادلة بين الدول يؤدي إلى تضامن هذه الدول في إطار علاقات اعتماد متبادل، مما يدفعها إلى وصف المجتمع بالتضامن وتصويره بمثابة وحدة اجتماعية.

ويرى أنصار هذه النظرية أن المجتمع الدولي منظم أو يفترض فيه أن يكون منظما، وذلك بعد أن انتقل إلى طور الاستقرار، وابتكاره لوسائل تؤمن له ممارسة حقوقه وحرياته، وتبعده عن النزاعات والصراعات اليومية في اتجاه إقامة مجتمع مشترك. ولعل أساس هذه التشاركية هو الابتعاد من حالة الفطرة إلى حياة الجماعة.

وانطلاقا من فكرة انسجام المصالح، فالفرد عندما يعمل لمصلحته الذاتية، فإنه يعمل لمصلحة الجماعة. وعندما يحمي مصلحة الجماعة، فهو يحمي مصلحته الخاصة. ونفس الشيء بالنسبة للعلاقات بين الدول، فمن منطلق تطابق المصالح، وعلى اعتبار أن كل الدول لها مصلحة في السلم، فإن كل دولة تريد أن تعرقل السلم هي دولة غير عقلانية وغير أخلاقية.

وقد اهتم المثاليون في الحقل الأكاديمي بتدريس القانون الدولي والمنظمات الدولية، ورأوا فيهما وسيلة لفهم العلاقات الدولية والحد من عوامل الصراع، فكلاهما شيء هام لتحقيق السلم والأمن ودعم التفاهم الدولي، لذا اهتموا بدراسة وتتبع دور المنظمات الدولية.

ورغم تأكيد أصحاب النظرية المثالية على أهمية القانون والتنظيم الدولي في العلاقات الدولية، إلا أن المثالية لم تركز على الدولة والنظام الدولي كوحدات تحليلية في إطارها الواقعي، بقدر ما اتجهت فرضياتها ومقترحاتها نحو مفاهيم الفرد والرأي العام والقيم الأخلاقية.

المطلب الثالث:أهم الانتقادات الموجهة للنظرية المثالية

لعل التحدي الرئيسي الذي واجهه المثاليون، قد تمثل في فجوة هي نتاج واقع أفرزته الحرب العالمية الأول من جهة، وبين طموح يستهدف بناء عالم أفضل وخالي من الحروب والصراعات من جهة أخرى.

ففي حقبة الثلاثينيات من القرن الماضي ازدادت الفجوة فيما بين النظرية المثالية من جهة، والواقع السياسي الدولي من جهة أخرى، والذي كان من أبرز مظاهره الغزو الياباني لمنشوريا عام 1931، واحتلال ايطاليا لإثيوبيا عام 1935 وبروز النازية في ألمانيا.

فقد عكست تلك الوقائع حجم التحديات التي واجهتها النظرية المثالية بشكل أظهر عجزها وفشلها، على اعتبار أن ما كان ينقص النظرية المثالية هو أنها كانت مغرقة في التفاؤل لدرجة أن تحليلاتها لم تفهم معها الأسباب والعوامل التي تدفع الدول لإنتاج سلوكيات نزاعية وعدوانية، أي أنها لم تتمكن من تحديد الدوافع التي تحرك الدول نحو العدوان والحرب وانتهاج سلوكيات نزاعية أو عدوانية، مما جعل أفكارها بمثابة رؤى منفصلة عن الواقع.

الشيء الذي ساعد على بروز المدرسة الواقعية، التي جاءت لتدرس ما هو قائم في العلاقات الدولية، لا ما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية.

المبحث الثاني: النظرية الواقعية أو المنهج الواقعي

شهدت فترة الأربعينات من القرن العشرين تحولات عديدة، وكان أبرزها ظهور الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية، والذي جاء كرد فعل على الاتجاه المثالي، بسبب عدم صحة هذا الاتجاه، والذي قد استند قبل تلك الفترة على دراسات عديدة قامت على ما يجب أن يكون عليه المجتمع الدولي ضمن نظرة أفضل، دون أن تأخذ بالأمر الواقع كأساس لها، وتجاهلها للتاريخ.

وإذا كان الاتجاه المثالي قد نظر إلى السلوك الدولي كوحدة أساسية للتحليل وتجاهله لمبدئي القوة وتوازنها، ورفضه للمعاهدات السرية بين الحلفاء، والتقسيم المجحف للعالم بعد الحرب العالمية الأولى، وتركيزه على دور الدولة في إدارة الشؤون الدولية، ودور الرأي العام في تحقيق السلام العالمي، إلا أن الحرب العالمية الثانية وما تبعها من مآسي وتحولات جيوستراتيجية أدت إلى تحويل التفكير الدولي من المثالية إلى العقلانية، أي من الاعتماد على القانون والتنظيم، إلى الاعتماد على عنصر القوة في العلاقات الدولية.

وهكذا تم التركيز على ضرورة دراسة التاريخ واستلهام دروسه لتدعيم وجهة نظر دعاة التيار الواقعي، وعدم إعطاء دور بارز للرأي العام لعدم قدرته على تحقيق السلام العالمي، حيث نجد أن النظرية الواقعية تستمد مادتها الخام من التاريخ من أجل الوصول إلى تعميم عام للسلوك الدولي.

لذلك سنعالج هذا المبحث من خلال التطرق للإطار الفكري للمدرسة الواقعية (المطلب الأول)، تم نناقش أهم أفكار هذه النظرية (المطلب الثاني)، التيارات التي عرفتها هذه النظرية، (المطلب الثالث)، لنختمه بأهم الانتقادات التي وجهت لها (المطلي الرابع).

المطلب الأول: التاريخ الفكري للنظرية الواقعية

تدعي الواقعية أنها ذات تاريخ غني وموقر. توجد الأفكار الأساسية للواقعية، وعلى نحو ما يقال، وبشكل متكرر في بعض من الأعمال الكلاسيكية في تاريخ الفكر السياسي

ومن أهم الجذور الفكرية للنظرية الواقعية نذكر:

أولا؛ أفكار المؤرخ الإغريقي ثوسيديد أثناء حديثه عن موضوع الحرب وأسبابها. وأرجع في كتابه: عن تاريخ الحرب البلوبونيزية جذور الحرب التي دارت بين أثينا وأسبارطة (ما بين 432-404 ق. م) إلى أحد القوانين الخالدة في الوعي والملازمة لطبيعة السياسة الدولية: اختلال موازين القوى.

وطبقا لهذا الفيلسوف الإغريقي، يتلخص سبب الحرب في حقيقة بسيطة كثيرا ما سلبت لب الواقعيين المعاصرين:«ما جعل شن الحرب أمرا حتميا هو نمو قوة أثينا وجرس الإنذار الذي أحدثه ذلك في أسبارطة». ويلخص اقتباس ثوسيديد ما يعتبره الواقعيون المعاصرون "الطريق نحو الحرب"، الذي يتجدر في الخوف من تراجع قوة الدولة نسبة إلى العدو. وبذلك كان ثوسيديد أول واقعي يشير إلى الارتباط السببي بين اختلال ميزان القوى ووقوع الحرب.

ثانيا؛نظرية توماس هوبس حول حالة الطبيعة وحرب الكل ضد الكل وأن الإنسان دئب لأخيه الإنسان، وحيث أن الصراع بين الأفراد تحكمه ثلاث أسباب أساسية هي التنافسية والبحث عن المجد وفقدان الثقة. بالنسبة لهوبز، فإن حالة الطبيعة هي بالضرورة حالة حرب، وهو ما لا يمكن حله إلا من خلال الخضوع إلى سلطة صاحب السيادة، غير أن هذا حسب الواقعين غير متاح على المستوى الدولي، ونتيجة لذلك فإن الفوضوية والحرب تؤخذ على أنها الملامح الأساسية للسياسة العالمية.

ثالثا؛ أفكار ميكيافلي في كتابه الأمير حول الطبيعة التشاؤمية للبشر، ودور القوة (خصوصا العسكرية) في العلاقات بين الدول، حيث نصح الأمير بـ"ألا يتصرف بتفكيره عن الأعمال الحربية، وأن يطبقها في زمن السلم أكثر من تطبيقه لها في زمن الحرب". زيادة على ذلك، كان من شأن تأكيد مكيافيلي ضرورة سعي الأمير لامتلاك القوة وتعظيم نصيبه منها أن دعا الأمير إلى اعتبار الحرب غاية في حد ذاتها،

محرضا إياه على عدم الاهتمام بأي شيء، لا الفكر ولا أي فن غير الحرب والتحضير لها، فذلك هو الفن الوحيد الذي يليق بمن يحكم.

رابعا؛ فكر كلاوزفيتس المضمن في كتابه (في الحرب) أكثر الأعمال تركيزا على موضوع الحرب. ويكمن مصدر التأثير الكبير الذي مارسه كلاوزفيتس في الفكر الواقعي في تعريفه المشهور للحرب -الذي وضعه في الفصل الأول من كتابه- وقد وصفها بأنها "مجرد استمرار للسياسة بوسائل أخرى". وهذا يعني أن الحرب ليست عملا مستقلا ولا غاية في حد ذاتها، وإنما هي مجرد وسيلة سياسية لتحقيق غايات أخرى، كالأمن والثروة والسيطرة... وغير ذلك.

ومن خلال هذا التعريف، يتصور كلاوزفيتس الحرب نشاطا عقلانيا وليس بالضرورة ظاهرة مرضية، كما يراها كثيرون، فهي نتاج القرارات السياسية العقلانية التي تسعى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول. ويتفق معظم الواقعيين المعاصرين مع كلاوزفتس في التصور ذاته، أي رؤية الحرب مجرد عمل من أعمال الدولة، أو كما وصفها آرون، هي البديل المكمل للدبلوماسية.

المطلب الثاني: أهم الأفكار الأساسية للنظرية الواقعية

عكس المنظور المثالي، ينصب اهتمام أنصار النظرية الواقعية على القوة من جهة والمصلحة من جهة ثانية، دون اهتمام شديد بالمثل في مجال العلاقات الدولية وهم في ذلك يستمدون دروسهم من تاريخ العلاقات الدولية من أجل الدفاع عن منظورهم للعلاقات الدولية ولذا هم متشائمون في نظرتهم للسياسة الدولية.

وتتحدد الافتراضات الأساسية للمدرسة الواقعية في العلاقات الدولية فيما يلي:

- الدولة هي الفاعل الرئيسي أو الأهم في العلاقات الدولية، والأمن القومي يحتل أولويات القضايا الدولية.
- ترى الواقعية أن التنازع والصراع لصيقان بطبيعة العلاقات الدولية، بسبب وجود تناقض في المصالح، وأن المصلحة الوطنية هي المحرك الأساسي للدول.
- وفي هذا الإطار ترتبط القوة في النظرية الواقعية بمفهوم المصلحة، فالقوة توجد من أجل خدمة قضايا المصلحة الوطنية، ولذلك يتبنى الواقعيون مقولة، لا صداقة دائمة، ولا عداوة دائمة بل مصلحة دائمة.

- إن القوة عند الواقعيين تعتبر محددا رئيسيا في العلاقات الدولية، أو السلوك الدولي الذي تقوم الدول بتبنيه بناء على إمكانياتها، وقدراتها الذاتية، لحماية مصالحها القومية وحماية أمنها القومي.

- يرى الواقعيون بضرورة فصل الأخلاق عن السياسة، على أن لا يولي القائد السياسي في اتخاذ القرارات الجوانب الأخلاقية بنفس اهتمام المثاليين.

- بما أن الفرد بطبيعتة عدواني، والطبيعية العدائية للإنسان ثابتة، ولا يمكن للعوامل الثقافية والقيم السياسية والمعرفية بتغييرها حسب النظرية الواقعية، لذلك يسود المجتمع الدولي ما يمكن تسميته بقانون الغاب. لذلك ترفض المدرسة الواقعية فكرة التنظيم الدولي والقانون الدولي كوسائل ترى النظرية المثالية أنها تحقق السلم الدولي، فالذي يضمن السلم حسب المدرسة الواقعية هو توازن القوى.

المطلب الثالث: تيارات النظرية الواقعية

يمكن التطرق في هذا الإطار للنظرية الواقعية الكلاسكية أو التقليدية (أولا)، والواقعية الجديدة أو البنيوية (ثانيا).

أولا) النظرية الواقعية الكلاسكية أو التقليدية

وقد تبلور الفكر الواقعي بالأساس خلال فترة الحرب الباردة. فالواقعيون الكلاسكيون مثل هانس مورغنتو وراينهولد نيبور يعتقدون أن الدول مثلها مثل البشر تملك رغبة فطرية في السيطرة على الآخرين، وهو ما يقودها نحو التصادم والحروب.

فلقد كان هانس مورغنتو أكثر منظري المدرسة الواقعية وضوحا وصراحة، مؤكد أن السياسات الدولية هي عملية تتم فيها تسوية المصالح القومية المختلفة، فمفهوم المصلحة القومية يفترض صراعا مستمرا وتهديدا مستمرا بالحرب، يساهم العمل الدبلوماسي في تقليل احتمالاته من خلال التسوية المستمرة للمصالح المتعارضة.

كما عمل على التأكيد على امتلاك القوة شيء أساسي لضمان مصالح الدول وبقائها، باعتبار أن المصلحة هي جوهر السياسة الخارجية، رفضا بذلك الربط بين المبادئ الأخلاقية وسلوك الدول.

إن تحقيق مصالح الدولة حسب مورغنتو رهين بفصل سلوك الدول عن المبادئ الأخلاقية، فمسؤولية الساسة هي الحفاظ على بقاء الدولة، مما يتطلب اللجوء إلى أخلاقيات تختلف عن تلك التي يلجأ إليها الأفراد في علاقاتهم الشخصية.

وإلى جانب بحثه في موضوع السعي نحو القوة، فإن مورغنتو لم يغفل شروط تحقيق السلام الدولي الذي بقى مرتبطا بتوازن القوى، إذ أن الإجماع الدولي على هذا التوازن هو الذي يؤدي هذه الوظيفة، فاتفاق الدول المتنافسة على الالتزام بهذا التوازن سيضبط رغباتها غير المحدودة لامتلاك القوة. وفي هذا الصدد يمكن للدبلوماسية أن تلعب دورا هاما للحفاظ على السلام من خلال التسوية السياسية لمختلف النزاعات.

لقد اعتبر الواقعيون مع ريمون آرون بأن "خصوصية العلاقات الدولية يمكن أن توجد في شرعية ومشروعية اللجوء إلى القوة المسلحة من قبل أطرافها، ما دام أنه في الحضارات السابقة، فإن هذه العلاقات كانت الوحيدة –من كل العلاقات الاجتماعية- التي تقبل العنف والقوة كشيء عادي. فغياب المؤسسات والإجراءات لحل النزاع في العلاقات الدولية مقارنة بتلك الموجودة في النظام السياسي الداخلي، يجعل من القوة أكثر وضوحا على المستوى الدولي منه على المستوى الداخلي. وحسب آرون فإن الحرب كانت شرعية واللجوء إليها كان مشروعا.

وهكذا، فإن العلاقات الدولية بالنسبة لريمون آرون، تتكون من علاقات بين الوحدات السياسية في عالم مقسم دائما سواء منذ زمن دولة المدينة أو الدولة القومية المعاصرة. وتتبع خصوصية العلاقات الدولية من كونها تتناول علاقات بين وحدات سياسية يدعي كل منها بأن الحق بجانبه، وبأنه صاحب الرأي الوحيد في قرار اللجوء للقتال أو عدمه.

كما يؤكد ريمون آرون على الوحدات السياسية لا تسعى لامتلاك القوة كغاية في حد ذاتها، وإنما كوسائل لتحقيق بعض الأهداف كالسلم أو المجد من أجل التأثير في مستقبل النظام الدولي. وان هناك عدة ظروف تؤثر في أهداف القادة السياسيين مثل التغيرات في التقنية العسكرية أو الاقتصادية أو التحول في المؤسسات والإيديولوجيا، إذ الاختراعات في المجال العسكري تؤدي إلى التعديل في القيمة الاستراتيجية لبعض المواقع الجغرافية أو في الأهمية الاقتصادية لموارد بشرية أو طبيعية.

كما يعمل على تقديم نموذجين للنظام الدولي، الذي يعرفه بأنه تشكيلة من الوحدات السياسية (الدول) التي تقيم علاقات منتظمة فيما بينها والتي تجد نفسها متورطة في حرب شاملة، وهذين النموذجين من النظام الدولي هما النظام الثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب، والتميز بينهما قائم على أساس ما إذا كانت غالبية من

الوحدات السياسية تتكثل حول دولتين لهما قوة كبيرة، أو أن النظام يضم عدة وحدات سياسية تتقارب إلى حد ما في قوتها.

وفي كلا النظامين يوجد ميكانيزم للتوازن يتمثل في ميل أو نزوع دولة أو مجموعة من الدول للحيلولة دون تحقيق تفوق دولة معينة أو تحالف معين.

ثانيا): الواقعية الجديدة

لقد حاولت النظرية الواقعية على اختلاف مسمياتها (تقليدية، جديد/بنيوية، نيوكلاسيكية)، تقديم تفسيرات مقبولة لما يحدث في العلاقات الدولة، ونقطة الاشتراك بينهم هي القول بتأثير معطيات البيئة الدولية على سلوكات الفواعل الخارجية، غير أن ما يمكن ملاحظته في ما يتعلق بمواقفهم حول طبيعة الفصل ما بين السياسة الداخلية والخارجية هو اختلاف حول هذا الفصل.

بحيث نجده صلبا مطلقا عند أنصار الواقعية التقليدية، وكذا الجديدة البنيوية مع كينيت وولتز، في حين يذهب أنصار الواقعية النيوكلاسيكية إلى تخفيف حدة هذا الفصل، والقول بتأثير المحددات الداخلية للدول وأهميتها في فهم السلوك الخارجي إلى جانب المحددات الخارجية.

وقد انتقدت الواقعية الكلاسيكية أيضا بسبب تركيز اهتماماتها على الجانب العسكري السياسي في تحليلها للعلاقات الدولية، في حين أن هناك عناصر أخرى مهمة في العلاقات الدولية أهملت في التحليل، كالعامل الاقتصادي، والاتصالات، والاعتماد المتبادل، وبالتالي لم تعد تتلاءم افتراضات الواقعية الكلاسيكية مع النظام الدولي المتطور سياسيا واقتصاديا منذ بداية السبعينيات، لاسيما مع بروز فاعلين جدد من غير الدول. والتي أحدثت تحولا في النظام الدولي لدرجة لم يعد معها المنظور الواقعي الكلاسيكي قادرا على تقديم تفسير صحيح للسياسات الدولية لتركيزه على الدولة فقط، وعلى مفاهيم القوة والصراع أساسا.

وبالمقابل، فإن النظرية النيوواقعية أو الواقعية الجديدة التي يتزعمها كينيث وولتز، روبرت غلبين Robert Glpin، وستيفن كريزنر Stephen Krasner، وروبرت تاكر Robert tucher، وجورج مودلسكي George Modelski، كان هدفها هو محاولة إخراج الواقعية من المفهوم الكلاسيكي والتحليل البديهي إلى مستوى التحليل أكثر علمية للوصول بها إلى نظرية علمية.

فبالنسبة لوولتز، فإن النظام الدولي يتشكل من مجموع القوى الكبرى، كل منها تسعى للحفاظ على وجودها. فهذا النظام فوضوي (بمعنى انتفاء سلطة مركزية تحمي كل دولة من الأخرى)، وفي ظله نجد أن كل دولة لا تهتم سوى بمصالحها، غير أن الدول الضعيفة تسعى لإيجاد نوع من التوازن بدلا من الدخول في

صراع مع الخصوم الأقوياء. وأخيرا، وخلافا لمورغنتاو، فإن وولتز يعتقد أن النظام الثنائي القطبية أكثر استقرارا من النظام المتعدد الأقطاب.

وفيما يتفق الواقعيون في كيفية تحقيق الاستقرار الدولي المتمثلة أساس في توازن القوى، يختلفون حول النظام الأفضل لذلك التوازن. فمرغنتاو وديفيد سنغر اعتبرا أن نظام تعدد الأقطاب هو الكفيل بتحقيق الاستقرار الدولي، في حين اعتبر وولتز أن نظام الثنائية القطبية هو الأكثر استقرارا ، لأن قدرة الدول الكبرى على استخدام العنف والسيطرة عليه يجعلها قادرة على التخفيف من آثار استخدام الآخرين للعنف، وكذا استيعاب الآثار المترتبة على استخدام العنف من قبل آخرين لا يستطيعون التحكم فيه.

وهو ما أكده جون ميرشايمر باعتباره أن النظام الثنائي القطبية هو السبب الرئيسي للمستوى العالي من الاستقرار الذي ساد منذ الحرب العالمية الثانية، وأن الانتقال من هذا النظام نتج عنه اللا استقرار وخلق أخطار جديدة.

ويرى وولتز أن الهيكل الفوضوي للنظام الدولي يجعل من كل وحدات هذا النظام أي الدول تتصرف بطرق مشابهة، بحيث ان الفوضى التي تطبع النظام الدولي تدفع كل دولة إلى البحث عن أمنها والحفاظ على بقائها قبل أن تنتقل إلى أي هدف آخر تسطره في سياستها الخارجية، كالقوة أو الرخاء الاقتصادي.

كما أن الدول لا تعتمد إلا على نفسها من أجل تحقيق أمنها، حيث يقول وولتز أنه "من أجل تحقيق أهدافها والحفاظ على أمنها لا يجب على أية دولة أن تعتمد إلا على نفسها"، مما يعني أن كل دولة مطالبة بموازنة قوتها مع كل الدول، فالنظام الذي يعمل فيه كل فاعل بما تمليه مصلحته هو نظام يعيق الدول التي لا تتعاون من أجل تحقيق الرخاء والأمن، هذا الشيء هو الذي يدفع الدول للاتحاد والتعاون من أجل تحقيق توازن القوى.

لقد اهتمت الواقعية الجديدة ببلورة نظرية علمية لتفسير وشرح العلاقات البنيوية أو الارتباط النسبي بين الوسائل والأهداف التي تؤدي إلى نشوء الهيمنة أو الاندثار، بمعنى إدخال العامل الاقتصادي في تحليل العلاقات الدولية كعنصر مهم في هيكل العلاقات الدولية بين الدول، كما أنها أعطت الأولوية للفعل الفردي في تحليلها للعلاقات الدولية على أساس أن فعل الفرد هو موجود بشكل مسبق عن المؤسسات الاجتماعية.

كما تركز الواقعية الجديدة على أهمية الدولة في تحليل وفهم العلاقات الدولية وظاهرة التنافس والعوامل المادية بدلا من العوامل غير المادية كالأفكار.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن إحدى الإضافات المهمة للواقعية تتمثل في ظهور التوجهين الهجومي-الدفاعي، ويتزعمهما كل من روبرجرفيس، جوزيف غريغو، وستيفن فان إيفيرا. هؤلاء الباحثون (ذوو النزعة الهجومية) The Offensive Theory يعتقدون بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة.

لكن عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن وتزول حوافز النزعة التوسعية. وعندما تسود النزعة الدفاعية، ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، آنئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين، وهي بذلك تقلص من آثار الطابع الفوضوي للساحة الدولية.

أما الواقعيون ذوي النزعة الدفاعية The Defensive Theory، من أمثال فريد زكرياء، ستيفان وولت وجون ميرشيمر، فيرون أن الدول تسعى فقط للحفاظ على وجودها، بينما تقدم القوى الكبرى ضمانات لصيانة أمنها عن طريق تشكيل تحالفات توازنية بانتقاء آليات دفاعية عسكرة (مثل القدرات النووية الانتقامية).

وليس من المفاجئ أن نجد وولتز وغيره من النيوواقعيين الذين يرون أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت آمنة في أغلب فترات الحرب الباردة يتخوفون من إمكانية تبديد الولايات المتحدة الأمريكية لهذا المكسب في حالة تبنيها لسياسة خارجية عدائية. وهكذا، فإنه وبنهاية الحرب الباردة تحولت الواقعية التشاؤمية لمورغنتاو والمستمدة من الطبيعة البشرية إل تبني نبرة تفاؤلية.

وكخلاصة عامة ورغم اختلاف حجم وتفكير كل واحد من هؤلاء الفقهاء، إلا أنهم يتفقون على فكرة واحدة، وهي أن المجتمع الدولي، هو مجتمع فوضوي. وهكذا فإن التيار الواقعي يقوم على أساس تحليل العلاقات الدولية كما هي في الواقع، وليس كما يجب أن تكون ، وأن هذه العلاقات تقوم على أساس المصلحة القومية .

إلا أنه يؤخذ على هذه النظرية:

- ❖ إعطاء صورة تشاؤمية جدا قاتمة على المجتمع الدولي؛
- ❖ إغفال سلوك الفاعلين الآخرين من غير الدولة في الساحة الدولية، كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية.

المطلب الرابع: بعض الانتقادات الأساسية للنظرية الواقعية

من أهم الانتقادات التي وجهت للنظرية الواقعية:

❖ أولا) ادعاءها الشهير بأن الطبيعة البشرية تسبب الصراع، خصوص الواقعية الكلاسيكية. فمن الواضح عبر التاريخ أن البشر قادرون على القيام بتصرفات بربرية وأنانية لا تصدق. على أي حال، فإنه من الواجب تأسي أن هذا تسببه طبيعتنا التي لا تتغير وغير القابلة للتغيير. فإذا لم نكن مدفوعين بالطبيعة نحو الصراع بدلا من التعاون، إلى القسوة بدلا من الشفقة، حينئذ فإنه يمكن أن نختار كيف نتصرف. وعلينا أن نتأكد أن هذا اختيار صعب، وأنه اختيار قد يعرضنا للخطر سياسيا. لكن إذا كان هذا اختيارا حقيقيا، فإنه حينئذ سوف يصنع عالما من الاختلافات للكيفية التي نفهم بها العلاقات الدولية.

❖ ثانيا) يتعلق بالطبيعة المركزية للدولة في النظرية الواقعية. إن حقيقة وجود الدول، والحاجة إلى تأكيد وجودها وبقائها مبنيتان في قلب النظرية الواقعية. فالبشرية قد قسمت نفسها إلى مجتمعات لأسباب أمنية واقتصادية لآلاف السنين. على أي حال فإن الدولة القومية ذات السيادة هي سمة الحداثة وخاصية العالم المعاصر. غير أن هناك تزايد أدوار فاعلين آخرين من غير الدولة في الشؤون الدولية كالمنظمات الدولية الشركات المتعددة الجنسيات الأقليات والمنظمات الإرهابية.

بل أكثر من ذلك أصبحنا نواجه موضوعات الانفصال في العديد من الدول، ومشكلات خاصة بحقوق ثقافات الأقليات والشعوب الأصلية، والحاجة السياسية للاستجابة لإساءات استعمال حقوق الإنسان، إلى أزمات ألاجئين، الفقر عبر العالم، والتغيرات المناخية، وهذه تحديات أصبحت الدول عاجزة عن تقديم إجابات لها بشكل منفرد. فهل يجب أن نتطلع إلى درجة أكبر من التأكيد السياسي لاعتماد المتبادل على المستويات الإقليمية والدولية؟ هذه أسئلة لا يمكن حتى توجيهها من وجهة نظر واقعية.

❖ **ثالثا)** تركيز النظرية الواقعية على جانب واحد فقط للسياسة العالمية على حساب الجوانب الأخرى. فالواقعيون يعتبرون أن جوهر العلاقات الدولية هو سياسة القوى العظمى، "السياسة العليا" لتنافس الدول، والحرب والعدوان ومن الحقيق أن هذا جزء أساسي للعلاقات الدولية، لكنه ليس الجانب الوحيد الذي نحتاج النظر إليه.

فالمنظور الواقعي يشجع مغالطة أن دراسة العلاقات الدولة تتمثل في دراسة الأمن. من هذا المنظور، نجد أن السمات المميزة للحياة الدولية هي في الحقيقة المنافسة والحرب. على أي حال، فإننا إذا قمنا بتوسيع مجال دراستنا ليتضمن العلاقات الاقتصادية، والتنمية الدولية، أو القانون الدولي، فإن اكتشافاتنا لابد أن تكون مختلفة، النظام الدولي.

المبحث الثالث: النظرية الليبرالية

مثل الواقعية، تعد الليبرالية تقليدا غاية في الاتساع تتضمن وجهات نظر عديدة ومتميزة، وغالبا متناقضة. لذلك، توصف الليبرالية في مصطلحات فضفاضة لاعتمادها على الادعاءات حول تأثير الاعتماد المتبادل، وفوائد التجارة الحرة، والأمن الجماعي، ووجود انسجام حقيقي للمصالح بين الدول.

وفي النظرية السياسية أو الفلسفة السياسية، يتم اكتشاف الليبرالية بمصطلحات مختلفة بدرجة مهمة. هناك، تقديم الليبرالية كمنظومة من الادعاءات أو المطالب المعيارية حول أهمية الحريات والحقوق الفردية. وفي الأعمال الحديثة عن الفقر العالمي والعدالة الاقتصادية، والتدخل الإنساني، والقانون الدولي، وحقوق الإنسان.

لذلك، فإن فهمنا لأساسيات الليبرالية يتطلب فهما لكل من المرجعية الفكرية للنظرية الليبرالية (المطلب الأول)، وأهم الأفكار التي جاءت بها هذه النظرية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المرجعية الفكرية للنظرية الليبرالية

نشأت الليبرالية نتيجة للتغيرات الاجتماعية التي عصفت بأوروبا، والتي تأثرت بالتوجهات الفلسفية التي جاءت كرد فعل على تسلط الكنيسة والإقطاع، مما ساهم في إحداث تغييرات فكرية واجتماعية، وأدى بالتالي إلى انتفاضة الشعوب والجماهير خاصة منها الطبقة المتوسطة التي تنادي بالحرية والمساواة.

فعند البحث في الكلاسيكية الأساسية، فإن كثير من التقييمات الأولية لليبرالية تتضمن نظرية القانون الطبيعي عند جون لوك، والنظرية السياسية لإيمانويل كانط، والنفعية لجريمي بنتام.

لوك والقانون الأخلاقي في حالة الطبيعية: رأى لوك أن قانون الطبيعة (القانون الأخلاقي) يوجد قبل السياسة، باعتباره قانونا من الله، إن الحقيقة الجوهرية بأن الله يخلقنا جميعا متساوين؛ تعني أننا يمكننا أن نصوغ المبادئ الأساسية للسياسة باعتبارها حقوق طبيعية، لتكون حرة من أي سلطة لم نوافق عليها، أو نتملك ملكيتنا الخاصة. هذا القانون مطلق، وتفرضه الضرورة السياسية. وقد استخدمت ليبرالية لوك للدفاع عن حقوق الإنسان.

بنتام عن القانون الدولي: كان منهج بنتام شديد الاختلاف، فقد كان شخصية قيادية في المدرسة الفلسفية المعروفة بالنفعية. وبالنسبة لبنتام، فإن مفهوم المنفعة يعطي مدلولا لمجموعة ثنائية مثل الجيد والسيء، والصواب والخطأ. وبينما تعد الأمم، وعلى نحو ما رأى بنتام، في غاية الأهمية (ففي داخل الدولة يجب أن تتحقق منفعة الأفراد)، فإن مشروع تشييد/بناء قانون دولي يجب أن يضحى بالمصلحة الوطنية الذاتية من أجل الفائدة العالمية المثالية المتمثلة في "السعادة الكبرى لكل الأمم وقد تحققت معا".

كانط عن الفيدرالية الدولية: من بين كل منظري عصر التنوير، يبدو كانط بمثابة مؤسس حجر الزاوية لأكبر تنوع للمقولات الليبرالية المعاصرة. فقد رأى كانط بأن لدينا واجبا مطلقا بمعاملة المخلوقات البشرية كوكلاء أخلاقين مستقلين.

وقد رأى كانط، أن لدينا واجبا أخلاقيا ببناء حياتنا السياسية والاجتماعية(ويتضمن هذا السياسة الدولية) بطريقة توفر لنا الظروف الأساسية التي تجعل هذا الهدف الأخلاقي ممكنا. لذلك يؤكد كانط أن الحل للفوضى الدولية يجب أن يكون سياسيا ومؤسسيا. فبالنسبة له، تتمثل الأسباب الأولية للصراع في عدم الاستقرار الموروث والظلم في حالة الطبيعة. لذلك، يعد تأسيس السلام متمثلا في التغلب على حالة الطبيعة من خلال تغليب منطق العقل. ببناء نظام قانوني وسياسي عادل يستطيع أن يكسر دائرة الفوضى ويحقق انسجاما حقيقيا في المصالح.

وقد تعدد مجالات الليبرالية حسب النشاط الإنساني كونها تتعلق بإرادة الإنسان وحريته، ولعل أبرزها مجالين في النظرية الليبرالية هما:

- الليبرالية السياسية: ونجدها في كتابات "جون ستوارث ميل" John Stuart Mill "وبنجامين كوستانت" Benjamin Constant، إذ تعتبر من مبادئ النظرية الليبرالية خاصة في فرنسا. وتقترن الليبرالية هنا بما يعرف "بالديمقراطية"، والتي تسعى إلى إعطاء الفرد كامل حقوقه بما فيها الحق في المشاركة بالحكم.

وقد حددت الليبرالية هنا ما على الدولة القيام به لضمان حرية أكثر من قبيل أن تتحمل كافة الخدمات العامة، وأن تعطي الفرص والموارد بالتساوي، ثم أن تتدخل فقط عندما يكون هناك خلل في ميكانزمات السوق.

- الليبرالية الاقتصادية: وظهرت انطلاقا من أفكار "آدم سميث" Adam Smith الذي نادى بحرية التجارة وحرية المنافسة، معارضا بذلك تدخل الدولة في الاقتصاد، وأبرز ما نجده في هذا المجال ما يعرف بالنظام الرأسمالي، الذي يطالب بحرية حركة المال والتجارة، حرية المال والتعاقد، حرية ممارسة أي مهنة أو أي نشاط تحت شعاره الشهير "دعه يعمل دعه يمر".

المطلب الثاني : الأفكار الرئيسية للنظرية الليبرالية

لقد انتقد الليبراليون المدرسة الواقعية لرسمها صورة للدول في العالم التي تتجنب بعضها البعض في محاولة منها للحفاظ على توازن القوى. واعتبروا أن ذلك غير كاف لأن الشعوب تتصل مع بعضها

البعض عبر الحدود. كما اعتبر الليبراليون أن أصحاب المدرسة الواقعية قد بالغوا في الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الدولية، لأن الصورة الواقعية للفوضوية تركز فقط على المواقف المتطرفة وتغفل الاعتماد المتبادل ونشوء وتطور المجتمع الدولي.

واعتبر مفكرو الليبرالية أن بعض العوامل، مثل النظم السياسية، نوع النخبة، بنيات الطبقة وعملية اتخاذ القرارات يجب أن لا تهمل في أي تحليل حول كيفية تصرف الدول، مؤكدين على ضرورة أن تسهم ثلاثة عوامل في التقارب بين الشعوب: التجارة والديمقراطية وعمليات المجتمعات الدولية المؤسساتية.

وجعل الليبراليون في عمومهم من نشر الديمقراطية وإقامة السلم والأمن الدوليين هدفهم الأساسي والنهائي، لذلك جاءت كل نسخهم النظرية التي قدموها معبرة عنه، لكن آليتهم ووسائلهم في تحقيق ذلك اختلفت وتنوعت بسبب التغير في الظروف الدولية السائدة، وبسبب المراجعات التي تحدث باستمرار لدى المفكرين الليبراليين، سواء كنتيجة للممارسات النقدية الذاتية أو كاستجابة للانتقادات التي تطالهم من خارج التيار الليبرالي.

ويعتبر بعض الليبراليين أن التجارة بإمكانها أن تخلق بيئة مشجعة للتعاون وزيادة الحوافز لدى الدولة للتعاون أكثر من الصراع. وحسب جوزيف ناي Joseph Samuel Nye، فإن أهمية التجارة لا تكمن في أنها تحول دون وقوع الحروب بين الدول، ولكن لأنها قد تقود الدول إلى تحديد مصالحها على نحو يجعل الحرب أقل أهمية من وجهة نظر تلك الدول، أو بمعنى آخر ، أن التجارة تؤدي إلى إحداث تغيير في رؤية الدول للفرص المتاحة، وهذا بدوره قد يؤدي إلى إحداث تغيير في التركيبة الاجتماعية للشعوب التي تصبح أكثر عزوفا عن الحرب.

إلا أن هناك من يرفض هذا الطرح على اعتبار أن هذا العالم لم ينجح في نزع فتيل الحرب، بدليل أن معظم الحروب الدولية اندلعت بين أمم تتشابك مصالحها الاقتصادية، وأن الدول الديمقراطية لا تحارب بعضها البعض، وأنها نادرا ما تلجأ إلى العنف لتحل مشاكلها.

فالحرب حسب هؤلاء هي نتاج للتناقضات الفكرية والسياسية والحضارية، وأن تطبيق الشعوب للديمقراطية سوف يسمح بتخفيف هذه التناقضات، لأن الديمقراطية تتيح بطبيعتها مؤسسات مسؤولة تجعلها أكثر تقديرا للمجازفات، حيث اعتبر توماس باين Thomas Paine أن النزعات تحصل ليس لأن الشعوب لا تدرك مصالحها الحقيقة، لكن لأن الشعوب لا تجد القنوات السياسية الضرورية للتعبير عن هذه المصالح وإسماع صوتها المناهض للحرب.

لذلك رأي باين أن إقامة الديمقراطية يوفر تلك القنوات ويساهم بالتالي في إلغاء الحروب، في حين أن الأنظمة الدكتاتورية هي بطبيعتها تضع أخطر القرارات، بما في ذلك قرارات الحرب التي تكون بين يدي شخص أو فئة عديمة المسؤولية.

لقد حاولت النظرية الليبرالية إبراز رؤيتها في حقل العلاقات الدولة من خلال أفكار إمريك كروسيه Emeric Crucé في كتابه "خطاب الدولة"، والذي ينصح فيه الأقوياء بالسعي أكثر لتحقيق السلام العالمي. كما نجدها في الليبرالية الأممية عند كانط، بالإضافة إلى إسهامات كل "روبرت كوهين"، و"جوزيف ناي" في مجموعة من المقالات والكتب التنظيرية التي تصدت لمدخل الواقعية.

ولعل الموضوع الرئيس للفكر الليبرالي يكمن في رفضهم القبول بمنطق الواقعيين بأن الحرب هي الشرط الطبيعي للسياسة العالمية، وبأن الدول هي الفاعل الوحيد في مسرح السياسة الدولية، فرغم أنهم لا ينكرون أهميتها، إلا أنهم يشددون على الأدوار التي يمكن أن تلبيها المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، إلى جانب الشركات المتعددة الجنسيات وجماعات الضغط، باعتبارها فاعلا جديدا وأحيانا كثيرة مؤثرة في العلاقات الدولية.

المبحث الرابع: المنهج العلمي

لقد جاء هذا المنهج لتجاوز منطلقات النظرية الواقعية، مع تأكيده على أن المجتمع الدولي مجتمع منظم، مرتكزا في بنائه النظري على دراسة سلوك الفاعلين في السياسة الدولية. ويتضمن هذا المنهج النظريات التالية:

المطلب الأول: نظرية التحليل النسقي أو النظامي

عملت هذه النظرية على استيفاء مفهوم النظام من العلوم البيولوجية، على اعتبار أن الواقع يتكون من عناصر مترابطة فيما بينها.

ويرى تالكوت بارسونز Talcott Parsons، رائد المدرسة البنيوية/ الوظيفية، بأنه لا بد من ضرورة إيجاد نظرية بنيوية وظيفية تخدم ثلاثة أغراض رئيسية هي:

أ) تحديد الضرورات الوظيفية للنظام الاجتماعي؛

ب) تحديد المتطلبات الوظيفية للنظام؛

ج) تحليل المجتمع إلى عناصره الأولية وفق نظرية تكامل الأنساق الثلاثة.

كما اعتبر بأن كل نظام يجب أن يحلل انطلاقا من الوظائف الأربعة التي يقوم بها، وهي:

وظيفة المحافظة: أي قدرة النظام على الاحتفاظ بأشكاله الضرورية، (البنيات السياسية، المؤسسات ....).

وظيفة الملائمة، أي إمكانية تكيف النظام مع البيئة المحيطة به، وتلاؤمه مع متغيراتها (النشاط الاقتصادي....).

وظيفة إنجازه لأهداف معينة، أي أن لكل نظام هدف يسعى إلى تحقيقه (بواسطة منظومته وآلياته، وأجهزته السياسية).

وظيفة الاندماج أو التكامل، وتتجلى في جعل الأنشطة المختلفة متلائمة (النشاط الثقافي والاجتماعي...).

إن النظرية البنيوية الوظيفية تعترف بأن لكل مجتمع أو مؤسسة أو منظمة بناء، وأن هذا البناء يتحلل إلى أجزاء وعناصر تكوينية، ولكل جزء أو عنصر وظيفة تساعد على ديمومة المجتمع أو المؤسسة أو المنظمة.

وهكذا، يكمن أساس فكرة التحليل النسقي في إعطاء أهمية للنشاط والفعل أكثر من أصحاب الفعل. فالمجتمع الدولي يعتبر كنظام يتكون من الدول والتجمعات الدولية سواء كانت هذه التجمعات منظمة أو غير منظمة. وأن ما يهمه ليس كل الدول بل فقط تلك التي يمكن أن تمارس تأثيرا على سلوك المجتمع الدولي التي يعتبرها "أطرافا رئيسية" في لعبة العلاقات الدولية، وأن استخدام مفهوم النسق في العلاقات الدولية، هو تحليل المجتمع الدولي عن طريق النظر إليه كنظام شامل.

وبالرغم من أن بارسونز لم يعطي اهتماما كافيا للعلاقات الدولية، إلا أنه رأى في النظام الدولي نماذج تفاعلات، وأن المشكلة الرئيسة للنظام الدولي هي الحفاظ على توازن النظام، لكي يتمكن من مواجهة التوترات التي تحدث داخله، ويسعى إلى التفاعل والتكيف مع المتغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة به...

وسيصل مفهوم النظام مع مورتن كابلان Morton Kaplan من حيث تلاحمه وتلاقحه إلى مرحلة كونفدرالية الدول، التي تتميز بحالة من الثبات النسبي، على اعتبار أن هذه النظرية تسمح بتخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية للدول والسياسة الدولية، ويعتبر كابلان "أن سلوكيات الدول تجاه بعضها البعض تحددها بشكل أساسي طبيعة النظام الدولي القائم وسماته الأساسية، من عدد الوحدات الرئيسية إلى توزيع القوة بينها. فبنية النظام حسب كابلان تحدد بشكل كبير سلوكية أطرافه".

لذا فالفكر البنيوي الوظيفي يعترف ببناء الكيانات أو الوحدات الاجتماعية، ويعترف في الوقت ذاته بالوظائف التي تؤديها الأجزاء والعناصر الأولية للبناء أو المؤسسة ووظائف المؤسسة الواحدة لبقية المؤسسات الأخرى التي يتكون منها المجتمع في عملية ترابط وتنسيق مسبق.

وذلك عكس ما يذهب إليه كانط وغيره من الفلاسفة الاندماجيين من اعتبارهم بأن البشرية تتجه نحو "الجمهورية العالمية أو الدولة الكونية".

غير أنه رغم أهمية نظرية التحليل النسقي أو النظامي فقد انتقدت من جراء منحها للحفاظ على الوضع القائم، وذلك من خلال تركيزها على الاستقرار، مما أدى إلى تضارب في بعض المواقف، وكذا عدم تحديد المجالات المدروسة من قبلها.

المطلب الثاني: المنهج السلوكي

في منتصف الخمسينيات رفضت النظرية العلمية كلا من النظريتين "المثالية" و"الواقعية" وسمت نفسها "بالسلوكية"، وهذا اعترافا منها بطرق البحث والنتائج التي توصلت إليها العلوم السلوكية كعلم النفس الاجتماعي، وعلم الاجتماع السياسي، محاولة بذلك بناء رؤية تحليلية تفسيرية تنبؤية للعلاقات الدولية.

أولا) المدرسة السلوكية

لقد اعتبر السلوكيون أن النظرة التقليدية للسياسة (سواء اعتمدت على القانون أو على القوة) لا تعدو أن تكون سوى مجرد قاعدة لبناء علم حقيقي للعلاقات الدولية. وكانت هذه هي بداية النقاش بين المدافعين عن المقاربة العلمية (Scientiffic approach) (السلوكية) والمدافعين عن المقاربة التقليدية (دراسة تاريخية أو قانونية).

فالواقعيون يرون بأن العلاقات الدولية هي دارسة أنماط الفعل ورد الفعل بين دول ذات سيادة متمثلة في نخبها الحاكمة، كما أن العلاقات الدولية هي مرادف "للدبلوماسية والاستراتيجية" وكذلك "للتعاون والصراع"، وهدف هذه العلاقات هو دراسة السلم والحرب. كما أن دراسة العلاقات بين الدول مهما كانت صراعية أو تعاونية، فإنها في النهاية ذات طبيعة متقلبة، فالعلاقات التي يطغى عليها الصراع تتضمن بعض عناصر المساومة، كما أن التعاون الدولي قد يعكس السيطرة العسكرية أو الاقتصادية لدولة على دولة أخرى.

وقد اعتمدت السلوكية في دراستها وتنبؤاتها على النتائج التي توصل إليها علماء الاجتماع وعلماء الانتروبولوجيا الذين درسوا سلوكيات الأفراد والجماعات الاجتماعية، وذلك انطلاقا من أن سلوكيات الدول هي أساسا سلوكيات الأفراد مع ضرورة العمل على تحويل الوقائع والأحداث إلى معلومات وبيانات بناء على

إجراءات وقواعد تصنيف وترتيب واضحة. وأنه من الصعب التوصل إلى نظرية علمية شاملة في العلاقات الدولية لأن المتغيرات التي تتحكم في السلوك السياسي الدولي كثيرة جدا ولا يمكن ربطها علميا.

لقد ذهبت المدرسة السلوكية أبعد من الواقعية في فهم وتفسير العلاقات الدولية، فهي لا تريد مجرد الوصف أو التصورات المثالية، ولكن تريد تفسيرها الظاهرة الدولية من خلال الاستعانة بالمناهج الامبريقية لاختبار العلاقات الارتباطية بين المتغيرات، وبالتالي، التوصل إلى تعميمات، وإن أمكن التوصل إلى تنبؤات.

حاولت السلوكية بناء نظرية تقوم على مجموعة من المناهج العلمية وعلى المزج والربط بين الظواهر والسلوكات السياسية من جهة، ونظيراتها الاجتماعية من جهة أخرى... حيث اعتبرت أن سلوك الدول تجسّد في الأصل سلوك الأفراد والجماعات..

كما ركز هذا الاتجاه على الأنماط المتكررة من سلوكات صناع القرار، كما وظف أتباعه الكثير من النتائج والخلاصات التي توصل إليها المفكرون والباحثون في حقول معرفية أخرى.

ثانيا) المدرسة ما بعد السلوكية

سعيا نحو تصحيح المسار السلوكي، ظهر تيار "ما بعد السلوكية"، الذي نادى أنصاره بوجوب تحول البحث السياسي إلى موضوعات أكثر أهمية من ناحية، وضرورة أخذ القيم بعين الاعتبار من ناحية أخرى، فالمدرسة العلمية للسياسة، حتى تكون أكثر جدوى، ينبغي أن تعالج ما يواجه البشرية من مشكلات على نحو يؤدي إلى خلق واقع سياسي واجتماعي أفضل، ولا يمكن أن يتم ذلك بمعزل عن القيم التي تحكم حياة المجتمع وتوجه تطوره.

وتتميز مرحلة ما بعد السلوكية بتوجه جديد في العلاقات الدولية يهتم ببناء النظريات، وجعلها أكثر قدرة على التفسير والتنبؤ والتمييز بين الظواهر المحددة والربط بين مستويات التحليل الكلية والجزئية، وذلك على أساس أن العلاقات الدولية من الحقول المعرفية التي لا يمكن اختبارها فقط بمساعدة الأدوات العلمية الحديثة بالإضافة إلى أن السلوكية تنكرت للقيم والاعتبارات الأخلاقية بحجة الموضوعية العلمية، وأن علماء المنهج العلمي لم يكن باستطاعتهم الإسهام بفعالية في تطوير نظرية العلاقات الدولية.

كما أن مرحلة ما بعد السلوكية تتميز بأنها تعطي اهتماما أكبر للمتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على العلاقات الدولية، بحيث شهدت هذه المرحلة اتساع نطاق دراسات العلاقات الدولية لتتضمن موضوعات اقتصادية لم تكن لتجذب علماء السياسة.

وهكذا برزت أهمية الموضوعات والقضايا الاقتصادية في العلاقات الدولية، سواء على صعيد الدول الغربية أو في إطار العلاقات بين الشرق والغرب، أو على مستوى العلاقات بين الشمال والجنوب.

أما فيما يخص منظري ما بعد السلوكية، والذين هم أنفسهم دعاة المدرسة السلوكية، فنجد على رأسهم دفيد استون David Easton ورتشارد سنايدر Richard Snyder والذين اعتبروا أن البحث السياسي لا يمكن أن يكون مجردا من القيم، وأن الهدف الأساسي للبحث السياسي هو الحصول على المعرفة الضرورية لبناء مجتمع العدل والحق.

وقد عدد سنايدر القيم والأهداف التي تهم الإنسانية، والتي يفترض العمل على تحقيقها وهي التغلب على العنف للتوصل إلى إلغاء النزاعات والحروب وزيادة الازدهار الاقتصادي والاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أنه بناء على أسس المدرسة ما بعد السلوكية، أصبح المتخصصون في العلاقات الدولية يتناولون بالدراسة المشاكل والقضايا الاقتصادية العالمية مثل ، اتفاقيات التجارة العالمية، الإصلاح النقدي العالمي والمساعدات، والمديونية، ونقل التكنولوجيا... مما أكد على الارتباط بين دراسة العلاقات الدولية والمتغيرات الاقتصادية التي أصبحت نظرا لحيويتها تثير الاهتمام مثل المشاكل السياسية والإستراتيجية.

المبحث الخامس: النظرية الماركسية

سنتطرق في هذا المبحث للإطار الفكري للنظرية الماركسية (المطلب الأول)، تم أهم الأفكار التي حاول من خلالها هذه النظرية تحليل المنتظم الدولي (المطلب الثاني)، لنبرز في (المطلب الثالث) أهم الانتقادات التي وجهت لأفكار هذه النظرية.

المطلب الأول: الإطار الفكري للنظرية المركسية

نشير في البداية إلى أن الماركسية تعتبر حصيلة لأفكار ورؤى متنوعة قدمها العديد من الفلاسفة والمفكرين عبر العديد من العصور والأزمنة، ومن تخصصات أو مجالات شتى للفكر البشري، ففي الاقتصاد نلمس تأثرها الواضح بعلماء اقتص انجليز كـ آدم سميث وديفيد ريكاردو وتوماس مالتوس.

وفي التاريخ استقوا فكرة "الصراع الطبقي" من العديد من المؤرخين وعلى رأسهم كل من تبري وغيزوت، إذ يعتبر ويعترف ماركس بأن تيري هو "أب الصراع الطبقي".

وفي ميدان السياسة تأثرت بأفكار سان سيمون حول الاشتراكية الطوباوية وبأفكار شارل فوريه حول الطبقة العاملة وكيفية وصلها إلى الحكم. وفي ميدان الفلسفة دانت بالفضل إلى فكرة الديالكتيك التي أتى بها هيغل، ولكن مع تغيير جوهري عليه، إذ يقول ماركس "وجدت ديالكتيك هيغل واقفا على رأسه فأجلسته على قدميه".

وعموما، يوجز روبرت هيلبرونر (ROBERT HEILBRONER) أربعة عناصر أساسية تلتقي حولها معظم كتابات الماركسيين، وهي على النحو التالي:

1) النهج الجدلي، الذي يفضي إلى المعرف والمجتمع ويحدد طبيعة الحقيقة بوصفها دينامية ومثيرة للخلاف، ويرجع اختلال التوازن الاجتماعي والتغيير الناجم عنه إلى الصراع الطبقي ونشوء التناقضات المتأصلة في الظواهر الاجتماعية والسياسية؛
2) نهج مادي يفضي إلى التاريخ، إذ إن تطوير القوى الإنتاجية والفعاليات الاقتصادية عامل رئيسي في التغير التاريخي ويعمل من خلال الصراع الطبقي من أجل توزيع الناتج الاجتماعي؛
3) نظرة عامة للتطور الرأسمالي، إذ تتحكم بالنمط الرأسمالي للإنتاج ومصيره مجموعة من "القوانين الاقتصادية لحركة المجتمع الحديث".
4) التزام معياري بالاشتراكية، إذ يعتقد جميع الماركسيين أن مجتمعا اشتراكيا هو الغاية الضرورية والمستصوبة للتطور التاريخي.

المطلب الثاني: أهم أفكار للنظرية المركسية

لقد لعبت النظريات الاقتصادية دورا كبيرا في الدراسات التي تناولت الشروط الرئيسية لتحقيق السلم والأمن العالميين، وكذا الأسباب الكامنة وراء الصراعات الدولية. فرفع مستوى المعيشة وزيادة النمو الاقتصادي القومي، كلها عوامل تساهم في تحقيق السلام بين الأمم.

وقد اعتبر آدم سميت وجون ستيوارت ميل، أن التجارة الحرة هي ضمانة لتحقيق السلم، إلا أن ثمة مفكرين يرون أن الاقتصاد هو السبب الرئيس للصراع الدولي.

لقد آمن كارل ماركس "Karl Marx" بفكرة أن الصراع ينطلق بشكل حتمي من صدام الطبقات الاجتماعية، حيث إن الرأسمالية هي تلك "الخطيئة" التي يحاول الإنسان، ويكافح من أجل التخلص منها.

وتشكل الإمبريالية باعتبارها مرحلة متقدمة من الرأسمالية، قمة المنافسة بين الدول والتي سيتم استبدالها بمنطق الاحتكارات الرأسمالية. فالإمبريالية هي مرحلة الاحتكار في الرأسمالية. وبالتالي، فالحاجة إلى تصدير رأس المال نابعة من تلاشي فرص الاستثمار في الدول الرأسمالية ذاتها.

وانطلاقا من ذلك فإن هذا التصدير الهادف لتحقيق المزيد من عوائد الاستثمار، يعمل على تطوير الرأسمالية في كل أرجاء العالم. وتبقى الدول صاحبة النفوذ الأقوى في مجال تصدير رؤوس الأموال قادرة على تحقيق الفوائد من خلال استغلال الشعوب في الخارج. وبالتالي كلما اتسعت الإمبريالية، كلما زادت الحاجة للمواد الخام والأسواق، وبالتالي زيادة ضحايا الاستعمار.

لقد طور ماركس نظريته بالاستناد إلى المادية الجدلية، حيث يحدد النظام الإنتاجي الاقتصادي البناء الإيديولوجي والهيكلي للمجتمع. وبالتالي فمن يهيمن على النظام الاقتصادي يهيمن على النظام السياسي. والتاريخ كله تاريخ الصراع بين الطبقات حاكمة ومحكومة. ومن هذا الصراع يخرج النظام الجديد.

وتتضمن دراسة ماركس فكرة (الطبقة الحاكمة) ونقيضها (الطبقة المعارضة) والفكرة المركبة (نظام اقتصادي واجتماعي وسياسي جديد).

	الفكرة	النقيض	الفكرة المركبة
الحقبة التاريخية	الطبقة السائدة	الطبقة المعارضة	النظام الجديد المنبثق عن الصراع
روما القديمة	النبلاء/ الفرسان	العامة/ العبيد	الإقطاع
العصور الوسطى	الإقطاعيون	التجار	الرأسمالية
المرحلة الرأسمالية	البورجوازية	الطبقة العاملة/البروليتاريا	الاشتراكية

1) فبالنسبة للحقبة الأولى، فإن نتيجة الصراع بين النبلاء والفرسان من جهة والعامة والعبيد من جهة ثانية، أفضت إلى نظام إقطاعي.
2) أما بالنسبة لمرحلة العصور الوسطى، فإن نتيجة الصراع بين الإقطاعيين والتجار، تمثلت في تركيز السكان في المدن الكبرى وتمركز الثروة في يد قلة، وكذا ظهور مفهوم الأمة/الدولة المواكب لانبثاق النظام الرأسمالي.
3) وباعتبار الرأسمالية كسابقاتها تحوي في باطنها على بذور فنائها، فإنه ستنمو الطبقة العاملة (البروليتاريا) وستقود ثورة تطيح بالطبقة الرأسمالية، والفئة الدنيا من الطبقة المتوسطة سيتم استيعابها في الطبقة العاملة نتيجة عدم قدرتها على منافسة خصومها الكبار. ومع زيادة صفوف البروليتاريا يزداد الصراع مع البرجوازية حدة إلى حد الثورة التي ستطيح بالخصوم. والنتيجة، هي زوال السيطرة على وسائل الإنتاج والتوزيع، مما سيؤدي إلى زوال المجتمع الرأسمالي، ليكون مقدمة لزوال الدولة عن تطور النظام إلى نظام شيوعي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا.

وهكذا، فإن الظاهرة السياسية بالنسبة لماركس أي الإمبريالية والحرب، هي نتاج للقوى الاقتصادية. فالعلاقات الدولية هي أيضا تستند إلى فكرة الصراع الطبقي وأن السياسة هي التعبير الواقعي للاقتصاد.

وقد حاول الفكر الماركسي متمثلا في روزا لوكسمبورغ ولينين، تحليل معظم أسس النظرية الشيوعية حول الإمبريالية، والتي تم اعتبارها بكونها نتيجة عدم التوافق في داخل المجتمع الرأسمالي، حيث هناك أغلبية غنية تمتلك وسائل الإنتاج، وأقلية فقيرة لا تستطيع أن تستهلك كل الإنتاج الصناعي ومن ثمة يبقى على عاتق الطبقات البورجوازية ومعها أنظمتها الحاكمة العمل على تصريف فائض الإنتاج. وبدل إعادة توزيع هذا الفائض على أغلبية السكان، لجأت الرأسمالية إلى إعادة استثمار فائض رأس المال في مشروعات بالخارج، حيث عمدت إلى البحث عن أسواق واستثمارات خارجية.

وفي إطار دراستها للسياق التاريخي لتطور الرأسمالية توصلت روزا لوكسمبرورغ إلى اكتشاف ثلاثة مظاهر تؤكد على الدور الأساسي للرأسمالية في الصراعات التي تحدث على مستوى العلاقات الدولية. وهذه المظاهر تتمثل في:

- حدوث تسابق هائل لاحتلال المنافذ الاقتصادية بدءا بالكشوف الجغرافية في المنتصف الثاني من القرن الخامس عشر وقيام النزعة الوطنية في أوروبا خاصة فرنسا في القرن الثامن عشر؛
- حدوث مواجهة بين الدول الرأسمالية من أجل بناء إمبراطورية استعمارية ضروري لتموينها بالموارد الأولية (صراعات القرن 16-19) في أوروبا وخارجها؛

- تحول هذه النزاعات المستمرة بين القوى الاستعمارية التي تتناقض مع مصالحها الوطنية إلى المواجهة المباشرة (حروب القرن العشرين والحادي والعشرين).

وهناك تميز في هذا المنهج بين النموذج الماركسي الأوروبي الذي تزعمه الاتحاد السوفياتي، والنموذج الماركسي الأسيوي الذي حملت رايته الصين الشعبية منذ ثورة 1949 التي قادها ماوتسي تونغ، والذي قسم العالم إلى ثلاث معسكرات.

- المعسكر الأول أو العالم الأول ويتكون من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي (أساسه الهيمنة).
- المعسكر الثاني أو العالم الثاني وضم البلدان الأوروبية (أساسه التحالف).
- المعسكر الثالث أو العالم الثالث ويضم الصين وباقي دول العالم التي لا تنتمي إلى المعسكرين الأول أو الثاني، وهذه الدول عبارة عن كتلة وقوة تتصدى للاستعمار والإمبريالية والهيمنة (أساسها عدم الانحياز/التصدي).

في حين أن سمير أمين من خلال نظريته المركز والمحيط، يرفض تقسيم الدول إلى متقدمة وأخرى متخلفة، معتبرا بأن الوضعين ينتميان إلى نفس النظام الذي تجسده الإمبريالية.

ومن هذا المنطلق فإنه يقسم العالم إلى "دول المحيط" وهي دول العالم الثالث و"دول المركز" وهي الدول الرأسمالية، مؤكدا على العلاقة بين المركز والمحيط في النظام الرأسمالي هي علاقة سيطرة. وبالتالي فإن النظام الرأسمالي ينقسم إلى دول بورجوازية وأخرى بروليتارية، لأن الرأسمالية أصبحت نظاما عالميا، وبالتالي فالصراع لا يقوم بين بورجوازية وبروليتارية كل بلد على حدة، بل يقوم على مستوى البورجوازية العالمية والبروليتارية العالمية.

وقد سبقه إلى ذلك تحليل إيمانويل آركيري Arghiri Emmanuel الذي خلص إلى أن التبادل اللامتكافيء يؤدي إلى استغلال الأمم الغنية للأمم الفقيرة؛ وهذه نتيجة تخالف أفكار المدرسة الكلاسيكية التي تدعي أن التبادل الدولي يؤدي إلى صالح الدول الفقيرة والغنية معا. كما أن إيمانويل لا يدعي أن التبادل الدولي اللامتكافيء يبرر وحده كل التفاوت في مستويات المعيشة بين البلاد الغنية والبلاد الفقيرة، ولكنه يؤكد –كما سبق الذكر- إن عدم التكافؤ في التبادل الدولي كان الأساس الذي استغلته الدول الغنية في تصعيد استغلالها للدول الفقيرة وفي عرض عملية التنمية اللامتكافئة التي أوصلت الفوارق في مستويات معيشية الشعوب إلى ما هي عليه الآن.

المطلب الثالث: أهم الانتقادات التي وجهت لأفكار النظرية المركسية

إن النظرية الماركسية بالرغم من قوة بنائها النظري والإيديولوجي، إلا أن تركيزها على العوامل الاقتصادية وإهمالها للعوامل الثقافية والسياسية والسيكولوجية، جعلها محل مجموعة من الانتقادات وهي كالتالي:

- ❖ تركيز اهتمام الماركسيين (خاصة التقليدين منهم) على البيئة الداخلية للمجتمع الواحد اعتقادا منهم بأن التحولات الأساسية تبدأ من التناقضات الداخلية للمجتمع الواحد؛
- ❖ يهتم التنظير للعلاقات الدولية بجوانب أخرى فضلا عن الجانب الاقتصادي الذي يعد محور تفسير الماركسيين للظواهر؛
- ❖ عدم إلمام واهتمام الماركسيين بكل الظواهر الدولية، واقتصارهم على تفسير ظاهرتي الإمبريالية والصراع الطبقي، وجعلهما كمتغيرين أساسيين في تحاليلهم من خلال اعتبارهم الطبقة كفاعل والإمبريالية كقوة محفزة؛
- ❖ رغم أن العلاقات الدولية هي علاقات بين الدول فإن الماركسيين ينكرون دور الدولة، بل يذهبون إلى حد دعوتهم بضرورة زوالها، معتبرين أن الصراع ليس صراعا دوليا (أي بين الدول وإنما هو صراع طبقي بين البورجوازية والبروليتاريا، وهو صراع إيديولوجي اقتصادي؛
- ❖ الإفراط في الاعتماد على العامل الاقتصادي لتحليل العلاقات الدولية؛ إذ يختزل الماركسيون التفاعلات الأساسية التي تحدث على مستوى النظام الدولي في عملية تراكم رأس المال والديناميكيات المرتبطة به، وبالتالي يهملون التفسيرات الأخرى غير الاقتصادية (السياسية والإستراتيجية) للإمبريالية والعلاقات بين الدول. إن العامل الاقتصادي لا يصمد أمام تفسيرات الواقعيين (من خلال مفهوم الفوضى والمعضلة الأمنية). وعليه، وجب على الماركسيين الانتباه إلى بقية العوامل الأخرى التي تلعب دورا كبيرا في السياسة العالمية والتنظير لها.
- ❖ بالرغم من أن الماركسيين قد اهتموا في تحليلاتهم المختلفة بالعوامل الداخلية للدول، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بظواهر الفقر والتبعية فإنهم (خاصة منظري التبعية) يلجأون بصورة مفرطة وكلية إلى الاعتماد على العوامل الاقتصادية الخارجية (الدولية) في تحليلها وتفسيرها، ويهملون المتغيرات الداخلية المتعلقة بالمجتمع، وتبعا لذلك، فإنهم يلحقون كل المشاكل التي تعانيها الدول المتخلفة بالدول الرأسمالية.

الفصل الثاني: الآراء الحديثة في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة

فتحت التحولات الكبرى التي شهدها العالم في بداية التسعينيات بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة؛ آفاقا كبرى لتطور النظريات المتعلقة بالعلاقات الدولية؛ كما ساءلت هذه المتغيرات النظريات التقليدية، ووضعها على المحك، من حيث طرح قدرتها على التفاعل مع الواقع الدولي الجديد ومقاومة مستجداته المتسارعة على أرضية النقاش الأكاديمي. وفي خضم هذه التحولات برزت مقولات نظرية جديدة، من قبيل "نهاية التاريخ" التي طرحها الباحث الأمريكي فرنسيس فوكوياما أو "صدام الحضارات" التي تناولها صامويل هانتغتون، كما بدأ الحديث عن "القوة الناعمة"، و"الفوضى الخلاقة".

المبحث الأول: نهاية التاريخ ونهاية التطور الإيديولوجي

المبحث الثاني: صراع الحضارات

المبحث الأول: نهاية التاريخ ونهاية التطور الإيديولوجي

سنتطرق في هذا المبحث لتفوق الديمقراطية الغربية على حطام الديمقراطية الاشتراكية (المطلب الأول)، وإشكالية القول بكونية الليبرالية وانغلاق التاريخ على اللحظة الأمريكية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تفوق الديمقراطية الغربية على حطام الديمقراطية الاشتراكية

إن فكرة فوكوياما عن نهاية التاريخ تبدو بسيطة إلى حد السداجة، فالديمقراطية الغربية الحرة انتصرت، وانتصر الغرب معها، ولن يعود الآن أمام الأمريكيين والأوروبيين ما ينتظرونه من جديد، لقد حدث هذا الجديد بأنهار الماركسية وتفكك الاتحاد السوفياتي، واعتماد الدكتاتوريات العقائدية السابقة وأغلب دول أوروبا الشرقية للنظام الحر.

وحسب فوكوياما، فهناك توافق مدهش في السنوات الأخيرة، يتعلق بالديمقراطية الليبرالية كنظام حكم، فالديمقراطية الليبرالية، بإمكانها أن تشكل منتهى التطور الإيديولوجي للإنسانية، والشكل النهائي لأي حكم إنساني، أي أنها من هذه الزاوية "نهاية للتاريخ".

إن التهديد الإيديولوجي الذي وجهته الشيوعية ذات مرة للديمقراطية الحرة حسب فوكوياما، قد انتهى. ومع انسحاب الجيش الأحمر من أوروبا الشرقية، أصبح التهديد العسكري أيضا غير ذي موضوع. فالإيديولوجيا الوحيدة المتجانسة والتي تتمتع بشرعية حقيقية في هذا الجزء من العالم، تظل هي الديمقراطية.

وفي حديثه عن الإسلام، يقول فوكوياما "إنه من الممكن استثناء الإسلام –مبدئيا على الأقل- من هذا الحكم العام حول الإيديولوجيا المنافسة للديمقراطية، فالإسلام يشكل إيديولوجية متجانسة ومنتظمة، مثله في ذلك مثل الليبرالية والشيوعية، مع دلالته الخاصة في الأخلاق ومذهبه في السياسة والعدالة الاجتماعية.

وعلى الرغم من الحديث عن جاذبية الإسلام العالمية، إلا أنه تبقى الحقيقة الواضحة والأكيدة حسب فوكوياما، وهي أن هذا الدين ليس له جاذبية خارج المناطق ذات الثقافة الإسلامية، فقد انتهت أيام الغزوات الثقافية الإسلامية، وقد يكسب الإسلام أحيانا أتباعا ساخطين على أوضاع معينة، لكنه لا يقدم أبدا إغراءات لدى الشباب في برلين أو طوكيو أو موسكو مثلا.

ويضيف، أنه بينما يوجد حوالي مليار من السكان تقريبا ذووا ثقافة إسلامية (حوالي 5/1 سكان العالم)، إلا أنهم لا يستطيعون تحدي الديمقراطية الحرة الموجودة في العالم على المستوى الفكري أو النظري.

المطلب الثاني: كونية الليبرالية وانغلاق التاريخ على اللحظة الأمريكية

من المعلوم أن فوكوياما قد دافع في كتابه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير" عن كونية الليبرالية وعن طموح كل الحضارات إلى بلوغها. ولا يختلف فوكوياما كثيرا مع خصومه الهنتغتونيين والليبراليين الجدد كلاهما موقن بالحاجة إلى استخدام القوة لنزع السيادة عن الدول الضعيفة والفاشلة (كأفغانستان والعراق والصومال وصربيا...)، وأن توفر أسلحة الدمار الشامل بأيدي هذه الدول أو بأيدي جماعات داخلها يشكل تهديدا غير مسبوق في تاريخ الغرب.

كما أن التهديد الإرهابي يبرر منطقيا وليبراليا اعتماد الغرب مبدأ الحرب الوقائية والاستباقية، أي إيجاد نظام عالمي جديد ما بعد وستفالي يتجاوز مبدأ السيادة الوطنية ويبيح للغرب حق الاستيلاء على حكم تلك الدول لأسباب "أمنية أو إنسانية".

ولاشك أن آراء فوكوياما الفلسفية "تبلورت مع تدقيق مفصل قام به لدراسة ما قيل إنه اتجاه لا مفر منه نحو قيام أنواع من الحكومات الديمقراطية الليبرالية في القرن العشرين. وأقر بان اقتصاد السوق الحرة والديمقراطية الليبرالية في أوروبا الجنوبية وأمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا". وأوروبا الشرقية، مع بعض الاستثناءات المهمة، أصبحا معيار اليوم.

كما أعلن أن عدد الدول الديمقراطية الليبرالية كان 13 دولة فقط في عام 1940، ثم أصبح 37 دولة في عام 1960، و63 دولة في عام 1990. كما رسم انخفاض نسبة الحروب بين الدول الديمقراطية مع مرور الزمن، مبرهنا أن السلام بين الدول على علاقة وثيقة بموقفها اتجاه معايير الديمقراطية الليبرالية.

وباختصار ففوكوياما صاغ أطروحة فكرية لخدمة السياسة الأمريكية، إذ انطلق من إيديولوجية تبناها النظام الدولي في ظروف جديدة حتمت عليه الدخول في ترتيبات أخرى بعد انهيار المعسكر الاشتراكي ودخول العالم منعطفا جديدا.

المبحث الثاني: فكرة صدام الحضارات

سنعالج في هذا المبحث أسس فكرة صدام الحضارات (المطلب الأول)، والإسلام وصدام الحضارات عن هنتغتون (المطلب الثاني).

المطلب الأول: أسس فكرة صدام الحضارات

حسب هنتغتون فإن نهاية الحرب العالمية الثانية تلتها الحرب الباردة، أي منافسة تضم نظامين اقتصاديين وسياسيين وإيديولوجين وليس حضارتين. لذا، فإن هذه الحالة من الصراع سوف لن تستمر إلى الأبد، لأنه من الواضح أن العامل الثقافي سيكون حاسما في السنوات المقبلة. فلأول مرة في التاريخ، أصبحنا نعيش في عالم متعدد الأقطاب، حيث القوى الأساسية تنتمي إلى حضارات مختلفة، وهذا ما غير الأشياء.

إن بعض الدول حاولت المرور من نموذج حضاري إلى آخر، وتقدم تركيا هنا خير مثال على هذه الظاهرة. فكمال أتاتورك أراد تغيير بلده بإتباع النموذج الغربي، فخلق دولة جديدة لكنها علمانية انطلاقا من الشعب التركي القديم. ونفس الشيء قام به خلفه. إلا أن الدولة العلمانية أصبحت مرفوضة من قبل الحزب المهيمن على الساحة التركية، حزب الرفاه الإسلامي، الذي رغم حله، فقد حلت محله أحزاب دينية أخرى لها نفس الحمولة الإيديولوجية، وبالتالي فتركيا حاليا لا هي مع الغرب ومن ثمة أوروبا، ولا هي بلد شرق أوسطي تمتد حضارته حتى أسيا الوسطى.

بالنسبة لصاموئيل هنتغتون، فإن النزاعات في هذا العالم الجديد، تعتبر الأكثر اتساعا، والأكثر أهمية والأكثر خطورة، وسوف لن تكون بين الطبقات الاجتماعية ولا بين الأغنياء والفقراء، ولا بين مجموعات محددة تبعا لمعايير اقتصادية، وإنما ستكون بين شعوب تنتمي لكيانات ثقافية مختلفة، خاصة بعد تصاعد قوة الحضارات الإسلامية والكونفوشوسية اللتان تحاولان جاهدة توسيع قوتها العسكرية والاقتصادية لمقاومة الغرب، وإيجاد توازن معه. إن النزاعات القادمة ستكون إذن بين حضارات ذات قيم متعارضة، وسيلعب الدين فيها دورا أساسيا.

إن هنتغتون عكس فوكوياما، لا يرى نهاية التاريخ في المستقبل القريب، بل على العكس من ذلك، فالتاريخ سيكون أكثر حركية في العقود القادمة، وذلك بسبب استبدال البنية القديمة للحرب الباردة (معسكرين ودول عدم الانحياز) بنظام أكثر تعقيدا وغير مستقر في نفس الوقت، حيث ستتصارع ثمان حضارات: الغربية، الأمريكية اللاتينية، الإسلامية، الصينية، الهندوسية، السلافية الأورثدوكسية، واليابانية، وربما حتى الإفريقية.

إلا أن هنتغتون يعتبر أن الظاهرتين الأكثر أهمية خلال العشرين سنة الأخيرة هما: الصحوة الإسلامية والتطور الاقتصادي الهائل لآسيا. وفي هذين الحالتين معا، فإن القيم المستند عليها ليس غربية بل معارضة إليها، فالحداثة ليست مرادفا للانتماء للغرب.

فالرجوع إلى قيم الإسلام ذا دلالة خاصة حسب هنتغتون، ففي سنة 1995 كل البلدان الإسلامية ما عدا إيران كانت أكثر إسلامية ثقافيا، اجتماعيا وسياسيا، من فترة الثمانينات. فالتجدر في الثقافة الإسلامية

يمنح "كرامة" للشباب المهمش في المدن الكبرى، الذي فقد معالم المجتمع الفلاحي الذي نشأ فيه آباؤه. فهؤلاء الشباب الذين يستوطنون الأحياء الفقيرة للمدن الإسلامية الكبرى، يشكلون تهديدا لأنظمتهم التي تعتبر في نظرهم عميلة ومرتبطة أكثر بالغرب، الأجنبي والعدو.

ورغم واجهتها العلمانية، فإن البلدان الغربية تحدد مواقفها اتجاه الحضارة المتحدية (الإسلام)، بالنظر إلى مرجعيتها المسيحية سواء كاثوليكيين أو بروتستنتية. وإلا كيف نفسر رفض الاتحاد الأوروبي لقبول عضوية تركيا منذ زمن طويل، في حين فتح أبوابه للبلدان المسيحية الأخرى كهنغاريا وبولونيا.

كما أن انهيار الشيوعية قد أدى إلى إعادة توزيع الأوراق في البلقان بالنظر إلى خطوط التقسيم الثقافي. ففي إطار الحرب الباردة، كانت اليونان وتركيا عضوان في حلف الشمال الأطلسي، أما بلغاريا فكانت عضوا في حلف وارسو، في حين أن يوغسلافيا كانت من دول عدم الانحياز. أما ألبانيا فكانت بمفردها في إطار سياسة انعزالية. أما الآن فإن محورا أورثدكسيا أخذ في رسم معاملة بين اليونان، صربيا وبلغاريا، أما تركيا فترغب في لعب دور الحامية للبلدان الإسلامية بما فيها البوسنة وألبانيا.

المطلب الثاني: الإسلام وصدام الحضارات عن هنتغتون

1) انبعاث الإسلام: ينظر هنتغتون إلى الإسلام باعتباره العائد بقوة، لأن المسلمين أصبحوا يثقون أكثر في أنفسهم، إنهم يؤكدون على أن الإسلام هو الحل فهم يقبلون بالحداثة (استعمال الوسائل السمعية البصرية الحديثة)، والتكنولوجيا الغربية لكنهم يرفضون التغريب (نسبة إلى الغرب) وما يتضمنه من مثل غربية.

إن هنتغتون يربط ما بين الإسلام والمذهب الماركسي وبشكل كبير الإصلاح البروتستانتي، فهما معا عبارة عن ردود فعل لانحرافات حقبهما، إذ يريدان الرجوع إلى الأصول النقية لديانتيهما، فهما يقدسان العمل والنظام والتربية. إن هدفهما هو إصلاح المجتمع ككل.

ويفسر هنتغتون عملية الإحياء الإسلامي بأنها بمثابة الجواب ضد الأنظمة التسلطية والقمعية في البلدان الإسلامية التي ينعتها بأنظمة حصينة (محصنة)، وكذا لعدم تلاءم الإسلام مع الأفكار الليبرالية المدافع عنها من أقلية داخل البلدان الإسلامية. وأمام موجة الإحياء هاته، فإن الأنظمة القائمة تبحث عن شرعية إسلامية من خلال الاحتماء بمنطق الإسلام، إذ أن البعض منها لا يقتصر فقط على أسلمت واجهاتها بل يذهب إلى حد مراجعة دساتيره.

ويعمد الباحث إلى اعتبار أن الإسلام يقدم حلولا لمشاكل الهوية، والأخلاق والعقيدة. لكن لا قدرة له على حل المشاكل الاجتماعية والسياسية أو الاقتصادية، فهذا قد يؤدي إلى الدخول في متاهات الإسلام السياسي، ومن ثمة البحث عن حلول بديلة.

وفي مجرى حديثه عن تلاحم البلدان الإسلامية، فإن هنتغتون يرى بأن مفهوم الدولة/الأمة غير متجذر في عدد من البلدان الإسلامية التي تبقى حدودها غالبا مصطنعة (المغرب، المشرق، القوقاز، آسيا الوسطى)، وبالتالي فالكيانات المرجعية هي القبيلة والأمة.

إن غياب هذا التلاحم هو مصدر النزاعات داخل الحضارة الإسلامية، ويعتبر كذلك تهديدا للحضارات الأخرى. فالوعي بالهوية المشتركة يؤدي إلى ما يسميه هنتغتون "بأعراض البلد الشقيق" وهذه مسألة هامة بالنسبة إليه، لأنه في النزاع الحضاري وعلى عكس النزاعات الإيديولوجية، فإننا ننحاز إلى "الأخوة". فكل الحضارات طورت هذا الميل إلى دعم "الأخوة".

وقد ظهر هذا الدعم جليا في نزاع البلقان حيث ساند الروس إخوانهم الصرب الأسلاف الأرثدكس، وساند الألمان الكروات الكاثوليك، في حين كان المسلمون البوسنيين مساندين من قبل البلدان الإسلامية بما فيها تركيا.

كما حاول هنتغتون معالجة أطروحة أخرى هامة تتعلق بالثقة المتزايدة بين الحضارتين الإسلامية والكونفوشيوسية (الصين)، واللتين أحستا شيئا فشيئا بقدرتهما على مواجهة المد الغربي. وإذا كانت هاتين الحضارتين مختلفتين عن بعضها البعض بشكل جذري حسب زعمه، إلا أن "عدوا مشتركا يخلق مصالح مشتركة". فتطور التعاون في تزايد مستمر بين الحضارتين لاسيما في مجال نقل الأسلحة، فالصين تمد عددا من البلدان الإسلامية بأسلحة تقليدية وغير تقليدية.

2) الهجرة: أمام التزايد المهم للسكان في البلدان الإسلامية، وغياب حقيقي لإقلاع اقتصادي، فإن السكان المسلمين يهاجرون إلى الغرب الذي يعاني من ضعف معدل الولادات، ومن ثمة المشاكل التي تحدث في الغرب خاصة في فرنسا التي تقبل بالأجانب إذا ما قبلوا الانصهار في القالب الثقافي الفرنسي. إلا أن المسلمين يرفضون ترك هويتهم مما لا يحول دون وقوع توجسات متبادلة، أدت إلى جعل مراقبة الهجرة جزءا من خطاب كل الأحزاب السياسية، وكذا إلى تزايد الأحزاب القومية في كل أوروبا.

3) الإسلام والغرب: يرى هنتغتون أن الإسلام هو الحضارة الوحيدة التي هددت الوجود الفعلي للغرب، وبذلك فهو لا يوافق الآراء الغربية التي تؤكد أن الإسلام لا يطرح أية مشكلة، وحدهم "المسلمين المتطرفين يقومون بزرع التوتر في العلاقات بين الدول.

لأنه حسب رأي هنتغتون فالعلاقة بين الإسلام والمسيحية، كانت متوترة على مدى 14 قرنا، في حين أن النزاع بين الشيوعية والليبرالية ليس سوى مجرد ظاهرة تاريخية مصطنعة بالمقارنة مع العلاقات المتوترة دائما بين الإسلام والمسيحية، والتي تراوحت بين التعايش السلمي والحرب العنيفة أحيانا.

إن التعارض بينهما يرجع إلى الطبيعة نفسها لهاتين الديانتين، فالنظرة المسيحية للفصل المادي/الدنيوي والروحي/الديني، لا تتطابق مع نفس النظرة الإسلامية، التي على العكس من ذلك تجمع بين الدين والسياسة. إلا أن هذين الديانتين تتعارضان أيضا لأنهما تتشابهان، إنهما معا ديانتين توحيديتين لهما مدى كوني تبشيري، لا يقبل بالديانات الأخرى.

ويفسر هنتغتون تزايد هذا التعارض بين الإسلام والمسيحية في هذه الفترة تبعا لخمسة أسباب:

- التزايد المضطرب للسكان المسلمين؛
- البطالة المرتفعة التي تدفع إلى الاحتماء بالإسلام باعتباره الأمل الأخير، وتدفع أحيانا إلى الهجرة؛
- تزايد ثقة المسلمين في عقيدتهم، وفي تفوقهم بالنظر إلى الحضارة الغربية؛
- اختفاء الشيوعية، وبقاء الإسلام كالعدو الوحيد للحضارات الغربية؛
- وأخيرا فإن زيادة المبادلات تؤدي إلى زيادة الوعي باختلاف القيم.

باختصار، فإن المشكلة الأساسية للغرب بالنسبة لهنتغتون ليس التطرف الإسلامي، وإنما الإسلام، تلك الحضارة المختلفة التي يعتقد مسؤولوها أنهم يتفوقون على الحضارة الغربية، لكن مع ضعفها من حيث قوتها.

إن المشكلة بالنسبة للإسلام ليست هي المخابرات الأمريكية ولا وزارة الدفاع الأمريكية، إنه الغرب، الحضارة المختلفة التي يؤمن مسؤولوها بكونية ثقافتها، وباقتناعهم بتفوقها العسكري والاقتصادي، حتى وإن كان في تراجع، مما يمنحهم واجب نشر هذه الثقافة عبر العالم.

المبحث الثالث: القوة الناعمة والفوضى الخلاقة

إلى جانب مقولات نهاية التاريخ وصدام الحضارات بدأ الحديث أيضا بعد نهاية الحرب الباردة عن "القوة الناعمة" و"الفوضى الخلاقة".

المطلب الأول: مفهوم القوة الناعمة

القوة الناعمة هو مفهوم طرحه الباحث "جوزيف ناي" ضمن كتابه الصادر في عام 1990 والموسوم "مقدرة للقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الناعمة"، قبل أن يطوره في مؤلفه الصادر عام 2004 تحت عنوان "القوة الناعمة.. وسيلة النجاح في السياسة الدولية" أكد فيه أن القوتين الصلبة والناعمة مترابطتان، لأنهما معا من جوانب قدرة المرء على تحقيق أغراضه بالتأثير على سلوك الآخرين.

ومفهوم القوة في العلاقات الدولية يتباين وفق تعدد المدارس الفكرية والنظرية؛ غير أن غالبيتها تربطه بالقدرة على التأثير في القرارات والسلوكيات الدولية... وقد عرف هذا المفهوم تطورا كبيرا؛ بالموازاة مع مختلف التحولات التي شهدها العالم، فبعد أن ظل مقتصرا على العوامل العسكرية والجغرافية والبشرية؛ ثم الاقتصادية في مرحلة لاحقة، أضيفت إليه عوامل أخرى أكثر حيوية وأهمية من قبيل اعتماد التكنولوجيا الحديثة واكتساب المعلومات، والحضور الدبلوماسي الدولي، وفعالية المؤسسات السياسية.

وتشير الممارسات الدولية إلى أهمية القوة العسكرية لا تكمن في مجرد امتلاكها فقط، ولكن في حسن توظيفها في الأداء الدبلوماسي للدول؛ وفي المفاوضات المختلفة؛ وفي تحقيق السلم والأمن الدوليين أيضا...

ثمة قناعة كبيرة لدى الكثير من الباحثين والمفكرين بأن القوة "الخشنة" في علاقتها بالمقومات العسكرية والزجرية الأخرى... تبقى مكلفة وغير ناجعة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدول؛ وهو ما يطرح أهمية استحضار آليات القوة "الناعمة"؛ التي تقوم على الإغراء والإقناع بدل الإكراه والزجر... واستثمار مختلف القنوات الثقافية والفنية والروحية والعلمية والمساعدات التقنية والإنسانية... في التأثير على صناعة الرأي والقرارات الدوليين، وتشير الكثير من الدراسات إلى أن الفلاسفة الصينيين كانوا أول من تناول هذا المفهوم وطالبوا بتوظيفه في سبيل تعزيز وبسط السلطة السياسية.

يؤكد ناي في هذا السياق على أن "القوة تأتي من الجاذبية، فإذا أقنعتك بالرغبة في أن تفعل ما أريد، فعندئذ لن أضطر إلى استخدام الزجر والعصي من أجل أن تفعل ما أريد"،

وفي هذا الإطار سلط الضوء ناي على ما تنتهجه بعض الدول من سياسة تستهدف مكتسباتها الحضارية والثقافية لما تمثله من عناصر جذب للآخر دون اللجوء إلى القوة أو الإكراه، هدفه الإقناع ونشر الدعاية والفكر الوطني عبر جملة من الوسائط والقنوات ومن بينها: المنجزات العلمية، الفنية، الثقافية والاقتصادية، وذلك حسب الدور الذي تحاول الدولة أن تضطلع به إقليمياً وعالمياً كي تكسب الاحترام وتكون قدوة يحتدا بها، فلا تتورع عن تقديم المساعدة للدول المنكوبة وإعادة الأعمار والتنمية، مكتسبة بذلك قوة روحية ومعنوية تستعيض بها عن القوة بمفهومها الكلاسيكي العسكري الصلب.

وتشير الممارسة الدولية أن الولايات المتحدة الأمريكية وفي سبيل تعزيز تواجدها الدولي وتكريس زعامتها على الصعيد الدولي؛ نجحت إلى حد كبير في الانتقال من استثمار القوة العسكرية المكلفة في تحقيق عدد من أولويات مصالحها الاستراتيجية إلى استخدام آليات ملطفة تعتمد على عناصر التجارة والاستثمار والثقافة والبحث العلمي والمساعدات المالية والتقنية، ضمن ما يعرف بالقوة الناعمة لتحقيق هذه المصالح.

المطلب الثاني: مقاربة الفوضى الخلاقة

سنحاول في هذا المطلب إلى التطرق للجذور الفكرية لمقاربة الفوضى الخلاقة (أولا)، ونشر الفوضى من أجل إعادة البناء والنزعة الأمريكية في الهدم والتدمير (ثانيا)

أولا)- الجذور الفكرية لمقاربة الفوضى الخلاقة

يعود استخدام مفهوم الفوضى الخلاقة إلى ثمانينات القرن الماضي، حين تحدثت عنه رئيسة الوزراء البريطانية مارجريت تاتشر، ثم استخدمه الرئيس الأمريكي رونالد ريغان. وقد شجعت السياسات المرتبطة بهذا المفهوم على تبني موجة الليبرالية الجديدة. ومع سقوط الكتلة السوفياتية، تزايد استخدام هذا المفهوم من قبل السياسيين والأكاديميين.

وهناك من ينسب مقاربة الفوضى الخلاقة أو الهدّامة لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "كوندوليزا رايس" (Condoleeza Rice) منذ عام 2005، عموما تعني: "محاولة الاستمرار في السّيطرة على المبادرات التي تحرك العمليات السياسية البنيوية المتوائمة مع الأهداف العليا لأمركة العالم، فإذا كانت البنى الإقليمية غير مهيأة للقيام بالوظيفة المطلوبة أمريكيا، يصبح إخراجها من دائرة الفعل بتدميرها، وإدخال مقدراتها في عمليات استنزاف مفتوح بما يترتب على بث "الفوضى" من تفجيرات، خيارا بديلا من الاستقرار الذي لا يتّسق وديناميات الخطط المرسومة للجغرافيا السياسية العالمية". فعن طريق عدم الاستقرار تستطيع القوى الكبرى استعمال السلاح المخزّن لديها. كما أن شراء السلاح يولد إيرادات هامة على الخزينة الوطنية.

ثانيا)- نشر الفوضى من أجل إعادة البناء وتكريس الهيمنة الأمريكية

يمكن تعريف الفوضى البناءة أو الخلاقة، بأنها حالة سياسية أو إنسانية، يتوقع أن تكون مرحلة بعد مرحلة فوضى متعمدة الأحداث، وتعتمد الفوضى الخلاقة في الأساس على فجوة الاستقرار، وهي الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، ويتأثر الاستقرار بضيق أو سعة هذه الفجوة. فإذا اتسعت هذه الفجوة، فسيتزعزع الاستقرار السياسي. ويعتقد أنصار فكرة الفوضى الخلاقة بأن إيجاد حالة من الفوضى وعدم الاستقرار سوف يؤدي حتما إلى بناء نظام سياسي جديد يوفر الأمن والازدهار والحرية.

وقد "كان للولايات المتحدة الأمريكية دور استخباراتي كبير في هدم الاتحاد السوفياتي، وإدخاله في حالة فوضى، وتفكيك عناصره المؤسسية ودويلاته التابعة، وبنت على أنقاضه "النظام العالمي الجديد"، الذي قوامه القطبية الأحادية وتوسعت على إثره في تعميم تعبير "العولمة" فكرا وممارسة (الليبرالية الجديدة- تحرير التجارة –تسهيل حركة رأس المال)، وفي حراسة آلات عسكرية ضخمة عبر الاحتلال ونشر القواعد في مناطق واسعة من العالم. وقد استمرت هذه الاستراتيجة طوال حقبة حكم الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (1993-2001).

ومن المعلوم أنه منذ مجيء الرئيس الأمريكي بوش الابن (حكم ما بين 2001-2009) توسعت الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام النظريات الفوضوية الهدامة بدفع وتحريض من شركة هاليبرتون، والبنتاغون، والمجمع الصناعي العسكري، مثل "الحرب على الإرهاب" و"الحرب الاستباقية"، وتفعيل "نظرية الدومينو" التي تعني تدحرج النظم الاستبدادية بعدما أعلن بوش أن الاستقرار لم يعد يخدم المصالح الأمريكية.

وبالتالي جاءت نظرية الفوضى الخلاقة كحل أخير للتعامل مع منطقة الشرق الأوسط،، وتتكون عناصرها من:

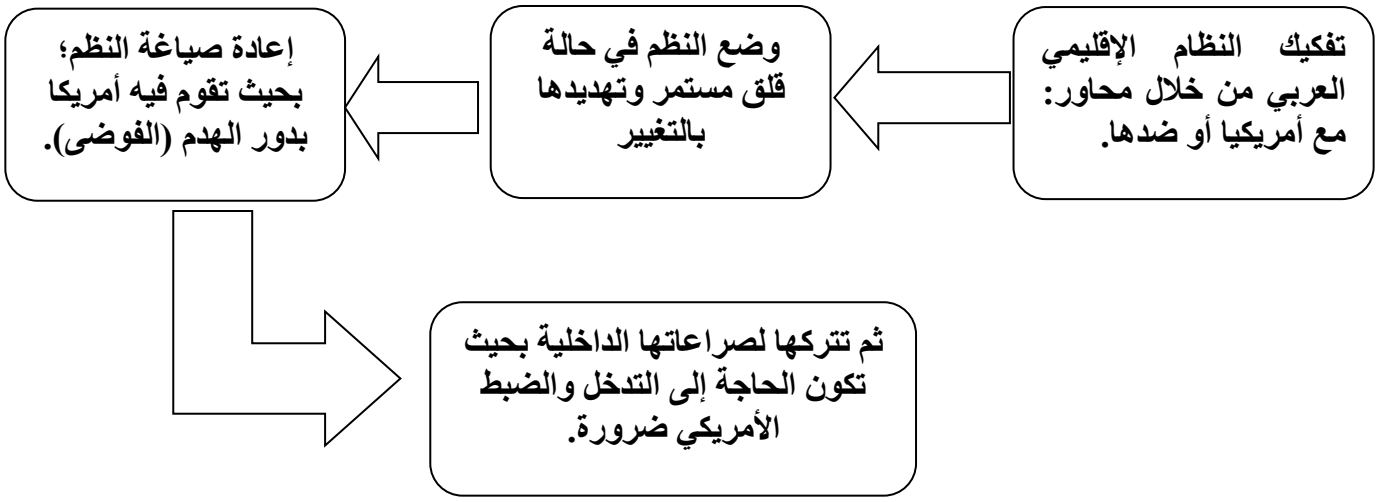

وتتم هذه الفوضى عبر ثلاث مراحل متتالية، تبدأ بزعزعة الحالة المستهدفة وغير المطلوبة، وإثارة قدر من الفوضى المزعجة بصددها، ثم السعي لاستثمار هذه الفوضى وتوجيهها في السياق المطلوب قبل التدخل لاحتوائها بسبل مربحة... ويعتقد أصحاب هذه المدرسة بأن خلق حالة من الفوضى والاستقرار سوف يؤدي إلى بناء نظام سياسي جديد يوفر الأمن والازدهار والحرية، إنه العلاج بالصدمة. لكن تبين أن تطبيقات

الهدم من أجل البناء في العراق مثلا نتج عنها إنشاء دولة الميلشيات والأفراد ولم يتمخض عن هذه الصدمة أي علاج حقيقي لمشاكل الشعب العراقي.

ويمكن التأكيد أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت "شعار الديمقراطية لغزو المناطق التي تم احتلالها وتغيير أنظمة الحكم فيها، واستخدمت الطائفية والمذهبية بامتياز لتفتيت هذه الدول ونشر الفوضى فيها". وما يجري في العالم العربي خير دليل على فوضى العدمية، وعدمية الفوضى، في عالم يعج بالفوضى واللاتنظيم واللاقانون واللامعيار. فالمصلحة هي المحدد (الوحيد) للعلاقات والتفاعلات الدولية والوطنية والمحلية.

القسم الثاني: الفاعلون في العلاقات الدولية

ظلت الدولة لفترة طويلة هي الفاعل الوحيد والأساسي في العلاقات الدولية، وهذا أمر طبيعي بالنظر للتطورات الكبرى التي لحقت الساحة الدولية، ذلك أن القانون الدولي التقليدي نفسه كان يخاطب بمقتضياته الدولة فقط، قبل أن تسمح التطورات الكبرى التي شهدتها الساحة الدولية، ببروز عدد من الفاعلين الجدد الذين استأثروا بمكانة دولية جعلتهم فاعلين إلى جانب الدول وإن بدرجة أقل أهمية، ولذلك سنعمل على معالجة هذا القسم من خلال تقسيمه إلى ثلاثة فصول على الشكل التالي:

الفصل الأول: الدولة

الفصل الثاني: المنظمات الدولية

الفصل الثالث: الشركات المتعددة الجنسية

الفصل الأول: الدولة

إن بنية المجتمع الدولي ترتكز على مفهوم الدولة، وبالفعل فهذا المجتمع بين-دولتي. فالدولة جهاز تنظيمي يؤطر ساكنة تتواجد فوق إقليم محدد، فهي تمارس عددا من الاختصاصات على الرغم من وجود اختلاف حول دور الدولة على الصعيد الدولي. ومفهوم الدولة يغطي على الأقل ثلاث مستويات من التعريفات:

أولا- فالدولة تظهر أولا ككيان مجرد أو هيئة رمزية تم تشييدها للحفاظ على الهوية الاجتماعية، وكدعامة للسلطة. فالدولة تجسد مبدئي النظام والتلاحم الذي يرتكز عليهما وجود المجتمع. إنها أيضا أساس كل سلطة. فالحكام مفروض فيهم أن يقرروا باسمها.

ثانيا- إن الدولة تغطي أيضا مجموعة من الأدوار المتخصصة في تطبيق مهام السلطة، التي تختلف عن الأدوار الاجتماعية، وتتعلق "بالفضاء العام". فخلق هذا الفضاء، كان نتيجة مسلسل للتميز، ترجم بتمييز العام عن الخاص، فصل الأدوار والوظائف بظهور خبراء في الشأن العام.

ثالثا- وأخيرا: فإن الدولة تعني بشكل عام نوعا من التنظيم السياسي، الذي ظهر مع بزوغ المجتمع العصري، وأصبح عالميا بشكل تدريجي.

ولذلك فإنه لدراسة الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، يستوجب التميز بين العناصر المادية للدولة التي تختلف تبعا للدول، والتي تخضع نوعا ما للقانون (المبحث الأول)، وكذا العناصر القانونية المحضة المشتركة بالنسبة لكل الدول (المبحث الثاني).

المبحث الأول: المقومات المادية للدولة

تشكل العناصر المادية، تلك الشروط نفسها لوجود الدولة، مما يعني أن الدولة تعتبر ظاهرة اجتماعية لا يمكنها أن تنشأ إلا بتوافر هذه الشروط، أي أن كل دولة تتميز عبر ثلاث عناصر تشكل المكونات الأساسية لتعريفها سواء على المستوى الداخلي ، فهذه العناصر تخلق من الدولة كيانا اجتماعيا. وتتمثل في أرض تشكل إقليم (المطلب الأول)، وشعب يشكل مواطنيها والقاطنين فوق أراضيها (المطلب الثاني)، وحكومة تمارس من خلالها سلطتها على من يقيم ضمن حدودها، وتمثيلها خارجيا (المطلب الثالث)، بالإضافة إلى مقوماتها القانونية والسوسيولوجية.

المطلب الأول: الإقليم

يشكل الإقليم ذلك الحيز الجغرافي الذي تمارس فيه الدولة سلطتها الشاملة (الإكراه..) وسلطتها الاستئثارية (استئثار أجهزة الدولة وحدها بهاته السلطة). وتنحصر هذه الصلاحيات داخل حدود تتوقف عندها صلاحيات الحكومة، على اعتبار أنه خارج هذه الحدود، فإنها تصطدم بسيادة دول أخرى.

وتتخذ الدول شكلا بسيطا موحدا بتكامل العناصر المكونة لها، أو شكلا مركبا تركيبا اتحاديا، في صيغة معاهداتية على شكل كونفدرالية (سويسرا مثلا)، وذلك إذا كانت السلطة السياسية فيها موزعة على عدة هيئات تمارسها معا بصورة مشتركة.

وقيام الدول لا يرتبط بشساعة الإقليم وامتداده، بل يرتهن بوجوده أصلا، إذ هناك عديد من الدول التي لا تتجاوز مساحتها الجغرافية مجموعة أميال من الكيلومترات كما هو حال (لوكسمبورغ، الفاتيكان) في الوقت الذي تفوق لدى دول أخرى ملايين الأميال كما هو حال (الاتحاد السوفياتي سابقا، واستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، الصين).

والإقليم باعتباره ركنا ضروريا لتكوين الدولة، يستلزم أن يكون محددا بشكل واضح ومعترف به، سواء على مستوى اليابسة أو على صعيد البحر، دون أن يشترط فيه أن يكون متصلا، إذ هناك دول كثيرة لا تمتلك إقليما جغرافيا متصلا كما هو حال بريطانيا، اليابان، أو اندونيسيا المكونة من آلاف الجزر.

وإذا كانت صفات الإقليم في مفهوم الدولة الحديثة تتحدد في وجود رقعة من اليابسة ليس بالضرورة أن تكون متصلة، لكن ثابتة ومعروفة الحدود، فإن عناصر الإقليم تتضمن ثلاثة مشتملات هي البر، والبحر، والفضاء الجوي، تمتلك الدول حق ممارسة السيادة عليها في نطاق تشريعاتها الوطنية وفق ما تقتضيه قوانين الدولة ذات الصلة.

1)- يعرف الإقليم البري بأنه ذلك الجزء من الأراضي الذي تضمه حدود الدولة وما ينطوي تحته أو يقوم عليه من معالم الطبيعة الجغرافية مثل الجبال والصحاري والبحيرات والقنوات والأنهار التي تقع بأكملها في إقليم الدول تعد أجزاء من هذا الإقليم. والشرط اللازم لاعتبارها كذلك وقوعها بأكملها داخل حدود الدولة. غير أن الحدود لا تكون دائما طبيعية وحسب، يمكن أن تكون اصطناعية من فعل الإنسان، دون أن ينجم عن ذلك أي انعكاس على إقليم الدولة لأن المهم والأساسي هو أن تكون حدود الدولة معروفة ومعترفا بها.

2)- في حين يتعلق المشتمل الثاني بالإقليم البحري، أي ذلك الجزء من إقليم الدولة الذي تغمره المياه، وهو قسمان: المياه الداخلية، أي المساحات البحرية التي تضم الموانئ والمضايق، ثم المياه الإقليمية التي توجد عرض الجانب البري من الإقليم، والتي لا تتجاوز – بحسب معاهدة قانون البحار لعام 1982- 12

ميلا بحريا أي حوالي 22 كلمتر 224 متر، انطلاقا من نهاية المياه الداخلية كالموانئ والمراسي، كما يدخل ضمن الإقليم البحري للدولة المنطقة الاقتصادية الخالصة، وتم تحديد مسافة هذه المنطقة في 188 ميلا بحريا فيما وراء الحدود الخارجية للبحر الإقليمي، وهي لا تخضع لسيادة الدولة الساحلية كما هو الشأن بالنسبة للمياه الإقليمية، وإنما تخضع لقوانينها. فسيادتها محدودة في المجال الاقتصادي، خاصة ما يتعلق منها باستكشاف واستغلال ثروات البحر الطبيعية والبيولوجية والوقاية من التلوث. وأيضا الجرف القاري. الذي يعرفه بأنه الامتداد الطبيعي لليابسة داخل البحار والمحيطات، وهو بالنسبة لأي دولة ساحلية قاع وباطن أرض المساحات المغمورة التي تمتد إلى ما وراء البحر الإقليمي. وللدول الساحلية حقوق سيادية على جرفها القاري وتستفيد من موارده الطبيعية غير الحية كالنفط والغاز والمعادن.

3)- أما المشتمل الثالث، فيخص الإقليم الجوي، أي ذلك الفضاء الذي يعلو إقليم الدولة البري والمائي دون حد معين ثاب، علما أن الدول تمارس وفق مقتضيات معاهدة شيكاكو المؤرخة في 7 دجنبر 1944، سيادة كاملة ومطلقة على إقليمها الجوي، إذ لا يسمح لغيرها من الدول استعمال فضائها دون موافقتها المسبقة، وإن كانت عديد الدول لا تمتلك الإمكانيات العلمية والتكنولوجية للمحافظة على استقلالية إقليمها الجوي، الأمر الذي شكل موضوع جدل حاد بين مكونات المنتظم الدولي.

وقد ظهرت عدة نظريات تحاول أن تفسر لنا الطبيعة القانونية للإقليم والعلاقة التي تربط الدولة بإقليمها، ولعل أهمها:

1)- نظرية شخصية الإقليم: وتعتبر أن علاقة الدولة بإقليمها هي علاقة الكل بالجزء (الإقليم هو جزء من الكل وهو الدولة)، وأن الدولة لها حق التصرف المطلق في الإقليم دون قيد أو شرط على الصعيد الخارجي، وأن الإقليم يعتبر بمثابة جزء ذاتي للدولة تتحدد شخصيتها تبعا له، وتمارس فيه كامل سلطاتها وصلاحياتها.

2)- نظرية الإقليم/المحل: وهي تفرق ما بين الإقليم والدول، إلا أنها تعتبر أن الإقليم يدخل ضمن الملكية الحقيقية للدولة.

3)- نظرية الإقليم المقيد: وتعتبر أن الإقليم هو الحد المادي لاختصاص الدولة، أي تلك المنطقة الجغرافية التي تمارس فيها الدولة صلاحيتها ضمن نطاق حدود واضحة وغير قابلة للتجاوز.

4)- نظرية الاختصاص: وتعتبر أن الإقليم جزء من سطح الأرض، والذي يطبق فيه وينفذ نظام يتكون من قواعد قانونية، ويمثل دائرة اختصاص للدولة، فهو المجال الذي تمارس فيه الدولة اختصاصاتها وسلطاتها، ويخضع لسيادتها.

المطلب الثاني: السكاني

لا يمكن للدولة أن توجد بدون أن يتم تجسيدها من قبل مجموعة بشرية، فالدولة تتكون من جميع الأفراد الذين يقيمون فوق أراضيها ويخضعون لسلطتها باعتبارهم شعبها.

وتوجد وضعيات قانونية مختلفة للسكان مع الدولة تبعا للروابط التي تجمع بينهما، إذ يمكننا أن نميز بين المواطنين والأجانب وطالبي اللجوء السياسي وعدمي الجنسية.

فالمواطنون يتوفرون على رابط خاص هو الجنسية، التي تعتبر رابطا قانونيا يوضح الارتباط الفعلي لشخص بدولة معينة، وعلى أساس هذه العلاقة تنبني الروابط الاجتماعية على مستوى التضامن والعيش والمصالح والمشاعر المشتركة، وتبعا للشروط التي تحددها الدولة ضمن قوانينها الداخلية: حتى وإن أقاموا خارج حدودها الترابية.

أما الأجانب فهم الأفراد المتواجدون فوق إقليم بلد غير بلدهم الأصلي انطلاقا من علاقات مصلحة، ويخضع الأجانب للاختصاص الترابي لبلد الاستقبال، لكنهم لا يتوفرون على نفس الوضعية القانونية لمواطني هذا البلد، (باستثناء طالبي اللجوء السياسي ومنعدمي الجنسية)، كما هو الشأن بالنسبة لحق التصويت، أو الترشيح، أو ولوج المناصب العمومية.

وبالنسبة لطالبي اللجوء السياسي، وهم أولئك الذين دفعتهم ظروف سياسية (ضيق هامش حرية التعبير، تعرضهم للقمع والاعتقال بسبب آرائهم السياسية...)، أو نتيجة ظروف عسكرية (حروب أهلية..) لطلب حماية دول الاستقبال، الذين رغم احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية، يتمتعون بوضعيات قانونية خاصة تبعا للاتفاقيات الدولية.

أما عديمي الجنسية: وفقا لتعريف القانوني الدولي، فإن الشخص العديم الجنسية هو "الشخص الذي لا تعتبره أي دولة مواطنا فيها بمقتضى تشريعها". ويعني ذلك، بعبارة بسيطة، أن الشخص العديم الجنسية لا يحمل جنسية أي بلد. إنهم أولئك الأشخاص الذين تم تجريدهم من جنسياتهم الأصلية، وبالتالي لا توجد دولة تعتبرهم كمواطنين. إن هذه الفئة وبمقتضى معاهدة 28 شتنبر 1954 تتمتع بوضعية خاصة، ويتوفرون على حقوق أقل نوعا من تلك التي يتمتع بها طالبي اللجوء.

المطلب الثالث: السلطة السياسية

يعرف ماكس فيبر Max weber السلطة السياسية باعتبارها: "الهيمنة التي يمارسها شخص أو مجموعة من الناس في المجتمع، من أجل تنظيمه. ويتم ضمان تماسك المشروع السياسي من خلال قوة سياسية تقود هذا العمل. ويمكن أن يتم هذا التحكم ضد الإرادة الشعبية (الدكتاتورية) أو باسم الشعب، أي من قبل الناس (الديمقراطية).

إن السلطة السياسية هي احتكار العنف المشروع. على اعتبار أن العنف المشروع هو العنف المعترف به من قبل الجميع بأنه شرعي، أي ضروري للأداء السليم للمجتمع.

يشكل جهاز الحكومة العنصر الثالث لوجود الدولة، إذ لابد من وجود هيئة سياسية منظمة دستوريا وقانونيا، ومحددة اختصاصاتها على المستويين الداخلي والخارجي، انطلاقا من مختلف الوظائف الإدارية والتشريعية والقضائية التي تمارسها.

وإذا كانت الدول تتميز باختلاف أنظمتها السياسية، فإنه تبعا لمبدأ الاستقلال تتمتع بكامل الصلاحيات فيما يتعلق بتحديد طبيعة المؤسسات التي تنشئها لحماية اختصاصاتها الداخلية على إقليمها، ولصالح مواطنيها، كما يجب عليها احترام التزاماتها الخارجية.

ويبقى الشرط الوحيد لذلك هو فعالية هذه السلطة، أي أهلية السلطة القائم على الاضطلاع بجميع وظائف الدولة، وقدرتها على الحفاظ على النظام والأمن داخل الإقليم، وتلبية حاجياتها، ومطالب المواطنين، والمحافظة على التزاماتها الخارجية.

المبحث الثاني: المقومات غير المادية للدولة

إنه لا يكفي توافر عناصر الإقليم والسكان والسلطة السياسية لوجود الدولة، بل لابد من وجود عناصر أخرى غير مادية، إما قانونية كالشخصية القانونية (المطلب الأول) والسيادة (المطلب الثاني)، وإما واقعية كالاعتراف (المطلب الثالث).

المطلب الأول:الشخصية القانونية

إن المقصود بالشخصية القانونية هو اعتبار الدولة بمثابة شخص معنوي، أي مؤهلة لأن تكتسب حقوقا وتترتب عليها التزامات على مستوى العلاقات الدولية، وتتمثل في:

أ) - أن الدولة تتحمل الآثار القانونية والمادية الناتجة عن الأعمال التي يقوم بها ممثلوها، طالما أن هؤلاء مفوضون من قبلها.

ب)- إن وجود الدولة يبقى مستمرا رغم ما يطرأ عليها من تحولات، سواء كانت هذه التحولات إقليمية بتقلص حجم إقليمها، كما وقع لباكستان بعد انفصال بنغلاديش سنة 1971، أو يوغسلافيا بعد انفصال الجمهوريات التي كانت خاضعة لها كسلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك سنة 1991، أو بإضافة جزء من الأراضي لإقليمها كاسترجاع المغرب مثلا لأقاليمه الصحراوية.

ج)- إن الدولة يمكنها بسبب تمتعها بالشخصية القانونية، أن تصبح طرفا في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وأن تنضم إلى المنظمات الدولية الحكومية....إلخ

د)- استمرارية الدولة مهما وقع من تغيرات في نظام حكمها، ومادامت السلطة الجديدة قد فرضت فعاليتها سواء بانقلاب، أو بعد حرب أهلية، أو من خلال صناديق الاقتراع....

المطلب الثاني: السيادة

1) مفهوم السيادة:

إن هذا المبدأ يعتبر أساسا في تكوين الدولة ووجودها على مستوى العلاقات الدولية، وقد تم التنصيص عليه في المادة 2 فقرة 1 من ميثاق الأمم المتحدة، كما تمت إعادة تطويره في الإعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي التي تمس العلاقات الأخوية والتعاون بين الدول بمقتضى التوصية 2625 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 مارس 1970.

يقصد بمفهوم السيادة القدرة على الانفراد بإصدار القرار السياسي والاقتصادي داخل الدولة وخارجها، ومن تم القدرة الفعلية على الاحتكار الشرعي لأدوات القمع الداخلي، وعلى رفض الامتثال لأية سلطة من الخارج.

وللسيادة مظهران: مظهر داخلي ومظهر خارجي؛ مظهر داخلي ويتجلى في سلطات الدولة أو الأمير على الأشخاص وعلى الإقليم، ومظهر خارجي، وهو حرية الدولة في تعريف شؤونها الخارجية وتحديد علاقتها بسائر الدول الأخرى، لكن الحياة الدولية تتميز بعدم التنظيم لأن الدول تتمتع بالاستقلالية لذلك توجه سياساتها الخارجية حسب منطق تناقض المصالح.

والسيادة تعطي كل شعب حقه في الاختيار الحر لنظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المناسبة له، وذلك تأكيدا لما نص عليه ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول سنة 1974. كما أن السيادة تشكل عائقا أمام تدخل الدول في الشؤون الداخلية للدول الأخرى تأكيدا لما نصت عليه المادة الثانية الفقرة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة، وكذا التوصية 2625 بتاريخ 31 مارس 1970 الصادرة عن الجمعية العامة حول العلاقات الأخوية والتعاون بين الدول.

2) - اختصاصات الدولة المرتبطة بالسيادة

وتشمل السياسات المرتبطة بممارسة السيادة والمتمثلة في:

<u>الانفراد بالاختصاص الدولي:</u> ويعني أن السلطات الوطنية وحدها هي القادرة على تمثيل الدولة بمقتضى الإجراءات الدستورية لكل دولة لممارسة الاختصاصات المعترف بها للدولة على المستوى الدولي.

أ) احتكار التشريع: إن التشريع يبقى مرتبطا بسن مختلف القوانين، وبالتالي فاعتبار أن الدولة ذات سيادة معناه أنها هي التي تحدد القانون المطبق على الأشخاص سواء الذاتيين أو المعنويين، بالإضافة إلى الممتلكات المنقولة أو غير المنقولة التي توجد على أرضها بشكل مؤقت أو دائم، لكن تحث تحفظ حول ما سيعرف لا حقا بسمو القانون الدولي على القانون الداخلي.

ب) احتكار القضاء: ويقتضي هذا الاحتكار بجعل محاكم الدولة المعنية هي وحدها المختصة للبث في الخلافات القانونية الدائرة في إقليمها الترابي.

ج) الانفراد بتطبيق الجزاء والعقاب: إذ أن السلطات الوطنية هي وحدها القادرة على اللجوء إلى توقيع الجزاء وممارسة العقاب على المواطنين وعلى الممتلكات المخالفة للقانون داخل التراب الوطني.

استقلال الاختصاص: باعتبار أن الدولة ذات سيادة، فإن السلطات المختصة لهذه الدولة تتوفر على كامل الصلاحيات لممارسة هذه الاختصاصات، أهمها سلطة التقرير الكامل دون خضوع لأوامر أو توجيهات صادرة عن سلطة أخرى خارجية، وذلك كنتيجة طبيعية للمساواة القانونية بين الدول طبقا للمادة الثانية الفقرة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك الفقرة السابعة من نفس المادة التي تؤكد على منع التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

3) حدود السيادة

- سمو القانون الدولي؛

- تحريم اللجوء إلى الحرب؛
- الحدود الناتجة عن الامتيازات والحصانات الدبلوماسية؛
- الحدود الناتجة عن العضوية في المنظمات الدولية؛
- الحدود الناتجة عن قبول الانضمام إلى اتفاقية.

المطلب الثالث: الاعتراف

إن الاعتراف عمل قانوني تقبل من خلاله دولة أو مجموعة دول في إطار منظمة دولية، على أساس اتفاقيات قانونية جديدة، بكيان جديد، أي أنه العمل القانوني الذي تظهر من خلاله الدولة بنيتها في اعتبار الكيان الجديد كيانا معترفا به في إطار القانون الدولي.

ويمكن التمييز بين حالتين للاعتراف الأكثر استعمالا والأكثر تعبيرا، فهناك الاعتراف بالدولة والاعتراف بالحكومة، مع ضرورة التأكيد على أن الاعتراف بالدولة هو عملية حديثة كليا، في حين أن الاعتراف بالحكومة، يعني أن الدولة موجودة أصلا وفعليا، وأن العملية لا تمس سوى التغيير الحاصل في الحكم.

الاعتراف بالدولة: يتم اللجوء عادة إلى هذا الإجراء في حالة ظهور كيانات دولاتية جديدة على المستوى الدولي، كيانات تتوفر على العناصر الثلاثة الضرورية لوجود الدولة (إقليم، سكان وجهاز الحكومة المتمتع بالفعالية).

والاعتراف لا يشكل في حد ذاته شرطا إضافيا لوجود الدولة، إنما هو إثبات للوجود الجديد للدولة على الساحة الدولية. وبالتالي فإن هذا الاعتراف له قيمة تصريحيه وليست تأسيسية، رغم أنه يعتبر شرطا لممارسة صلاحيات الدولة على المستوى الدولي.

فالاعتراف التصريحي يعتمد على قرار الدول القائمة من خلال الملاحظة، بوجود كيان جديد في الإطار الدولي، حيث يفرض الكيان الجديد نفسه بطريقة انفرادية.

أما الاعتراف التأسيسي فهو يقوم على قرار متخذ من طرف الدول القائمة بمفردها، دون تدخل من أي طرف كان بما فيه ذلك الكيان الجديد. أنه يخضع لسلطة الدول القائمة التي بإمكانها أن تمنح هذا الاعتراف أو أن تحجبه.

وطبقا لنظرية الاعتراف التأسيسي فإن القبول بوجود الدولة الجديدة هو الذي يخلق الشخصية الدولية لها. فهو شرط وركن أساسي يمثل أحد المقومات المطلوبة للمركز القانوني للكيان الدولي، وبدونه لن يكون للدولة الجديدة أي وجود أو مكان بين أعضاء الجماعة الدولية.

الاعتراف بالحكومة: وهو الاعتراف بحكومة جديدة في دولة قديمة، إذ أنه أمر تقتضيه تغييرات الظروف الداخلية في الدول، كحدوث انقلاب عسكري، أو حرب أهلية، أو ثورة، أو غيرها، مما يتعلق بالأحكام الدستورية للبلاد بموجب تغيير النظام السياسي فيها.

إن الحكومة الجديدة سيمكنها هذا الاعتراف من الاستمرار في التفاعلات في علاقتها الدولية، وذلك إذا تبين تمتعها بفعالية في إدارة شؤون مواطنيها، وأنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها الدولية.

أ)- الفعالية: وتتمثل في قدرة الحكومة الجديدة على حفظ الأمن، وتمثيل الدولة القائمة على الساحة الدولية، والقيام بجميع التزاماتها اتجاه شعبها.

ب)- الاستمرارية: أي أن تستمر الحكومة الجديدة في احترام الالتزامات السابقة، وألا تتنكر للمعاهدات التي أبرمتها الحكومات السابقة.

إن توافر هذين الشرطين، لا يعني فرض الاعتراف بالحكومة الجديدة على الدولة الأخرى، بل إن الاعتراف يبقى عملا انفراديا وحرا، وقد تم سن هذه الشروط حتى لا يتخذ الاعتراف، كذريعة للتدخل، والمس بحرية الشعوب وحقها في تقرير مصيرها.

3) - أشكال الاعتراف

إن الممارسة الدولية تبين لنا أن الاعتراف لا يشترط شكلا معينا، ومن ثمة تعددت أشكاله، وبالتالي فقد يكون الاعتراف فرديا أو جماعيا، صريحا أو ضمنيا، وقانونيا أو فعليا.

أ)- الاعتراف الفردي أو الجماعي: ويتم من خلاله التمييز بين الطرف أو الأطراف الصادر عنها هذا الاعتراف، فالاعتراف الفردي يصدر عن كل دولة على حدة ، وبالتالي فإنه لا يلزم سوى الدولة المعترفة. أما الاعتراف الجماعي، فإنه يصدر في شكل جماعي متى تم قبول الدولة الجديدة داخل منظمة دولية أو في إطار مؤتمر دولي.

ب)- الاعتراف الصريح أو الضمني: ويتم فيه النظر إلى الطريقة التي صدر بها هذا الاعتراف، بحيث نميز بين الاعتراف الصريح، وذلك إذا تعلق الأمر بإبرام معاهدة استقلال أو بواسطة مذكرة دبلوماسية، أو أن يكون ضمنيا، كأن يستنتج من خلال بعض التصرفات الصادرة عن دولة قائمة اتجاه الدولة الجديدة من خلال تبادل الزيارات على مستوى عال، أو توقيع اتفاقية تكون هذه الدولة طرفا فيها.

ج)- الاعتراف القانوني أو الفعلي: ويمس هذا النوع الاعتراف بالحكومة، بحيث يكون الاعتراف قانونيا إذا تعلق الأمر بحكومة تعتبرها الدولة القائمة التي اعترفت بها أنها اكتسبت شرعيتها الداخلية، واستتب بها الأمر نهائيا من خلال فعاليتها وكذا شرعيتها.

أما الاعتراف الفعلي، فإنه ينطوي على اعتراف مؤقت وحذر بواقع حكومة فعلية وصلت إلى الحكم بطرق مخالفة للشرعية الداخلية والدولية. ومن شأن هذا الاعتراف أن يصبح قانونيا إذ استقر وضع الدولة واكتملت معالمها، أو أن يتم سحبه.

الفصل الثاني: المنظمات الدولية

ظلت الدولة مركز ومحور النظام العالمي ومصدر تفاعلاته، سواء أكانت تفاعلات تعاونية أم صراعية، لكن تطورات وتحولات المنتظم الدولي، أفسحت المجال أمام فاعلين جدد، إضافة إلى الدول، بل وبدا لوهلة أن الدولة الوطنية والسيادة التي تحصنت بها لقرون عديدة، كانت في مهب الريح أو إلى زوال. وبالتالي برز فاعلون جدد بدؤوا يقاسمون الدولة ما كان يعد مجالها التقليدي الخاص بها، وشهدت الألفية الجديدة تنوعا في الفاعلين ومستويات التفاعل بينهم بشكل لم يكن مسبوقا.

ومع بداية القرن 19 لم تبق العلاقات الدولية حكرا على الدول، إذ بدأت تنافسها المنظمات الدولية. وتبقى فترة نهاية الحرب العالمية الثانية الفترة الخصبة لظهور العديد من المنظمات، فإذا كانت الدول قد تضاعف عددها بحوالي أربع مرات ، فإن المنظمات بدأت تعد بالآلاف، وأصبحت تشكل شبكات للتعاون والتضامن بين الدول والشعوب وكذا الأفراد.

ويمكن التمييز بين المنظمات الدولية الحكومية أو بين الحكومية التي تضم الدول فقط (المبحث الأول)، ثم المنظمات غير الحكومية التي تتوجه إلى الأفراد دون أن تشمل في عضويتها الدول (المبحث الثاني).

المبحث الأول: المنظمات الدولية الحكومية

سنعالج هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى مطلبين:

المطلب الأول: تعريف المنظمات الدولية الحكومية وعناصرها

المطلب الثاني تصنيفات المنظمات الدولية الحكومية

المطلب الأول: تعريف المنظمات الدولية الحكومية وعناصرها

أولا: تعريف المنظمات الدولية الحكومية

يعرف د. إبراهيم أحمد شلبي المنظمات الدولية الحكومية بأنها:«هيئة دائمة وذات إرادة ذاتية تتفق الدول على إقامتها لممارسة اختصاصات معينة يتضمنها الميثاق المنشئ لها».

بينما يعرفها د. محمد المجذوب بأنها: «تنظيم دولي يتمتع بصفة الدوام وبالشخصية الدولية، وتتفق مجموعة من الدول (متجاورة في الغالب)، بموجب ميثاق أو اتفاقية، على إنشائه ومنحه الصلاحيات اللازمة (المطلقة أو المقيدة) للإشراف، جزئيا أو كليا، على بعض شؤونها المشتركة، والعمل على توثيق أواصر التعاون والتقارب فيما بينها، والقيام بتمثيلها والتعبير عن مواقفها ووجهات نظرها في المجتمع الدولي».

ويعرفها د. محمد عبد العزيز سرحان بأنها: « ذلك الكيان الذي تقوم الدول بإنشائه من أجل تحقيق أهداف مشتركة يلزم لبلوغها منح هذا الكيان إرادة ذاتية مستقلة».

مضيفا بأنها: «وحدة قانونية تنشئها الدول لتحقيق غايات معينة، وتكون لها إرادة مستقلة يتم التعبير عنها عبر أجهزة خاصة بالمنظمة».

وعليه، فإن المنظمة الدولية هي تلك الهيئة التي تنشئها مجموعة من الدول بواسطة اتفاق منشئ، وتزودها بصلاحيات تحملها من خلالها ببعض المسؤوليات الدولية، مانحة إياها حقوقا لممارسة هذه المسؤوليات الدولية لصالح الدول الأعضاء مشتركة. فما هي إذا، عناصر المنظمة الدولية؟

ثانيا) عناصر المنظمات الدولية الحكومية (خمس عناصر)

1) **الصفة الدولية:** بحيث يشترط أن يكون أعضاء المنظمة دولا مستقلة وليس هيئات بين الأفراد أو هيئات غير حكومة خاصة أو عامة، حيث أن وجود المنظمة الدولية يستند إلى اتفاق دولي مكتوب يتم إبرامه بين دول مستقلة.

2) **الكيان المتميز الدائم:** حيث تتميز المنظمة الدولية بكيان مستمر طالما ظل الاتفاق المنشئ لها ساري المفعول، فيتطلب الوجود المتميز قدرا معقولا من الاستقرار والبقاء. فعنصر الدوام يجعل أجهزتها

تعمل باستمرار لتحقيق الأهداف المحددة التي أنشئت من أجلها المنظمة الدولية، والقصد من الدوام هو رعاية المصالح المشتركة والمستمرة لأعضائها وتحقيق استقلالية المنظمة عن أعضائها الذين يشكلونها.

3) **الإرادة الذاتية:** للمنظمة الدولية إرادة ذاتية متميزة عن إرادة الدول المكونة لها، بحيث تعتبر الإرادة الذاتية الشرط الأساسي لقيام المنظمة الدولية. فيترتب على ذلك أن يكون لها قدر كبير من حرية التصرف، وهذا حسب الأهداف المنوطة بها. كما لا تترتب آثار تصرفات المنظمة الدولية على الدول، بل تنصرف مباشرة إلى المنظمة الدولية ذاتها. وهذه الإرادة الذاتية تجعل من المنظمة الدولية تكتسب الشخصية القانونية الدولية، وهي طبيعة خاصة تختلف عن الشخصية القانونية التي تتمتع بها الدول التي تستمدها من وجودها ذاته لا من اتفاق.

4) **الاستناد إلى اتفاق دولي:** فالمنظمة الدولية تستند في نشأتها على اتفاق دولي، يحدد نظامها القانوني، مبينا أهداف وجودها، اختصاصاتها، أجهزتها، وقواعد سير العمل بها. وقد يأخذ هذا الاتفاق عادة أشكال: المعاهدة الدولية، دستور، ميثاق أو نظام أساسي.

5) **المنظمة الدولية وسيلة للتعاون الاختياري:** يكون هذا التعاون بين مجموعة من الدول في مجال أو مجالات محددة يتفق عليها سلفا، بحيث «لا ينبغي اعتبار المنظمة الدولية سلطة عليا فوق الدول تنقص من سيادتها وتمارس حقا من حقوق السلطة».

يقول د. سامي عبد الحميد: طبعا، فالانضمام إلى المنظمة الدولية يقيد من حرية ممارسة السيادة وإبرام المعاهدات المختلفة. وهذا لا يجعلها سلطة عليا، لأن المنظمة الدولية هي مجرد وسيلة منظمة للتعاون الاختياري القائم على مبدأ المساواة بين مجموعة من الدول في مجال من مجالات محددة سلفا في الاتفاق المنشئ للمنظمة الدولية. فهذه الوسيلة الاختيارية لا تنقص، حين انضمام الدول إلى المنظمة الدولية، من سيادتها وإنما يقيد من حريتها في ممارستها هذه السيادة.

المطلب الثاني: تصنيفات المنظمات الدولية الحكومية

يمكن تصنيف المنظمات الدولية الحكومية إلى مجموعة من الأصناف، حسب الغرض الذي نشأت من أجله المنظمة (أولا)، ثم حسب الصلاحيات المخولة لهذه المنظمة (ثانية)، وكذا حسب البعد الجغرافي (ثالثا)، بالإضافة إلى طرق الانضمام إلى المنظمات الدولية (رابعا).

أولا) أنواع المنظمات الدولية حسب الأغراض

1) منظمات ذات أغراض عامة: التي لها كافة الصلاحيات لتنمية العلاقات السلمية بين الدول كهيئة الأمم المتحدة مثلا، التي تختص إلى جانب حفظ السلم والأمن الدوليين بمهام اقتصادية وصحية وثقافية واجتماعية وغذائية، من خلال مختلف الأجهزة والمؤسسات التابعة لها.

2) منظمات ذات أغراض خاصة: تتكفل بتحقيق أغراض معينة ومحددة، كتحقيق التعاون الدولي، التي تجسدها منظمات مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أو تحقيق أغراض تقنية أو فنية، كالمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

ثانيا) أنواع المنظمات الدولية حسب الصلاحيات المخولة لها

1) منظمات لا تمتلك إزاء أعضائها أية صلاحيات خاصة: فهي منظمات ليس لها أية سلطة فعلية على الدول، فهي تقوم ببعض الأعمال المادية التي لا يترتب عليها أي أثار قانونية في مواجهة الدول، مثل جمع المعلومات، القيام ببعض الدراسات، وتبادل الوثائق والمعلومات، مثلما تفعل المنظمات الاستشارية البحرية ومنظمة الأرصاد الجوية.

2) منظمات تمتلك صلاحيات خاصة: كصلاحيات المراقبة، المتمثل في الإشراف على تطبيق اتفاقية من قبل الدول الأعضاء في ممارسة الصلاحيات العليا كالتشريع، القضاء، والقوة المسلحة، مثلما يفعل الاتحاد الأوروبي.

ثالثا) حسب البعد الجغرافي: حيث توجد

1) المنظمات العالمية، تستطيع نظريا أن تضم كل الدول، أو إن صح التعبير فكل دول العالم مدعوة لأن تنضم إليها. لكن هذا لا يمنع من وجود شروط وإجراءات للعضوية فيها.

2) المنظمات القارية أو الإقليمية أو الجهوية: وهي لا تختلف عن المنظمات العالمية إلا في كونها لا تضم سوى عددا محدودا من الدول، تبعا إما لتقاربها الجغرافي أو لتوجهاتها السياسية العسكرية الاقتصادية الاجتماعية أو الثقافية.

رابعا) حسب طرق الانضمام: حيث تصنف المنظمات الدولية:

1) **منظمات يتم الانضمام إليها بصورة آلية:** وهذا بمجرد توافر الشروط القانونية المطلوبة، وإبداء الرغبة وقبول ميثاقها، مثلما يحدث في هيئة الأمم المتحدة.

2) **منظمات دولية تشترط من أجل الانضمام إليها توافر بعض الشروط الموضوعية:** كما يتطلبه ميثاق الأمم المتحدة أن يكون العضو دولة مستقلة، وتتعهد بالالتزامات الواردة في ميثاقها، وتطلب جامعة الدول العربية أن يكون العضو دولة عربية.
3) **منظمات دولية تطلب زيادة على الشروط الموضوعية أن تخضع للسلطة التقديرية لأعضائها:** مثلما يفعل الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي.

المبحث الثاني: المنظمات الدولية غير الحكومية

هي جمعيات أو تجمعات أو حركات تشكلت عفويا وبشكل حر من قبل أفراد للتعبير عن اهتماماتهم في مجالات عدة، لتعبير عن تضامن غير وطني بدون غاية تحقيق الربح المادي.

وقد فرضت عدة عوامل ظهور المنظمات غير الحكومية، وتتمثل أساسا في:

- ❖ عدم قدرة الدول والمنظمات الحكومية وعجزها عن إشباع وتلبية كافة الاحتياجات المتزايدة للأفراد؛
- ❖ ضعف هياكل المشاركة السياسية داخل الدول.

وهكذا، ونتيجة لما سبق، فقد ظهرت هذه المنظمات كبديل عن تراجع الدولة عن أداء الخدمات الأساسية، وكوسيلة لتقوية المجتمع المدني، ومن ثمة الضغط على الدولة.

وللحديث عن المنظمات غير الحكومية لابد من استحضار مختلف الشروط التي تقوم عليها ومنها:

- ❑ ألا تكون مرتبطة هيكليا بالدولة/الحكومة. إذ لا بد لوجودها من أن تتمتع باستقلالية تامة عنها، دون أن يمنعها ذلك من الحصول على دعمها بمختلف أشكاله.
- ❑ ألا يكون هدفها من خلال الأنشطة التي تقوم بها هو تحقيق أرباح أو عوائد مالية.
- ❑ أن تؤدي خدمة عامة لكل من يستحقها.

ولذلك سنتطرق لمميزات المنظمات الدولية غير الحكومية (المطلب الأول)، ثم أهمية هذه المنظمات على الصعيد الدولي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مميزات المنظمات الدولية غير الحكومية

لعل أهم مميزات المنظمات غير الحكومية تتمثل في المبادرة الشخصية التي تطبع أنشطتها. فهذه المنظمات بحكم أنها لا تتلقى تعليمات من أية حكومة، فإنها تحتفظ دائما باستقلاليتها وبحرية تحركاتها.

إلا أن هذه الميزة أصبحت نوعا ما نسبية، إذ أصبحت الدول خاصة القوية منها تؤثر بشكل أو بآخر على عمل هذه المنظمات. فمثلا تقارير منظمة العفو الدولية، وخصوصا منظمة مراقبة حقوق الإنسان Human Rights Watch لحقوق الإنسان تتميز بنوع من المحاباة خاصة اتجاه وضعية حقوق الإنسان في

الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتتغافل عما تقوم به قوات الاحتلال الإسرائيلي من انتهاكات لأبسط مظاهر حقوق الإنسان، في حين تتميز تقاريرها بشأن دول أخرى خاصة العربية منها بنوع من الموضوعية.

كما تتميز هذه المنظمات غير الحكومية بكونها عبارة عن تجمع مجموعة أشخاص وحركات منتمية إلى عدة دول تجمع بينهم أهداف مشتركة، وتبقى مرتبطة بمقرها في دولة معينة، وبالتالي تخضع لقانون الدولة التي يوجد مقرها على أراضيها (دولة المقر)، والتي تمارس عليها مراقبة نوعا ما موسعة.

وباعتبار أن الأهداف التي تسعى المنظمات غير الحكومية لتحقيقها، لا تختلف كثيرا عن تلك التي تهدف إليها المنظمات الدولية الحكومية، فإن نوعا من التنسيق بينهما، يبقى ضروريا ومهما على مستوى العمل بينهما.

وهكذا نص ميثاق الأمم المتحدة في المادة 71 على ضرورة تنسيق العمل بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي وبين هذه المنظمات في المسائل التي تدخل في مجال اختصاصه.

وقد أعطت التوصية رقم 1296 لسنة 1967 لدى الأمم المتحدة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي) صفة استشارية للمنظمات غير الحكومية الأكثر أهمية في ما يتعلق بدورها على المستوى الدولي، والتي يحق لها المشاركة في أنشطة المجلس، ولها الحق في اقتراح تسجيل بعض الموضوعات في جدول الأعمال، وكذا أحقيتها في إرسال مراقبين لحضور جلسات المجلس. وهكذا، فإن تقارير منظمة العفو الدولية، تتم دراستها من قبل لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

وقد صادق المجلس الأوروبي في 24 أبريل 1986 على معاهدة حول الاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات الدولية غير الحكومية، إذ يتم إشراكها في القضايا التي تهمها.

المطلب الثاني: أهمية دور المنظمات الدولية غير الحكومية

لقد تطورت وتكاثرت المنظمات الدولية غير الحكومية خلال سنوات السبعينات بشكل كبير، وأصبحت تغطي جميع القطاعات، وتشمل كافة المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتقنية...

وهي تختلف حسب حجمها وإمكانياتها، فهناك منظمات غير حكومية ضخمة ذات تأثير ملحوظ كالأمميات النقابية العمالية مثيل الفيدرالية النقابية العمالية التي أنشئت سنة 1945 وتضم أكثر من 160 مليون عضو، يمثلون أزيد من 150 دولة. كما أن هناك أمميات الأحزاب السياسية التي أخذت بعدا كبيرا مع انتشار الإيديولوجية الماركسية، وتولدت مع ظهور جمعية العمال العمالية سنة 1959.

أما على المستوى الإنساني، فيمكن ذكر منظمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر 1863، ومنظمة أطباء بلا حدود. كما لا يمكننا تجاهل الدور الذي تقوم به في المجال البيئي منظمة السلام الأخضر.

لكن إذا كان الفقه اختلف حول مفهومها، فإنه اتفق حول أهميتها وفعاليتها باعتبارها طرفا حديثا في العلاقات الدولية، فهذه المنظمات تلعب دورا طلائعيا تعجز الدول عن القيام به. فأهميتها تكمن في كونها تهدف أولا إلى حماية مصالح أعضائها، المنتمين إليها، وتهدف أيضا بالدرجة الأولى إلى تحقيق أهداف إنسانية وإيديولوجية.

فضلا عن ذلك، فهي عبارة عن قوى ضاغطة على الحكومات لتحقيق مطالبها وأخذها بعين الاعتبار وتحريك الهيئات الرسمية من أجل تبني مواقفها وآرائها.

وبالرغم من المسؤوليات الكثيرة الملقاة على عاتق هذه المنظمات، فإنها تعاني عدة مشاكل تعيق قيامها بأداء وظائفها والوفاء بالتزاماتها، ولعل أهمها هو مسألة تمويلها، والذي تستغله بعض الدول لتسخيرها لتبني مواقفها وتوجيهها لخدمة مصالحها.

الفصل الثالث: الشركات المتعددة الجنسيات

في هذا الفصل سنحاول الإجابة على الأسئلة التالية:

ما هي الشركات المتعددة الجنسيات؟ وما علاقة هذه الشركات بفروعها، وكذا الدول المستقبلة لهذه الفروع؟

ما هي طبيعة العلاقات بين هذه الشركات ودول العالم الثالث؟

لذلك سنعمل على معالجة هدا الفصل من خلال التطرق إلى:

تعريف الشركات المتعددة الجنسيات وتحديد علاقاتها بفروعها وكذا بدول الاستقبال (المبحث الأول).

تم ننتقل لدراسة طبيعة علاقات هذه الشركات الاقتصادية والسياسية مع دول العالم الثالث (المبحث الثاني).

المبحث الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات وتحديد علاقاتها بفروعها ودول الاستقبال

من خلال هذا المبحث سنعمل في (المطلب الأول) على تعريف الشركات المتعددة الجنسيات، تم ننتقل في (المطلب الثاني) لتوضيح علاقات هده الشركات بفروعها وكذا دول الاستقبال التي تتواجد بها هذه الفروع.

المطلب الأول: تعريف الشركات المتعددة الجنسيات

إن أغلب تعريفات الشركات متعددة الجنسيات التي تسمى أيضا بالشركات غير الوطنية أو فوق وطنية، دون أن تمس هذه التعددية في التسمية اختلافات ملموسة، ترتكز على معايير اقتصادية وجغرافية، وبشكل عام عدد فروعها الموجودة بدول مختلفة، وكذا حصة نشاطها بالخارج.

وبذلك فقد عرف البعض الشركات المتعددة الجنسيات بشكل موسع باعتبارها، "كل شركة لها أنشطة غير البيع في أكثر من بلد". في حين حاول البعض الآخر إعطاءها تعريف نوعا ما حصريا؛ حيث اعتبرها كل شركة لها أنشطة مستقرة تحت مراقبتها في عدد من الدول الأجنبية، تحقق لها رقم معاملات معين.

في حين عرفت الأمم المتحدة هذه الشركات عام 1974 وأطلقت عليها اسم الشركات "عابرة القوميات" بأنها كيان اقتصادي يزاول التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة، وتخطط لكل قراراتها تخطيطا شاملا.

إلا أن التعريف الأكثر استعمالا للشركات متعددة الجنسيات، هو أنها شركات وطنية مؤسسة وفقا لقانون دولة معينة، لكنها تعمل كذلك في الخارج بواسطة فروع وشركات أصغر تابعة لها، ومستقلة عنها استقالا شكليا.

وقد عرفها معهد القانون الدولي سنة 1977، بأنها "تلك المشروعات المكونة من مركز لاتخاذ القرار الموجود في بلد ما، وله مراكز نشاط توجد في بلد آخر، أو عدة بلدان أخرى تشكل مشروعا متعدد الجنسيات".

ويتم اعتبار الشركة متعددة الجنسيات، بالنظر إلى عدد فروعها، ونسبة الملكية التي تتوفر عليها، ونسبة عائداتها، ونشاطها، ومبيعاتها، وإنتاجها في الخارج. إذ يقال مثلا بأن الشركة متعددة الجنسيات هي تلك التي لها عمليات على الأقل في ست دول، وتتوفر فروعها على الأقل على 20% من أنشطتها الكلية وعلى مبيعاتها أو أعمالها، أو أيضا كل شركة لا تقل مبيعاتها السنوية على 100 مليون دولار أمريكي.

وهكذا، فإنه بالرغم من القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي لهذه الشركات، وقدرتها التفاوضية مع الدول، وفرض شروطها غالبا من مركز قوة، نظرا لامتلاكها للرساميل والخبرة والتكنولوجيا، بالإضافة إلى حاجة دول العالم الثالث لها من أجل إنجاز خطط تنميتها الاقتصادية، فإن كل هذه المزايا لم تدفع بالقانون الدولي، إلى منحها صفة شخص من أشخاص القانون الدولي، كما هو الشأن بالنسبة للدولة والمنظمات الدولية.

المطلب الثاني: علاقة الشركات متعددة الجنسيات بفروعها وكذا بدول الاستقبال

إن البحث في هذا المطلب يدفعنا إلى طرح سؤالين جوهرين:

ما هي طبيعة العلاقة التي تجمع بين هذه الشركات وفروعها؟

هل تشجع هذه الشركات متعددة الجنسيات وتعمل من أجل تنمية بلدان الاستقبال؟ أم أنها تشكل بالنسبة للبلدان المصنعة وسيلة لاستغلالها من خلال تشديد خناق تبعيتها إليها، واستنزاف مواردها وإغراق أسواقها، والتحكم في سياساتها الاقتصادية؟

أولا: علاقة الشركات م.ج بفروعها

إن النظام الرأسمالي وعولمة اقتصاد السوق وتراكم رؤوس الأموال، وكذا الرغبة في الانفتاح على أسواق جديدة، والبحث عن الأيدي العاملة الرخيصة والموارد الأولية، بالإضافة إلى الامتيازات الجبائية، جعلت من الضروري لهذه الشركات أن تنوع نشاطها، ومن خلاله أن تمارس الإنتاج خارج حدود الدولة التي نشئت فيها.

ومن اجل مباشرة هذا النشاط الموسع، فقد عملت الشركات متعددة الجنسيات على إنشاء فروع لها بالخارج، والتي أصبحت تشكل شركات مستقلة قانونيا وتحمل جنسية الدول التي أقيمت فيها.

إلا أن الشركة الأم، والفروع المنتشرة لا تكون وحدة قانونية واحدة، ذلك أن الشركة الأم يحكمها قانون الدولة الأصلية، أما الفروع فيحكمها قانون الدول التي أنشئت فيها واستقبلتها.

أما الأنشطة التي تباشرها فيحكمها القانون الدولي الخاص، أو ما يعرف بتنازع القوانين حسب كل عقد أو كل صفقة تبرمها هذه الفروع.

وباعتبار أن الشركة الأم توجد في بلد معين، والفروع التابعة لها في بلدان أخرى، فإن الاستقلال الذي تتمتع به هذه الفروع، يبقى استقلالا شكليا في بعض الأحيان، حتى إذا ما أصابها مكروه، فإنه لا ينتقل إلى الشركة الأم.

وإذا كان قبول بعض الأطر من بلدان الاستقبال للعمل لدى هذه الفروع، فإن هذا لا يعني أبدا أن هذه الشركة الفرعية قد انفصلت عن الشركة الأم أو البلد الأصلي، فالأجانب لا يشكلون سوى 2% من الأطر العليا في الوظائف التي تتيحها الشركات متعددة الجنسيات أمام المواطنين.

إن الشركات المتعددة الجنسيات لا تقتصر على الإنتاج في دولها والبيع في الخارج، وإنما تتعدد أماكن الإنتاج والتمويل وتقديم الخدمات وعرضها وفقا للمكان المناسب الأكثر ربحا وعائدا، ورخصا من حيث اليد العاملة وقربا من الأسواق العالمية.

إن أحد السمات المميزة لهذه الشركات هو تدويلها لأنشطة الإنتاج في الأموال والخدمات، والبحث عن أفضل الأساليب المحققة للربح. إلا أنه رغم تعدد مراكز الإنتاج، فإنها تخضع لدماغ مركزي يحدد استراتيجياتها وخطط عملها.

ثانيا: الشركات المتعددة الجنسيات وعلاقتها بدول الاستقبال

هل تشجع هذه الشركات متعددة الجنسيات وتعمل من أجل تنمية بلدان الاستقبال؟ أم أنها تشكل بالنسبة للبلدان المصنعة وسيلة لاستغلالها من خلال تشديد خناق تبعيتها إليها، واستنزاف مواردها وإغراق أسواقها، والتحكم في سياساتها الاقتصادية؟

1) **التأثيرات الإيجابية**

تبعا للنظرية الاقتصادية الكلاسيكية، فإن الاستثمارات التي تقوم بها الشركات متعددة الجنسيات خاصة المباشرة منها في دول الاستقبال تساهم بشكل إيجابي في التنمية من خلال:

- فهي تقدم لهذه الدول الرساميل التي توجد في حاجة إليها وتساعدها على تكوين الرأسمال المحلي.
- أنها تساعد دول الاستقبال على الحصول على التكنولوجيا الحديثة، فالتكنولوجيا الحديثة تلعب دورا أساسيا في مسلسل التنمية الاقتصادية، وغالبا ما يتم اعتبار الشركات المتعددة الجنسيات عاملا هاما للإنتاج ولنقل التكنولوجيا.
- الاستفادة من الخبرة ومن تقنيات التسيير والتسويق.

- كذلك من خلال الأثر الإيجابي الذي تمارسه استثمارات الشركات متعددة الجنسيات على مستوى المداخل، إذ تعمل على إحداث مناصب شغل، وكذا مداخيل جبائية إضافية يمكنها أن تساهم في تغذية التنمية بهذه الدول.

2) التأثيرات السلبية

إن الاقتصادات الوطنية تتأثر بدون شك، بطبيعة عمل هذه الشركات الكبرى من خلال قرارات تتخذ خارج الحدود السياسية لدول الاستقبال بواسطة شركات قادرة على التحكم في اقتصادياتها، بل وحتى في قراراتها السياسية.

وإذا كانت بلدان الاستقبال، قد طبقت سياسة مزدوجة تهدف من جهة إلى تشجيع الاستثمارات المباشرة، وإلى استعمالها لتحقيق أهدافها الوطنية من جهة أخرى، فإن أهداف الشركات متعددة الجنسيات، والتي تدفعها إلى الاستثمار المباشر في الخارج تتمثل بالأساس في:

- الاستثمار من أجل تغذية الإنتاج؛
- والاستثمار من أجل تسويق الإنتاج.

وإذا كان بالإمكان إيجاد أرضية للتفاهم في هذا المجال، فإنه في بعض الأحيان قد تتطور الأمور لدرجة يصعب معها إيجاد حلول للمشاكل التي تنشب بين الطرفين، وفي هذه الحالة تتدخل الحكومات الأصلية للشركة الأم.

ويعتبر النموذج الأمريكي في هذه الحالة ظاهرا للعيان، فالولايات المتحدة الأمريكية كان عليها دائما الاختيار بين إقامة وتوطيد العلاقات مع الحكومات ذات التوجهات القومية وحماية مصالح شركاتها التي تواجه تهديدات بشأن استثماراتها. بل أنه تم ولمدة طويلة اعتبار أن حماية الشركات الأمريكية المتواجدة بالخارج، بمثابة حماية لمصالح الأمة الأمريكية. مما نتج عنه تدخلها في العديد من الدول. وكذلك نفس الشيء تقوم به فرنسا في إفريقيا، لحماية شركاتها هناك.

المبحث الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات ودول العالم الثالث

لا يكفي التأكيد على أن الشركات متعددة الجنسيات تمارس نشاطا استثماريا خارجيا فحسب، لأنه يعتبر تعريفا خاطئا نوعا ما، لأنها بالإضافة إلى هذا الدور المذكور، تقوم بدور اقتصادي واجتماعي له آثار

متعددة، خاصة في بلدان العالم الثالث، كما يترتب عليها نتائج سياسية وثقافية تبعا لطبيعة علاقتها مع دول الاستقبال. وتختلف طبيعة هذه العلاقات بينهما لمنظورين اقتصادي وسياسي.

المطلب الأول: طبيعة هذه العلاقات من الناحية الاقتصادية

لعل أول ملاحظة تفرض نفسها هنا هي أن استثمارات الشركات متعددة الجنسيات في دول العالم الثالث، تبقى ضعيفة بالمقارنة مع استثماراتها في الدول الصناعية، رغم أن هذا المعطى بدأ يتغير خلال العقدين الأخيرة نتيجة تزايد الاستثمارات المتجه نحو القوى الآسيوية الصاعدة كالهند والصين وكوريا الجنوبية.

كما أن هذه الشركات كانت تتمركز في مناطق الدول الصناعية المتقدمة، غير أن هذا المعطى بدأ يتغير بتوجه مجموع من دول الجنوب نحو تأسيس شركات متعددة الجنسيات مثل الصين والهند، فالصين مثلا أصبحت تعد من أكبر الدول التي تمتلك استثمارات خارجية.

وإذا كانت دول العالم الثالث تبدل جهودا لدفع المستثمرين الأجانب للمساهمة في تحقيق أهدافها الوطنية، ونجحت في بعض المسائل، كتلك التطورات التي تم تحقيقها فيما يتعلق بارتفاع قيمة الضريبة على القيمة المضافة الداخلية، وولوج أسواق عالمية، إلا أن نجاحها كان بطيئا فيما يتعلق بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة، ومشاركتها في رأسمال هذه الشركات، أو في إدارتها لبعض الفروع الأجنبية.

وتجدر الإشارة، إلى أن مقاومة المستثمرين الأجانب لطلب مشاركة بلدان الاستقبال النامية منها بشكل خاص في رأسمال فروع معينة، يبقى نسبيا، ومرتبطا بدرجة الاندماج التي يرغبون في إعطائها لهذه الفروع بالنسبة للشركة الأم.

وهكذا، فإن تحكم دول العالم الثالث في هذه الشركات يمارس بصعوبة أكبر منه بالنسبة للشركات الوطنية، لأن هذه الحكومات ليست في وضعية تحكم، بل في وضعية تفاوض اتجاه هذه الشركات، ما عدا إذا لجأت إلى السلاح الوحيد وهو التأميم.

وبطبيعتها نفسها، فإن هذه الشركات ليست مدفوعة للتخلي عن الشيء الكثير لبلدان العالم الثالث، فهي معرضة لضغوط من حكومات البلدان الأخرى التي تستقبل فروعها، وبالتالي فهي ترفض أحيانا طلبا من حكومة حتى لا تثير سلسلة من ردود الفعل من قبل البلدان الأخرى التي لها فيها مصالح.

وتجدر الإشارة، إلى أنه في حالة النزاع بينها وبين بلدان الاستقبال خاصة النامية منها، فإن هذه الشركات غالبا ما تلجأ إلى حكومة بلدها الأصلي طلبا للمساعدة أو للضغط على هذه الدول.

إلا أن ذلك غالبا ما يخلق لهذه الشركات مشاكل هي في غنى عنها، إذ قد تنعكس عليها العلاقات السياسية بين هذه الدول. لذلك فهي تقوم بجهود من أجل أن تتماثل مع كل دول الاستقبال، ويذهب بها الأمر في بعض الحالات إلى تفادي استعمال اسم الشركة الأم في البلدان الأجنبية حتى تتبنى صورة وطنية، والبعض الآخر يغير نشاط الشركة حتى يتبنى نشاطا آخر أكثر ارتباطا بالدولة التي يستثمر فيها.

المطلب الثاني: طبيعة العلاقات بين الشركات م.ج ودول العالم الثالث وتأثيراتها السياسية

إذا كانت الشركات متعددة الجنسيات مفيدة في جوانب كثيرة كآلية من آليات التقدم، فإنها يمكن أن تشكل تهديدا خطيرا لسيادة أية دولة مهما كانت قوتها، خاصة بالنسبة للبلدان الفقيرة، إذ تعمل على احتكار أهم منتجات هذه الدول؛ كاحتكار الموز في أمريكا الجنوبية، أو الكاكاو والبن في إفريقيا، أو البترول وغيره من المعادن.

وبالنظر إلى ضعف آليات مراقبة نشاطاتها والتحكم فيها، فإنها تعمل على نهب واستغلال خيرات دول العالم الثالث، لاسيما وأن تعاظم وازدياد قوة هذه الشركات، جعل الدول النامية تتخوف من فقدان استقلالها الاقتصادي.

ولقد لعب التطور التقني في وسائل النقل والاتصال دورا كبيرا ليس فقط على مستوى تعزيز تواجد الشركات متعددة الجنسيات في دول العالم الثالث، بل أيضا من خلال دفعها إلى إجراء تغييرات كبيرة في توسعها الجغرافي.

إن تكلفة الإنتاج المنخفضة في دول العالم الثالث بالمقارنة مع البلدان الصناعية، دفعت بهذه الشركات إلى نقل العديد من مصانعها لهذه الدول.

إن الشركات متعددة الجنسيات ليست قوة اقتصادية فقط، وإنما هي قوة سياسية أيضا في دولها الأصلية، فهي التي تصنع الحكام والوزراء وتمارس ضغوطا عليهم، وتدفع لهم الأموال لتمويل حملاتهم الانتخابية، مقابل وعود بحماية مصالحها أينما وجدت.

وتجدر الإشارة، إلى أن هذه الشركات تتصرف كما لو أنها قوى استعمارية، فهي تستثمر في مناطق جغرافية معينة، وتحرم المناطق الأخرى من استثماراتها وتقدمها التكنولوجي، حسب الوضع السياسي، أو المقاومة التي تبديها بعض الشعوب ضد النفوذ الاقتصادي الأجنبي.

ورغم أهمية وقوة هذه الشركات، فإن دول العالم الثالث تتوفر على وسائل متنوعة لمواجهة نفوذها من خلال إجراءات تتأرجح بين منع تصدير الأرباح، وإجبارها على استثمار جزء منها أو كلها داخل الدولة

المستقبلة، أو خلق منافسة بين هذه الشركات من خلال السماح لمثيلاتها بالعمل داخل هذه الدول، أو أخيرا تأميم هذه الشركات.

وإذا كان بالإمكان اللجوء إلى بعض الإجراءات للضغط على هذه الشركات، فإنه من الصعب حاليا اللجوء إلى تأميم هذه الشركات في ظل ما أصبح يعرف بعولمة اقتصاد السوق، وكذا الحاجة الملحة لدول العالم لتواجد مثل هذه الشركات فوق أراضيها.

القسم الثالث: العلاقات الدولية وتطور النظام الدولي بين جدلية الصراع والتعاون

بعد دراستنا للمقتربات النظريات والفاعلين على مستوى العلاقات الدولية، كان لابد لنا من أن نخصص قسما لدراسة تفاعلات الأطراف الدولية ولاسيما الدول فيما بينها. وهكذا سنعمل على تبيان مظاهر هذا التفاعل من خلال مسلسل الصراع بين القطبين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ومراحل وفترات هذا التفاعل وطبيعته، ثم مآل هذه العلاقات بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ومحاولة صياغة ما أصبح يعرف "بالنظام الدولي الجديد".

لذلك سنعمل إلى تقسيم هذا القسم إلى فصلين كالتالي:

الفصل الأول: من الحرب الباردة إلى "النظام الدولي الجديد"

الفصل الثاني: القطبية الأمريكية: المقومات والإكراهات

الفصل الأول: من الحرب الباردة إلى "النظام الدولي الجديد"

من خلال هذا الفصل سنعمل على الإجابة على سؤالين أساسين هما:

ما هي طبيعة العلاقات التي سادت خلال فترة الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي؟

وما هي أهم التغيرات التي عرفتها العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة؟

لقد تميزت طبيعة العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بظهور معسكرين متنافسين إيديولوجيا وعسكريا، أي سيادة نظام دولي ثنائي القطب يقوم على أساس التوازن بين الأطراف المتنافسة (المبحث الأول)، لكن بعد أكثر من نصف قرن من سيادة أجواء الحرب الباردة التي أدخلت العالم في متاهات من الصراع والاستقطاب، ستتوالى الأحداث تباعا وبشكل غير مسبوق مع سقوط جدار برلين وتفكك المنظومة الشرقية بزوال الاتحاد السوفياتي، ستشهد معها العلاقات الدولية تبدّلات وتطورات على مستويات عدّة (المبحث الثاني).

المبحث الأول: الحرب الباردة: التجليات والكلفة

يشير اصطلاح الحرب الباردة (Guerre Froide)، إلى تلك الحالة من التوتر العميق التي طبعت علاقات المعسكرين، الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي، والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، مباشرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية. وقد سميت بالباردة نظرا لأن كل طرف من الأطراف لم يلجأ إلى استخدام الوسائل العسكرية عمليا وبطريقة مباشرة، للحسم في الصراع الذي كان يحتدم بينهما

وإذا كانت مواجهات عسكرية عدة قد قامت في الواقع بإيعاز ودعم من الطرفين، فقد خاضتها دول وشعوب... نيابة عن القطبين، وباسم الإيديولوجية التي ينتسب إليها هذا القطب أو ذاك. ومرد هذه الحرب الباردة، وجود تناقضات أساسية في الأهداف والمصالح والخلاف الإيديولوجي العميق الذي برز بكل وضوح بينهما، مساهما في انشطار العالم إلى "عالم حر"، ليبرالي، و "عالم غير حر"، شيوعي.

لذلك سنعمل على تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين كالتالي:

المطلب الأول: تجليات الحرب الباردة

المطلب الثاني: الحرب الباردة وإحلال مناطق النفوذ

المطلب الأول: تجليات الحرب الباردة

لم تكد تمضي سوى أيام قلائل على إنشاء هيئة الأمم المتحدة، حتى برزت ملامح الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب. وقد تمظهر هذا الصراع في شكل حرب باردة جسدت عداء وتوترا كبيرين بين قطبي هذا الصراع، حيث قام كل منهما بممارسة استفزازات وضغوط نفسية واقتصادية وسياسية في مواجهة بعضهما البعض، وإشعال الحرب الأهلية والإقليمية (الحرب بالوكالة) والتجسس وعدة مواجهات غير مباشرة تستهدف إضعاف الخصم، كما ساد جو من الشك وسوء الظن المتبادل.

وقد انتقل هذا الصراع إلى حلبة مجلس الأمن، حيث ساد نوع من التناقض والصراع بينهما في تدبير القضايا والمنازعات، بما أثر بالسلب على أداء هذا الجهاز بشكل خاص، وعلى مصداقية الأمم المتحدة بشكل عام.

اتخذت مظاهر الحرب الباردة أشكال عديدة ومتنوعة، فهناك الحروب بالوكالة التي شكلت في مجملها مواجهات غير مباشرة بين العظميين عبر الدفع بحلفائها إلى مواجهات عسكرية، ونذكر هنا حالات كوريا وفيتنام.

كما أن وثيرة التسلح أخذت بعدا مهولا وخطيرا بين الطرفين، سواء على المستوى الكمي أو النوعي، بعد إقدام الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على تأسيس حلف شمال الأطلسي، وقيام الاتحاد السوفياتي وحلفائه بإنشاء حلف وارسو كرد فعل على ذلك.

كما تجلى الصراع أيضا على المستوى الاقتصادي وذلك بقيام الكتلة الشرقية بإنشاء مجموعة الكوميكون سنة 1949، وهو ما ردت عليه الكتلة الغربية بإنشاء المجموعة الاقتصادية الأوروبية بموجب معاهدة روما الموقعة في 25 مارس 1957.

استمرت الحرب الباردة على أشدها بين الطرفين، واتسع نطاقها حيث استعملت أمريكا شعار محاربة الشيوعية لتأمين صحة النظام الرأسمالي في الداخل وتوسعه في الخارج، معتبرة أن نظامها الرأسمالي لا يمكن له مطلقا أن يتعايش مع النظام الاشتراكي.

وأمام تزايد مطالب عدد من الدول التي كانت تخضع للاحتلال، لأجل الحصول على استقلالها، قام الاتحاد السوفيتي ولأسباب إيديولوجية بدور مهم خلال هذه المرحلة في دعم واحتضان معظم هذه المطالب من خلال تقديم مساعدات مادية ومعنوية لحركات التحرر الوطني بهذه الدول.

ورغم حصول مجموعة من الأقطار على استقلالها في هذه المرحلة ، فإن جوهر الإمبريالية بقي إلى حد بعيد قائما، إذ قاومت أهم المراكز الرأسمالية وعلى رأسها أمريكا محاولات هذه البلدان ترجمة استقلالها السياسي والرسمي إلى نوع من الاستقلال الفعلي .

وأمام تصاعد هذا الصراع بشكل صارخ وكرد فعل على تناميه وتفاقمه، قامت حركة عدم الانحياز كواقع زاخر بالمشاكل السياسية والعسكرية والاقتصادية، إثر انعقاد مؤتمر "باندونغ" للدول الأفرو-آسيوية بأندونيسيا بتاريخ 18-24 أبريل 1955.

وسياسة عدم الانحياز، تعني احتفاظ الدول غير المنحازة بحرية المشاركة في الشؤون الدولية، وهي تختلف في ذلك عن سياسة الحياد التي تحد من حرية العمل الخارجي للدول المحايدة، لذلك فإن عدم الانحياز يبدو كتقنية خاصة لضمان وصيانة استقلال دول العالم الثالث.

فالطموح لتحقيق استقلالها التام، يبقى مرتبطا بالسلام الذي يعتبر شرطا أساسيا للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فهذا السلام لا يمكن أن ينشأ وينجم عن سياسة الكتل المنبثقة عن الحرب الباردة، لأن هذا التوتر يهدد استقلالها، مما يدفعها إلى البقاء بعيدا عن دائرة نفوذ العظميين.

إن الانقسام المتباين الذي عرفته الساحة الدولية بفعل اشتداد الصراع الإيديولوجي، حول مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى حلبة للصراع والتنافس، مما كان له الأثر السلبي على أدائه وبخاصة على أعمال سلطاته المرتبطة بنظام الأمن الجماعي، رغم بروز أزمات كادت أن تفضي إلى نشوب حرب عالمية ثالثة.

لذلك أثار منح حق "الفيتو" داخل مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة لخمس دول هي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والاتحاد السوفياتي سابقا (حاليا روسيا) والصين، نقاشات سياسية وأكاديمية متباينة وواسعة. والفيتو هو اصطلاح لاثيني يحيل إلى المنع، وهو يشير إلى الإمكانية التي تتيحها القوانين والاتفاقيات لهيئة أو شخص لممارسة حق الاعتراض للحيلولة دون إصدار قرار محدد أو تشريع معين.

ورغم أن الميثاق الأممي لم يتضمن أية إشارة صريحة إلى الفيتو أو حق الاعتراض أو حق النقض، فإن المادة السابعة والعشرين منه تشير إلى أن قرارات مجلس الأمن تصدر في المسائل الإجرائية بموافقة تسعة أعضائه؛ فيما تصدر قرارات مجلس الأمن في المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات تسعة من أعضائه يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة.

وتشير الكثير من الدراسات إلى أن الولايات المتحدة كانت وراء طرح فكرة الفيتو خلال الإعداد لتأسيس هيئة الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهو ما لقي في حينه معارضة شديدة في أوساط عدد من الدول التي عبرت عن استيائها من إمكانية توظيف هذا الامتياز خدمة لأهداف خاصة للدول الدائمة العضوية بالمجلس.

فقد استخدم الفيتو في حوالي 279 حالة خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 1946 وسنة 1990، وهو ما أحدث شللا كبيرا داخل مجلس الأمن، عطله عن القيام بمهامه المرتبطة بحفظ السلم والأمن الدوليين، وأساء لمصداقية الأمم المتحدة بشكل عام. وبسبب ذلك، اتخذ المجلس مواقف مضادة لمواقف الجمعية العامة في مرات عديدة، خاصة في القضايا الأساسية التي تدخل في نطاق أهداف ومبادئ الأمم المتحدة، كما هو الشأن بقضايا تصفية الاستعمار ومكافحة العنصرية، وقد عبرت الجمعية العامة في مناسبات عديدة عن إدانتها لهذه المواقف.

كما استغل في عرقلة مصالح المجتمع الدولي بعدما انتقل الصراع بين القطبين إلى داخل الأمم المتحدة؛ مما عرض العالم لكثير من المخاطر والأزمات؛ فيما كانت كلفته ضخمة على مسار القضية الفلسطينية وعدد من القضايا العادلة بالمنطقة.

المطلب الثاني: الحرب الباردة وإحلال مناطق النفوذ

لقد بدأ التأريخ لبداية الحرب الباردة بنهاية مؤتمر يالطا، حيث سعى كل طرف إلى تدعيم مركزه، وخلق مناطق نفوذه، وإيجاد وحدة شاملة تمس الجيوش والاقتصاديات والأنظمة السياسية الخارجية. في ظل هذه المعطيات بدأت الثنائية القطبية تتنامى وسارع طرفها إلى فرض منطقهما عبر الهيمنة على مختلف دول العالم، حتى أصبح الصراع بينهما (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقا) يرمز إليه ب "الشرق والغرب". وهو ما تجسد في أزمتي برلين (1948-1949) وأزمة كوبا (1950-1953).

أزمة برلين 1948-1949

انفجرت أزمة برلين في 4 يونيو 1948 عندما خلق الحلفاء سلطة دولية للرو Rhur، ودعوا إلى إنشاء جمعية تأسيسية لكل ألمانيا الغربية، فقرروا توحيد مناطقها الاقتصادية، وإنشاء عملة نقدية جديدة في المناطق الغربية، مما دفع السوفيات في شخص المارشال Sokolouvski في 31 مارس 1949، إلى مراقبة عسكرية للتأكد من هوية كم من يتوجه إلى المنطقة الخاضعة لنفوذه، وذلك لدفع الغربيين إلى الانسحاب من برلين.

فتم فرض حصار كامل عزل برلين عن العالم الغربي، حيث رفض ستالين كل محاولة لرفعه. وقد أدى ذلك إلى إقامة الولايات المتحدة لجسر جوي لتمويل برلين الغربية من كل ما تحتاجه من التموين الغذائي.

وكان بإمكان الاتحاد السوفياتي اعتراض الشاحنات والسيارات، لكن لم يكن بإمكانه إسقاط الطائرات الغربية. بحيث قام الجسر الجوي بنقل حوالي 2,5 مليون طن من البضائع خلال 275 ألف رحلة جوية. وقد راهن الاتحاد السوفيتي على عدم قدرة احتمال الغرب.

لكن نجاح الجسر، أدى إلى توقيع اتفاق في 5 ماي 1949 برفع القيود المفروضة على برلين، مقابل رفع الغرب للحصار على المناطق الخاضعة للنفوذ السوفيتي.

وقد عملت الولايات المتحدة في هذه الفترة على تبني سياسة الاحتواء التي وضعها جورج كينان الخبير الأمريكي في الشؤون السوفياتية.

ولتدشين سياسة الاحتواء هاته، عملت الولايات المتحدة على خلق شبكة من التحالفات والقواعد العسكرية في كل مكان أهمها: حلف الشمال الأطلسي 1949 في أوروبا، ويضم دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا بالإضافة إلى تركيا واليونان في انتظار ضمه لباقي بلدان أوروبة الشرقية. وكذا حلف جنوب شرق آسيا سنة 1955 والذي جمع الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا بالفلبين وباكستان والتايلاند واستراليا.

كما عملت الولايات المتحدة على تأسيس حلف بغداد سنة 1955 مع تركيا والعراق وانضافت إليه بريطانيا.....

أزمة كوريا (1950-1953)

بعد أن قرر المنتصرون في الحرب العالمية الثانية في بوتسدام تحرير كوريا من الهيمنة اليابانية، تم التأكيد على أن السوفيات سيحتلون شمال البلاد والأمريكيين جنوبها. ويفصل بينهما خط عرض 38 درجة. هذا الخط الذي سرعان ما أصبح تعبيرا عن حدود واقعة تفصل بين المنطقتين.

وفي 25 يونيو 1950 عملت القوات الكورية الشمالية على تخطي خط 38 درجة للاتجاه جنوبا دون أن تلاقي سوى مقاومة خفيفة من القوات الجنوبية، مما دفع الولايات المتحدة إلى دفع مجلس الأمن إلى إدانة كوريا الشمالية واتخاذ توصية في 7 يوليوز 1950 يمنح بمقتضاها مجلس الأمن للولايات المتحدة قيادة القوات الموحدة للأمم المتحدة.

إلا أن تدخل القوات الصينية "التطوعية" إلى جانب الكوريين الشماليين، أدى إلى تراجع القوات الأممية (المكونة من 90% من القوات الأمريكية)، بل إلى احتلال سيول عاصمة كوريا الجنوبية. مما دفع الجنرال Mc Arthur إلى طلب السماح له بضرب الصين بالقنبلة النووية. إلا أن عزل هذا الأخير من قبل الرئيس الأمريكي ترمان وتعيين الجنرال Dirgway Mathew مما أفضى إلى بدء المفاوضات على أساس خط 38 درجة كحد بين الكوريتين. وقد شكل الثقل النووي في هذه الأزمة سببا في التخفيف من حدتها.

المبحث الثاني: "النظام الدولي الجديد"

يفترض وجود نظام دولي جديد توزيعا للنفوذ والقوة بين مختلف الفاعلين الأساسيين في الساحة الدولية خلال مرحلة معينة، ووجود ضوابط دولية تستند إلى المؤسسات وقوة القانون؛ ترسيخ العدالة لا الفوضى؛ وقد يكون هذا النظام أحاديا أو ثنائيا أو متعدد الأقطاب.

فبعد مرور قرابة ثلاثة عقود من الزمن على انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، وما رافق ذلك من أحداث وتبدلات دولية متسارعة؛ يبدو أن العالم لم يرس بعد على نظام واضح المعالم؛ بالرغم من التبشير الذي أطلقته الولايات المتحدة في بداية القرن الماضي ببزوغ "نظام دولي جديد".

فبعد سيادة نظام دولي عكس موازين القوى السائدة الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية وترجمت ضوابطه في ميثاق الأمم المتحدة، عرف العالم تحولات متسارعة كشفت قصور وعجز مبادئ القانون الدولي عن مقاربة الأوضاع الدولية الجديدة، وهو الأمر الذي فتح المجال واسعا لظهور عدة ممارسات انفرادية، تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة (أزمة لوكربي، والتدخل الأمريكي في الصومال، وأزمة كوسوفو، وأزمة الخليج الثانية، واحتلال العراق، والعدوان الإسرائيلي المتكرر على الفلسطينيين).

هذه الوضعية دشنت لواقع دولي طرحت بشأنه مجموعة من الإشكالات بشأن حقيقة هذا النظام في ظل أزمة القانون الدولي وقصور الأمم المتحدة، مما يجعلنا نطرح التساؤل التالي، هل يمكن اعتبار نهاية الحرب الباردة دشنت لمرحلة جديدة تسمى "النظام الدولي الجديد" سيسود فيها العدل والمساواة بين جميع الدول كما بشرت بذلك الإدارة الأمريكية؟ أما أن الأمر لا يعدو أن يكون استمرارا لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والمنظومة الغربية بصفة عامة بفرض هيمنتها على الساحة الدولية، باستعمال آلية ووسائل تختلف عن تلك التي كانت تستعمل خلال فترة الحرب الباردة؟.

لذلك سنعمل على تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين وهما:

المطلب الأول: مفهوم النظام الدولي الجديد

المطلب الثالث: حقيقة النظام الدولي الجديد

المطلب الأول: مفهوم النظام الدولي الجديد

إن "النظام الدولي" هو مصطلح ذو نشأة غربية، وهو يحمل أكثر من دلالة، فبالإضافة إلى كونه يعبر عن شكل لتوزيع القوى بين الفاعلين الأساسيين في الحياة الدولية، فإنه يحمل في بعض أوجهه دلالة معيارية كسيادة العدل ووجود قواعد ثابتة تحكم التفاعلات الدولية.

ومن شروط قيام هذا النظام؛ ضرورة وجود نوع من التوازن بين القوى الدولية الرئيسية فيه وإقرارها بوجوده، وإقرار الأطراف الدولية بضوابطه بصورة تضمن استقراره، وعدم تفشي نزاعات وأزمات خطيرة تهدد أركانه.

ويعرف أحد الفقهاء النظام الدولي باعتباره: "مجموعة من الحقائق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحكم علاقات المجتمع الدولي بكل أشخاصه ومؤسساته وبكل أنساقه القيمية والقانونية، التي تعبر عن هذه الحقائق والتي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض، وعلاقات الدول بالمجتمع الدولي ككل وعلاقات المجتمع الدولي بالطبيعة وآليات التنفيذ لهذه العلاقات"

ويهدف النظام الدولي أساسا إلى تحقيق نوع من الاستقرار في العلاقات بين الدول الرئيسية فيه، لأن ذلك هو الذي يحول دون نشوب حروب شاملة، وهناك شرطان رئيسيان لتأمين ذلك:

الأول:أن تكون علاقات القوة بين الدول الرئيسية تتصف بالتوازن.

ثانيا: أن تكون هذه الدول راضية على هذا النظام أو على الأقل غير مستاءة منه، بحيث لا تحاول دولة رئيسية تغييره بالقوة أو تغيير موازين القوة فيه لصالحها، أي أن يكون هذا النظام قادرا على تأمين مصالح الدول الرئيسية فيه، بحيث يمكنها من تحقيق ازدهارها وقوتها.

وتعود فكرة "النظام الدولي الجديد" إلى سنوات الخمسينيات من القرن المنصرم، عندما طالبت دول العالم الثالث ببلورة "نظام عالمي جديد" يسمح بتوسيع قاعدة للشراكة الدولية، بعيدا عن الهيمنة والتوتر، وهو ما تبلور في عدد من المقررات والتوصيات الصادرة عن حركة عدم الانحياز.

وفي أعقاب انهيار المعسكر الشرقي ونهاية الصراع بين الشرق والغرب، عملت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على استثمار هذه الأوضاع والتحولات في تأسيس علاقات دولية مبنية على مفاهيم جديدة خدمة لمصالحها.

وموازاة مع ذلك؛ برزت مقولات سياسية وأكاديمية حاولت إيجاد تفسيرات لهذه المتغيرات والتنبؤ لنوع وطبيعة الصراعات العالمية المرتقبة؛ من قبيل مقولة "نهاية التاريخ" ومقولة "صدام الحضارات" التي اختزلت الصراعات المقبلة في الجوانب الدينية والثقافية كما رأينا سابقا.

وفي غمرة هذه التحولات الدولية التي تميزت ببروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب مهيمن على الساحة الدولية، قامت هذه الأخيرة بالترويج لـ"نظام دولي جديد"، حيث أن الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الأب" كان أول من استعمل هذا المصطلح في مطلع التسعينيات من القرن الماضي بمناسبة إرسال القوات الأمريكية إلى الخليج في أعقاب أزمة الخليج الثانية التي اندلعت بعد دخول القوات العسكرية العراقية إلى دولة الكويت.

ففي الحادي عشر من شهر شتنبر من سنة 1990 تحدث "بوش" عن بزوغ "عصر جديد" و "زمن السلام لكل الشعوب" وأشار إلى أن العالم يتجه نحو إقامة "نظام عالمي جديد" متحرر من الإرهاب، قوي في البحث عن العدل، وأكثر أمنا في طلب السلام ومبني على التعاون والإخاء ومواجهة الأخطار المحدقة بالسلم والأمن الدوليين وتعزيز دور الأمم المتحدة. إذن ما هي حقيقة هذا النظام الدولي الجديد الذي بشرت به الولايات المتحدة الأمريكية؟.

وفي هذا السياق؛ بدأ الاهتمام بمجموعة من القضايا الجديدة التي كانت مهملة طيلة زمن الحرب الباردة من قبيل مكافحة "الإرهاب" والمحافظة على البيئة ونشر الديمقراطية وفرض احترام حقوق الإنسان.. وواكب ذلك نوع من التفعيل "للأمم المتحدة أمام بعض القضايا؛ بعد شلل دام زهاء نصف قرن.

المطلب الثالث: حقيقة النظام الدولي الجديد

أثار التبشير الأمريكي بهذا النظام مجموعة من ردود الفعل في حينه، داخل الأوساط السياسية والأكاديمية؛ تراوحت بين مقر بوجود هذا النظام وبين منكر له، فيما برز رأي ثالث حاول التوفيق بين الرأيين السابقين، واعتبر أن الأمر لا يعدو أن يكون سوى تحولات تعبر عن نظام دولي في بداياته الأولى.

فأصحاب الرأي الأول؛ يؤكدون صحة وجود هذا النظام، ويعتبرون أن ذلك من الحقائق السياسية الدولية، ويعتقدون بأن هناك ما يكفي من المستجدات الفكرية والسياسية الدولية تدل على وجوده، وبأن هذا الأخير مختلف كثيرا عن النظام الدولي القديم.

كما يرى رواد هذا الرأي أن هذا النظام يبشر بالعدالة التي سوف تسود بالاعتماد المتبادل بين سائر أعضاء المجتمع الدولي وعودة الحقوق المهضومة لأصحابها. ويرصدون أهم خصائصه:

- انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي؛
- بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى ووحيدة؛
- دعم دور الأمم المتحدة باعتبارها تجسد المشروعية الدولية؛
- تراجع مكانة القوة العسكرية في إدارة العلاقات الدولية، وتزايد الاهتمام الدولي بالقضايا الاقتصادية؛
- اتساع نطاق التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي، وتزايد حدة الصراعات بين الشمال والجنوب.

والقول بانهيار نظام القطبية الثنائية والتأريخ لـ"نظام دولي جديد" لا يتجاهل تراجع القوة الأمريكية أمام تصاعد بعض القوى الاقتصادية الكبرى كاليابان والصين وأوروبا بقيادة ألمانيا الموحدة، ولكن أيضا لا يسلم بعدم حصول تغيير بنيوي في طبيعة العلاقات الدولية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

أما أصحاب الرأي الثاني؛ فيشككون في صحة وجود هذا النظام، ويعتبرون أن كل ما جرى في العالم من تحولات ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، لا يرقى إلى مستوى بناء "نظام دولي جديد"، وإنما يظل مجرد تغيرات وأوضاع دولية جديدة.

بل إن هناك من اعتبر أن الأمر يتعلق بمؤامرة وخدعة قادتها الولايات المتحدة الأمريكية عبر رفع هذه الشعارات والمفاهيم المضللة، لأن مقولة هذا النظام، ما هي إلا تكريس لمشاعر النصر والتفوق الغربي ونظامه الليبرالي التي بلورها "فرنسيس فوكوياما" في نظريته المرتبطة بنهاية التاريخ، التي تعتبر أن نموذج الحكومة الغربية الليبرالي هو الشكل النهائي للحكومة الإنسانية، وبالتالي يعتبر هذا الاتجاه أن الاعتقاد بوجود هذا النظام هو في حد ذاته مجازفة.

فالنظام الذي بشرت بقدومه الولايات المتحدة الأمريكية وبعدالته وإنصافه وجدّته –بحسب هذا الرأي- وزيادة على كونه نظاما غربيا على مستوى طروحاته ومنشئه وأهدافه، لازالت المشروعية الدولية تطبق فيه بشكل انتقائي ولازالت القوة هي التي تفرض الأمر الواقع.

حيث أضحى القانون الدولي كآلية تستخدمها الكثير من الدول الكبرى في سبيل تحقيق مصالحها الخاصة... وبالتالي، فالأمر -بحسب هذا الرأي- لا يتعلق بمولد نظام دولي جديد تسوده العدالة وسيادة القانون وتوازن القوى، وإنما يتعلق بوضع دولي تنتهك فيه المشروعية الدولية، وتتزعم مقاليده الولايات المتحدة الأمريكية.

وبين الرأي الأول القاضي بوجود هذا النظام، والرأي الثاني الذي ينفي ذلك، نجد رأيا ثالثا حاول التوفيق بينهما، يؤكد على أن هذا النظام هو في أحسن الأحوال، نظام لا زال قيد التكوين، ويمر بمرحلة التأسيسية الأولى.

ف"النظام الدولي الجديد" بحسب هذا الرأي، هو أمر يتعلق بالمستقبل أكثر منه بالحاضر، فهو لم يكتمل بعد، بل هو مجرد فكرة لم تتجسد على نطاق واسع وكما يجب من الناحيتين: الواقعية والفعلية.

فأصحاب هذا الرأي ينبهون إلى مراحل ومعالم هذا النظام الرئيسية، لم تكتمل بعد ولا زالت غير معروفة، فالعالم يمر بمرحلة انتقالية يشوبها نوع من الغموض والعتمة، قد تستغرق سنوات طويلة لتظهر فيه بشكل واضح ملامح القوى الدولية الكبرى، ولتتحدد المعالم الحقيقية للعلاقات الدولية، فالأوضاع الراهنة يكتنفها نوع من الاضطراب وعدم الاستقرار.

ومن ثم فـ"النظام الدولي الجديد" بحسب هذا الرأي، هو أمر يتعلق بالمستقبل أكثر منه بالحاضر، وما يثيره من تساؤلات أكثر مما يقدمه من إجابات واضحة، ولذلك يخلص رواد هذا الاتجاه إلى أن النظام الدولي القديم قد انتهى فعلا، غير أن النظام الذي حل محله لم يتبلور بعد بشكل جلي، ولم تتحدد معالمه وأسسه وثوابته والقوى الرئيسية الفاعلة فيه.

على مدار التاريخ البشري شهدت مختلف الإمبراطوريات الكبرى، انحدارا وتراجعا أحيانا وانهيارا أحيانا أخر، بعد فترة من الرقي والازدهار، نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية.

وضمن هذا السياق، وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة وما نتج عنه من غياب منافس قوي وعنيد، خلا الجو للولايات المتحدة لتبسط هيمنتها على الشؤون العالمية، وأعلنت قيادتها وزعامتها لهذا العالم المتحول. غير أن هذا المعطى لم يدم طويلا لكون زعامة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم أصبحت تواجه مجموعة من الإكراهات والتحديات، نظرا لبروز بعض القوى الدولية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية كالصين.

لذلك سنعمل على تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على الشكل التالي:

المبحث الأول: مقومات الزعامة الأمريكية في مواجهة التحديات

المبحث الثاني: الصين وتحولات النظام الدولي الراهن

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي المستفيد الأكبر بل الأوحد من التحولات التي شهدتها الساحة الدولية ما بعد الحرب الباردة، بصورة مكنتها من الاستئثار بموقع القيادة في عالم اليوم، غير أن الأمر لا يخلو من صعوبات وتحديات، سواء على المستوى الداخلي في ارتباطه بوجود مجموعة من التراجعات الاقتصادية... أو على المستوى الدولي، في علاقة ذلك بتصاعد أدوار بعض القوى الكبرى كالصين، لذلك سنحاول الإجابة في هذا المبحث على سؤالين رئيسيين وهما:

ما هي مقومات الزعامة الأمريكية للشؤون الدولية؟

وما هي التحديات التي تواجهها في هذا الإطار؟

للإجابة على هدين السؤالين سنقسم هذا المبحث على الشكل التالي:

المطلب الأول: مقومات الريادة الأمريكية للشؤون الدولية

المطلب الثاني: الزعامة الأمريكية في مواجهة التحديات

المطلب الأول: مقومات الريادة الأمريكية للشؤون الدولية

عرف مفهوم القوة في حقل العلاقات الدولية تطورا كبيرا، بالموازاة مع مختلف التحولات والتطورات التي شهدها العالم، فبعد أن ظل يقتصر على العوامل العسكرية والجغرافية والبشرية، ثم الاقتصادية في مرحلة لاحقة، انضافت إليه عوامل أخرى، أكثر حيوية وأهمية من قبيل اعتماد التكنولوجيا الحديثة واكتساب المعلومات، والحضور الدبلوماسي الدولي، وفعالية المؤسسات السياسية.

الولايات المتحدة تتمتع بإمكانات ومقومات فريدة، عسكرية وسياسية وثقافية واقتصادية مدعمة بقدرات تكنولوجية هائلة وإمكانيات بشرية مدربة ومتطورة، مستندة إلى مؤسسات سياسية وقانونية داخلية قوية وفعالة، بالإضافة إلى إمكانات إعلامية واسعة ومؤثرة، ما أسهم بشكل جلي في تثبيت حضورها الدولي الوازن والفاعل واستفرادها بتدبير الشؤون الدولية في تجلياتها المختلفة.

وضمن هذا السياق، وباستحضار العامل العسكري، تخصص هذه الدولة ميزانية سنوية ضخمة لاستثمارها في هذا المجال، وقد استطاعت بذلك أن تراكم ترسانة عسكرية ضخمة كمّا ونوعا، بدءا بالأسلحة التقليدية ثم النووية، وصولا إلى الأنظمة الدفاعية المتطورة، ما أهلها لتكون أكبر قوة عسكرية في العالم.

كما عملت على تقويض القدرات النووية لخصومها والحيلولة دون استثمار القوى الاقتصادية الكبرى في هذا المجال، كما هو الشأن بالنسبة لألمانيا واليابان، لإمكاناتها الاقتصادية والتكنولوجية في المجال العسكري.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فهذه الدولة التي تملك إمكانات فلاحية وصناعية وخدماتية كبيرة، توظّف شركاتها العملاقة، وتستثمر بعض المؤسسات الاقتصادية العالمية التي تسيطر عليها كمنظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في تدعيم وتفعيل مواقفها وسياساتها على الصعيد الدولي.

فقد استطاعت الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أن تسيطر على مجمل الاقتصاد العالمي وتتحكم فيه، حيث سعت إلى بناء نظام اقتصادي دولي يخدم مصالحها، من خلال المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية التي أفرزها نظام 'بريتون وودز' وعن طريق حقوقها التصويتية بهذه المؤسسات وقدرتها على التحكم في مسارها.

بالإضافة إلى سيطرة شركاتها العملاقة على حركة رؤوس الأموال والاستثمار والتبادل التجاري الدولي، مع الدفع بالقوى الاقتصادية الدولية الكبرى المنافسة لها كاليابان ودول الاتحاد الأوروبي إلى القبول بالتبادل العالمي وفقا لشروطها.

وهو ما جاء نتيجة تميز الولايات المتحدة الأمريكية بارتفاع نسبة الاستثمار في عمليات البحث والتطوير، ففي عام 2007 كانت هذه الأخيرة رائدة في الإنفاق على البحث العلمي بما يقدر بـ 396 مليون دولار، تليها آسيا بـ 377 مليون دولار، ثم الاتحاد الأوروبي بـ 263 مليون دولار. وتنفق الولايات المتحدة الأمريكية2,7% من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير، أي نحو ضعف ما تنفقه الصين.

ناهيك عن تزايد تسجيل براءات الاختراع التي وصلت إلى 80 ألف براءة اختراع في عام 2007، وهو ما يفوق دول العالم مجتمعة، وتتفوق الولايات المتحدة الأمريكية على باقي الدول في الإنفاق على التعليم العالي الذي يعد نجاحا اقتصاديا للولايات المتحدة الأمريكية في عصر ثورة المعلومات، فهي تنفق على التعليم ضعف إنفاق فرنسا وألمانيا واليابان. وفي تقييم Times Higher Education لعام 2009، جاءت ست جامعات أمريكية ضمن أفضل عشرة جامعات في العالم. وفي دراسة Shanghai Jiao University لعام 2010 جاءت سبع عشرة جامعة أمريكية ضمن أفضل عشرين جامعة في العالم، بالإضافة إلى حصول مواطني الولايات المتحدة الأمريكية على أكبر عدد من جوائز نوبل، كما أن معدل النشر العلمي أعلى من أي دولة أخرى.

وعلى مستوى الحضور الدبلوماسي والسياسي على امتداد مناطق مختلفة من العالم، فهو حضور فعال منذ نهاية الحرب الباردة، بالموازاة من انتشارها العسكري في جميع أرجاء العالم، فهي تعتبر أكثر الدول التي لها قواعد عسكرية خارج أراضيها.

على امتداد أكثر من عقدين على نهاية الحرب الباردة، لم تستطع أي دولة إزاحة الولايات المتحدة عن موقفها، فاليابان، ورغم منجزاتها الكبرى في العديد من المجالات، فمازالت تبعيتها للغرب قائمة على مختلف الواجهات، كما أنها لم تستطع التخلص بعد من مشاكلها الاقتصادية والمالية، فيما يعوزها تصور واضح المعالم لقيادة العالم، وهو ما يجعلها غير قادرة على فرض قطبيتها دوليا في المرحلة الراهنة.

في حين ما زالت الصين ذات الثقل البشري الهائل والمؤشرات الاقتصادية المذهلة، وبعد أن قدمت تنازلات سياسية واقتصادية للولايات المتحدة كمقابل للدخول في منظمة التجارة العالمية، منشغلة بتطوير تنميتها الداخلية وتعزيز وحدتها الترابية ومحاولة اللحاق بالثورة التكنولوجية.

أما روسيا، فقد ظلت منشغلة لسنوات بالإشكالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي تمخضت عن تفكك الاتحاد السوفييتي؛ حيث تعايشت في كثير من الأحيان مع التوجهات الأمريكية بصدد مختلف الأزمات والقضايا الدولية والإقليمية.. قبل أن تعود للساحة الدولية عبر بوابة بعض الأزمات الدولية

في الفترة الأخيرة؛ كما هو الشأن بالأزمة السورية، والأزمة الأوكرانية ومؤخرا الأزمة الليبية، غير أن إمكاناتها وحضورها يظل أقل بكثير –واقعيا- مما هو متاح للولايات المتحدة في هذا الخصوص.

ورغم المكتسبات الاقتصادية التي حققها الاتحاد الأوروبي في العقود الأخيرة؛ فإنه لم ينسلخ عن التبعية للولايات المتحدة الأمريكية عسكريا واقتصاديا وبصدد تدبير العديد من القضايا الدولية الراهنة، كما أنه لم يفلح في صياغة سياسة خارجية موحدة، وهو ما عكسه التباين بصدد التعاطي مع المشكلات المالية التي لحقت العديد من الدول الأعضاء.

إضافة إلى عدم القدرة على بلورة سياسة موحدة وبنّاءة إزاء قضايا الهجرة واللجوء التي طرحت بحدة في السنوات الأخيرة...فيما بدأ الشرخ يصيب هيكل الاتحاد مع قرار بريطانيا القاضي بالانسحاب منه في الآونة الأخيرة.

المطلب الثاني: الزعامة الأمريكية في مواجهة التحديات

رغم توافر مجموعة من المؤهلات التي تمنح للولايات المتحدة مكانة متميزة ورائدة في المجتمع الدولي، فإن هناك العديد من التحديات التي تواجهها بشكل جدي.

فعلى الصعيد الداخلي، بدأت تعتري الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة صعوبات عدة من بينها الركود، بالإضافة إلى الخطر الذي يفرضه تحدي نضوب مصادر الطاقة بهذا البلد، كما تراجعت نسبة ما قدمته هذه الدول من معارف وتكنولوجيا جديدة في العالم، ضعف البنية الداخلية وهو ما أوضحته أزمة كورونا فشل الولايات المتحدة الأمريكية في التعاطي مع هذه الأزمة.

أما على الصعيد الخارجي، فقد لوحظ في السنوات الأخيرة أن هناك سعيا حثيثا لبعض الدول لتأكيد حضورها الدولي، فالصين تعرف تطورا اقتصاديا مهما تشهد عليه معدلات النمو القياسية التي فاقت كل التوقعات، فيما بدأت روسيا تتعافى من مشاكلها الداخلية، وأصبحت تسعى من حين لآخر إلى لعب أدوار متزايدة على الصعيدين الإقليمي (منطقة شرق أوروبا) والدولي (الأزمة السورية).

وعلى الجانب العسكري، تزايدت التحديات أيضا، فهناك العديد من الدول التي تمتلك ترسانة عسكرية مهمة ومتطورة، فيما تمكنت العديد من الدول من اختراق النادي النووي كالهند وباكستان وكوريا الشمالية، وعموما فالترسانة العسكرية الضخمة التي تمتلكها الولايات المتحدة، لم تكن في يوم من الأيام ما كفيلة بحماية الدول والإمبراطوريات من مخاطر الانهيار أو ضامنة لبقائها، ولنا في النموذج السوفييتي دليلا قويا على ذلك.

وعلى الصعيد السياسي والدبلوماسي، فإن إقدام الولايات المتحدة على ممارسة بعض التدخلات في مناطق مختلفة، واستثمار مجلس الأمن بشكل منحرف، في سبيل تحقيق أهداف ومصالح خاصة، وعدم التوقيع على العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية المرتبطة بمجالات مهمة (نذكر ضمن هذا السياق، عدم التوقيع على بروتوكول كيوتو، ومعارضة إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الدائمة وكذا الانسحاب من مؤتمر دوربان حول التمييز العنصري...) كلها تشكل عوامل تؤجج الرفض الدولي لهذه الزعامة.

رغم كل التحديات الراهنة التي تواجه الولايات المتحدة، سواء تعلق بتأثيرات الأزمة المالية في اقتصادها، أو بصعود بعض القوى الإقليمية، أو بالارتباكات التي خلفتها العديد من تدخلاتها على امتداد مناطق مختلفة من العالم، ستظل القطبية الأمريكية المعلنة من جانب واحد قائمة ولو مرحليا، بالنظر لمقومات القوة الاقتصادية والعسكرية والثقافية والسياسية والتكنولوجية التي اجتمعت لديها دون غيرها من القوى الدولية الأخرى، وبالنظر لحرصها الأكيد على توظيف هذه المقومات خدمة لهذه الزعامة.

المبحث الثاني: الصين وتحولات النظام الدولي الراهن

منذ نهاية الحرب الباردة، ظلت الصين منشغلة بمجموعة من الأولويات الداخلية في علاقتها باسترجاع بعض الأقاليم وتعزيز مسارات التنمية الداخلية، ورغم توجهاتها الحثيثة نحو تعزيز مكانتها الاقتصادية على الصعيد الدولي؛ إلا أن طرح قطبيتها كفاعل سياسي دولي لم يتبلور بعد بشكل واضح.

ومع ذلك، ثمة الكثير من الأسئلة التي تطرح بصدد المكانة الدولية للصين؛ ومدى قدرتها على التأثير في مسار النظام الدولي الراهن؛ وفرض قطبيتها بصورة أكثر حضورا؛ وبخاصة على مستوى الانخراط في إدارة قضايا وأزمات هذا العالم المتحول...

إن تبوّأ مكانة فاعلة في النظام الدولي مشروطة بوجود إرادة سياسية في هذا الخصوص؛ وباعتماد الاستقلالية والرؤية الإستراتيجية في اتخاذ القرارات والمبادرات الخارجية؛ وامتلاك مقومات الريادة وحسن توظيفها خدمة للأهداف المتوخاة؛ علاوة على اعتماد سياسات مبادرة تتجاوز الانكفاء والحياد.

تشير الممارسات الدولية إلى أن الواقع الدولي الراهن ما زال مرشحا للتفاعل والتطور، كما أن انفراد الولايات المتحدة بالشأن الدولي يظل مرحليا بالنظر إلى ما تعرفه الساحة الدولية من إشكالات وانحرافات على مستوى تطبيقات قواعد القانون الدولي أو إرساء نظام عالمي واضح المعالم، وهو ما يؤكد أن مكانة الصين كقطب دولي وازن، تفرض نفسها بقوة في المرحلة الراهنة ... خصوصا وأن هناك إقرارا من القوى الدولية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية نفسها والاتحاد الأوروبي... بأهمية الصين كفاعل وازن ومؤثر وبضرورة دمجها في المؤسسات الدولية القائمة.

لذلك سنعمل على تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين على الشكل التالي:

المطلب الأول: المكانة الدولية للصين.. الإمكانات والإكراهات

المطلب الثاني: الصين ومستقبل النظام الدولي

المطلب الأول: المكانة الدولية للصين.. الإمكانات والإكراهات

تتوافر للصين مجموعة من المقومات والمؤهلات التي تجعل منها إحدى القوى الوازنة على الصعيد الدولي؛ فعلاوة على إمكانياتها البشرية الهائلة المتعلمة والمدربة؛ وشساعة مساحتها، يشهد هذا البلد تطورا اقتصاديا مذهلا ومتسارعا... كما أنه يحظى بمكانة دولية متميزة من حيث استثمار وتطوير التكنولوجيا الحديثة واعتماد الطاقة المتجددة كاختيار استراتيجي؛ علاوة على انجازاته على مستوى غزو الفضاء.

يناهز عدد سكان الصين المليار والنصف نسمة، ما يمثل زهاء خمس ساكنة العالم، وهو ما ترى فيه مقوما أساسيا يخدم التنمية في أبعادها المختلفة... فيما تمتد على مساحة جغرافية شاسعة ومتنوعة، تختزن مجموعة من الخيرات والثروات.

تتأسس التنمية في الصين على ثلاثة مقومات رئيسية هي الزراعة والصناعة والتطور العلمي والتكنولوجيا الحديثة، فعلى هذا المستوى تبدل الصين جهودا كبيرة لإدماج التقنيات الحديثة في مختلف القطاعات، ما جعلها ضمن أربع قوى دولية الأكثر استثمارا في هذا المجال الحيوي، حيث تخصص إمكانيات مالية ضخمة في مجالات البحث العلمي واقتصاد المعرفة.

أما على المستوى الاقتصادي، تستأثر الصين بنسب نمو قياسية عالميا؛ وبأكبر الاحتياطيات النقدية في العالم، كما أن اقتصادها لم يتضرر بشكل كبير بتداعيات الأزمات المالية الدولية الأخيرة مقارنة مع عدد من الدول الغربية، وتمثل القوة الاقتصادية العالمية الثانية، بفضل صناعاتها الضخمة في مجال الصلب والحديد والتكنولوجيا الحديثة، بما فيها المرتبطة بغزو الفضاء.

وفي ظل الصراعات الأوروبية الداخلية حول توزيع كميات اللقاءات أكدت الصين أن الدول الإفريقية ستكون من البلدان الأوائل التي ستستفيد من اللقاء المصنوع في الصين، ما جعل اللقاح الصيني لاحقا ينافس اللقاحات البريطانية والأمريكية في إطار صراع المخابر الصيدلانية والبيولوجية التي ستشكل أحد محاور صراعات القوة الاقتصادية والتجارية المستقبلية.

ولعل ما يبرز قوة الاقتصاد الصيني هو أن هذا البلد يعتبر ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تضاعف استهلاكها النفطي بين عامي 2005 و2016، إذ انتقل من حوالي 6,8 مليون برميل نفط يوميا، إلى 11,3 مليون برميل يوميا. ومن المنتظر أن يصل إلى 18 مليون برميل يوميا في عام 2035.

وتوظف الصين إمكاناتها المالية الضخمة في تعزيز استثماراتها الخارجية في مناطق مختلفة من العالم، بالصورة التي تجعل منها فاعلا اقتصاديا دوليا حقيقيا بحيث أصبحت في سنة 2016 ثاني مستثمر على المستوى الدولي... كما تعتبر ثاني أكبر دولة من حيث استضافة الاستثمارات الخارجية بعد الولايات المتحدة الأمريكية. وبذلك فقد بلغ ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2014 نحو 17.617 تريليون دولار، ما يمثل 16,32% من حجم الناتج العالمي الإجمالي لنفس العام.

ولقد منحت أزمة كورونا الصين فرصة لتسويق قوتها الناعمة على المستوى الدولي، فقد كان قرار الصين بإرسال أطقم ومعدات طبية إلى أوروبا تمرينا جيوسياسيا يشير إلى إرادة الصين لعب دور الهيمنة والاستفادة من الفراغ المتزايد الذي تخلقه الولايات المتحدة الأمريكية. كما مكنت هذه الجائحة الدبلوماسية الصينية لترويج تزايد أهمية المكانة الصينية في إفريقيا، من خلال الهبات والتبرعات التي قدمتها للدول الإفريقية؛ والمتمثلة في التجهيزات الوقائية الطبية لمواجهة الجائحة.

وفي ظل الصراعات الأوروبية الداخلية حول توزيع كميات اللقاءات أكدت الصين أن الدول الإفريقية ستكون من البلدان الأوائل التي ستستفيد من اللقاء المصنوع في الصين، ما جعل اللقاح الصيني لاحقا ينافس اللقاحات البريطانية والأمريكية في إطار صراع المخابر الصيدلانية والبيولوجية التي ستشكل أحد محاور صراعات القوة الاقتصادية والتجارية المستقبلية.

ولعل ما يبرز قوة الاقتصاد الصيني هو أن هذا البلد يعتبر ثاني أكبر مستهلك للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تضاعف استهلاكها النفطي بين عامي 2005 و2016، إذ انتقل من حوالي 6,8 مليون برميل نفط يوميا، إلى 11,3 مليون برميل يوميا. ومن المنتظر أن يصل إلى 18 مليون برميل يوميا في عام 2035.

وتوظف الصين إمكاناتها المالية الضخمة في تعزيز استثماراتها الخارجية في مناطق مختلفة من العالم، بالصورة التي تجعل منها فاعلا اقتصاديا دوليا حقيقيا بحيث أصبحت في سنة 2016 ثاني مستثمر على المستوى الدولي... كما تعتبر ثاني أكبر دولة من حيث استضافة الاستثمارات الخارجية بعد الولايات

المتحدة الأمريكية. وبذلك فقد بلغ ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2014 نحو 17.617 تريليون دولار، ما يمثل 16,32% من حجم الناتج العالمي الإجمالي لنفس العام.

مما مكن الصين أن تتحول في عام 2012 إلى أكبر قوة تجارية في العالم بحجم تجاري بلغ 3,89 تريليون دولار أمريكي، لتتجاوز لأول مرة الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفع حجم التجارة الخارجية الصينية إلى أربعة تريليونات دولار في عام 2015. وبذلك ارتفعت نسبة صادراتها من مجمل الصادرات العالمية من 4,7 بالمئة سنة 2000 إلى 23,1 بالمئة سنة 2013، في حين تراجعت نظيراتها الأمريكية والأوروبية من 23,2 بالمئة و29,6 بالمئة إلى 9,2 بالمئة و 20,2 بالمئة على التوالي، حسب معطيات صندوق النقد الدولي.

أما فيما يتعلق بالجانب العسكري؛ تخصص الصين ميزانية هامة لتطوير إمكانياتها العسكرية، وتشير الدراسات إلى أن هناك تزايد مستمر في الميزانية العسكرية الصينية بواقع 10% سنويا؛ بما يجعلها تحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث حجم الإنفاق العسكري... حيث بلغ إنفاقها في هذا الخصوص ما يزيد عن 150 مليار دولار عام 2016، وتمتلك الصين إمكانيات عسكرية ضخمة، بأكبر جيش مدرب في العالم يقدر بحوالي مليوني ونصف عسكري وإمكانياتها النووية الكبيرة... وقد ولجت الصين النادي النووي منذ عام 1964.

ورغم ذلك، يعتقد البعض أنه وفي مقابل اندفاع السياسة الخارجية الصينية في المجال الاقتصادي، لا تزال علاقتها الأمنية والعسكرية محافظة ومترددة بصورة عامة. كما تشير الكثير من الدراسات والأبحاث إلى أن التفوق العسكري الأمريكي سيظل قائما، رغم المكتسبات التي تحققها الصين في هذا الصدد، وهو ما يؤكد حجم الاستثمارات الأمريكية وتوظيف التكنولوجيا المتطورة في هذا الصدد وتحكمها في سوق تجارة السلاح على المستوى الدولي، علاوة على الانتشار العسكري الأمريكي على امتداد مناطق العالم.

تحظى الصين بحضور وازن داخل المؤسسات الدولية بما يجعلها مؤثرة في مسارات العلاقات الدولية، فهي تتمتع بالعضوية الدائمة داخل مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة والمسؤول عن السلم والأمن الدوليين.

غير أنه رغم كل هذا، فالصين لازالت تواجه مجموعة من التحديات والاكراهات مرتبطة بالفوارق في التنمية بين المناطق الساحلية والداخلية، وارتفاع وثيرة التلوث الذي أصبحت تعاني منه البلاد، واستمرار مشكل جزيرة تايوان المطالبة بالانفصال عن الصين وهو ما ترفضه هذه الأخيرة.

بالموازاة مع تزايد اعتمادها –أي الصين- على الطاقة المستوردة من الخارج ، فقد أصبحت الصين مستوردا كليا خالصا للنفط منذ عام 1993، وفي عام 2000 وصل صافي وارداتها النفطية إلى ما يقل قليلا عن 1,5 مليون برميل يوميا، ليتضاعف سبع مرات في عام 2017، إذ باتت الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، متقدمة على الولايات المتحدة الأمريكية. فحسب تقرير صادر عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تجاوزت الصين الولايات المتحدة في استيراد النفط الخام عام 2017؛ إذ وصلت واردتها إلى 8,4 ملايين برميل في اليوم، مقابل 7,9 ملايين برميل للولايات المتحدة.

المطلب الثاني: الصين ومستقبل النظام الدولي

تشير الكثير من المعطيات والممارسات إلى أن الصين تتجه بصورة مرنة وملطفة نحو المساهمة في التأسيس لنظام دولي متعدد الأقطاب. وتحاول في ذلك الموازنة بين علاقاتها المتينة مع القوى الدولية الكبرى كروسيا وأمريكا والاتحاد الأوروبي من جهة، وعلاقتها المتميزة مع الدول الصاعدة والنامية.

وتتفادى الصين أية مواجهة مباشرة مع الطرف الأمريكي في سبيل تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي، فقد أشار وزير الخارجية الصيني "وانغ يي" أن بلاده لا تحاول بناء نظام منافس بقدر ما تسعى إلى لعب دور أكبر في النظام الدولي القائم.

ثمة أولويات تركز عليها الصين في الوقت الراهن من شأنها دعم الدور الصيني الدولي في المرحلة القادمة، فهي من جهة أولى، تحرص على استقرار نظامها السياسي ودعم انفتاحه على المتغيرات الداخلية والخارجية في أبعادها الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، إضافة إلى الاستمرار في تحقيق التطور والنمو الاقتصادي، مع الحرص على تحقيق وحدتها، وتعزيز تواصلها وعلاقتها مع محيطها الإقليمي والدولي.

ومع ذلك، لا أحد ينفي بأن الصين أضحت طرفا وازنا في عالم اليوم؛ سواء على المستوى الاقتصادي والمالي، أو فيما يتعلق بتدبير مجموعة من القضايا الدولية الراهنة المرتبطة بتعزيز السلام العالمي والحد من التسلح..

يشير البعض إلى أن الصين اعتمدت سياسة خارجية ترتكز على تحقيق ثلاث أهداف أساسية خلال القرن الحادي والعشرين، هي تعزيز التنمية الاقتصادية، وضمان أمن الدولة، وتحمل مسؤولية دولية حقيقية.

وأمام هذا التطور الحاصل في المكانة الدولية للصين تناسلت الكثير من الأبحاث والدراسات التي تتحدث عن عصر صيني قادم في المدى المتوسط الذي لن يتجاوز منتصف القرن الحالي في أبعد تقدير.

وعلى مستوى العلاقات الأمريكية-الصينية، تزايد الاهتمام الأمريكي بالشأن الصيني على الواجهات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية.. وهو ما يعكسه حجم الدراسات والتقارير والأبحاث التي تراكمها المراكز العلمية والمؤسسات الجامعية والأمنية في هذا الخصوص

وإذا كانت التقارير والمعطيات الإحصائية تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية أضحت شريكا اقتصاديا رئيسيا للصين، فإنه لازالت هناك بعض القضايا الخلافية بين الطرفين وهي تتنوع بين قضايا اقتصادية وتجارية وسياسية وأمنية واستراتيجية، إضافة إلى مشكلات تتصل بالأمن الإلكتروني. كقضية تايوان، وقضية حقوق الإنسان، والملاحة في بحر الصين الجنوبي، وقضايا العملات.

وتنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى التصاعد في الأدوار الصينية بقدر من الحذر والترقب؛ بالنظر إلى تأثيراته الاستراتيجية على المكانة الأمريكية في عالم ما بعد الحرب البادرة. خصوصا وأن الصين توجهت خلال العقدين الأخيرين إلى تأسيس تكتلات دولية جديدة كمجموعة البريكس (BRICS) التي تضم خمس دول تحظى بأسرع نمو اقتصادي عالميا (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا).

بالموازاة مع طرح مبادة الحزام والطريق، وتأسيس مؤسسات مالية جديدة تسعى من خلالها لتسهيل وتسريع عمليات التمويل والاستثمار وتبادل العملات وتنسيق أسواق السندات مع الدول الحليفة، باستحداث آليات تمويل واستثمار جديدة، وهي: البنك الآسيوي للتنمية، وبنك مجموعة البريكس (BRICS)، وصندوق طريق الحرير، فضلا عن بنك الاستثمار الآسيوي في البنى التحتية، الذي بادرت الصين إلى تأسيسه عام 2014، وهيئة التمويل التابعة لمنظمة شنغهاي للتعاون. في محاولة لإنهاء هيمنة الدولار الأمريكي كعملة للاحتياطات المركزية للنظام النقدي الدولي.

لذلك يرى الكثير من المراقبين أن التحولات الكبرى الجارية في الصين ستفرز حتما مولد قوة عالمية ستؤثر في مسار ومعالم النظام الدولي، فمكان الصين كقطب عالمي وازن تفرض نفسها بقوة في ظل التحولات الدولية الراهنة وما تشهده من انحرافات في عمل المؤسسات الدولية وتطبيقات مرتبكة لقواعد القانون الدولي وإخفاقات النظام الدولي الجديد الذي بشرت به الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى السياسي والدبلوماسي والاقتصادي.

لائحة المراجع المعتمد عليها

- إدريس لكريني، **العلاقات الدولية مفاهيم أساسية وقضايا معاصرة**، (مراكش: مكتبة المعرفة، 2018).
- بيترسوتش، **أسس العلاقات الدولية**، ترجمة منير محمود بدوي السيد، (الرياض، جامعة الملك سعود 2013).
- تيم دان، ميليا كوركي، وستيف سميث، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، ترجمة ديما الخضرا،(بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).
- جمال سلامة علي، **تحليل العلاقات الدولية دراسة في إدارة الصراع الدولي**، القاهرة، دار النهضة العربية، 2013).
- سعد الركراكي، **العلاقات الدولية الميراث والرهان**، (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية 199).
- سيد أحمد قوجيلي، **الصراع عل تفسير الحرب والسلم: دراسات في منطق التحقيق العلمي في العلاقات الدولية**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018).
- شكراني الحسين، بنية العلاقات الدولية وديناميتها، (مراكش: المطبعة والوراقة الوطنية، 2019).
- كريس براون، **فهم العلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث،(دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004).
- محمد النشطاوي، **العلاقات الدولية مقترب في دراسة النظريات والفاعلين وأنماط التفاعل**، (مراكش: مكتبة المعرفة، ط3، 2018).
- محمد الطاره عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس**، أطروحة الدكتوراه، جامعة الحاج لخظر باتنة كلية الحقوق والعلوم السياسية، برسم الموسم الجامعي 2014-2015.

- لحسن الحسناوي، "إستراتيجية الوجود الصيني في إفريقيا: الديناميات... والانعكاسات"، **المستقبل العربي**، العدد 466 (2017).